الفصل الخامس

نشأت وتطور النظام الدولى

فكرة التنظيم الدولي فكرة قديمة راودت المفكرين والحكام منذ اقدم العهود اذ يمكن العثور على جذورهـا عنـد الشعوب القديمة وكذلـك في العصور التاريخية التالية. ومـع ذلك لم تظهر الفكرة الى الواقـع العملـي اذ لم تكن قد كتملت لها الأسباب الموجبة لوضعها موضع التنفيذ (١)، وجوهر فكرة التنظيم الدولي يكمن في أن العلاقات بين الدول تكون أكثر سلماً وأعمق أمنا وأشمل تعاوناً اذ كانـت هـذه العلاقات تجرى من خلال قنوات منتظمة أى اجهزة منظمة ، والبديل لايمكن أن يكون الا سيـادة لقانون الغاب سواء تمثل ذلك في فوضـى عالمية أو في أمبراطورية عالمية حيث أن العالم تردى بين هاتين الصورتين لهذا البديل دون أن يتمكن أيهما من تحقيق السلم أو التعاون.

هـذا التنظيم الدولي وهو يعني حل المشاكل وتحقيق التعـاون لا يتصور قيامه بهذا الدور على وجه ملائم وفعال الا بوجود هيئة أو منظمة دائمة يتم من خلالها وعن طريقها العمل على تحقيق ذلك. وانطلاقـاً من هذا فأن لمنظمة الدولية هي مقتضى جوهر فكرة التنظيم الدولي بالاضافة الى أنها تقدم لنا الدليل لخارجي أو الظاهر على وجود هذا التنظيم. ومع ذلك فاذا كانت المنظمة الدولية ليسـت غاية في ذاتها بقدر ما هـي وسيلة لتحقيق التنظيم لدولي لأنه لا يتصور تحقيق ذلك بدون وجود منظمة أو منظمات دولية. وهكذا تصبح الوسيلة غاية كما هو الحال تماما داخل الدول حيث لا يتصور تحقيق الأمن والعدل داخل أي اقليم ما لم يكن هناك تنظيم ما في هذا الاقليم (٢).

يكمـن مضمـون التنظيم لـدولي في الحيلولـة دون تغيـير الواقع الـدولي، او الاخـلال بأوضاعه، والعلاقـات فيـه، او تبديلهـا بما يلائم مصالـح دولة ما، وذلـك باتخاذ اجـراءات دولية جماعية ضاغطـة، او مانعـة لمحـاولات هذه الدولة او مجموعـة الدول. كما ان نظام الامـن الجماعي ينكر استعمال وسائل العنف المسلح لحلّ التناقضات والخلافات القائمة في مصالح الدول، وسياساتها، بل يؤكد على استعمال الطرق والأساليب السلمية.

ولمـا كانت القوة ما تزال هي الأساس في تحديـد إطار الاستراتيجيات للدول، وهي المحرك لأنماط

العلاقات الخارجية وتقرير طبيعة اهداف سياساتها، (وباعتبار ان امكانات الدول في مجال القوة ليست متساوية في الكم والكيف)، فإن الأقوى كان وما زال يستغل هذه القوة لفرض مصالحه على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغضّ النظر عما يسببه من أضرار لهذه المصالح، من هنا كانت فلسفة «الحق للقوة» (Might makes right) هي السائدة في المجتمع الدولي منذ القديم. وحتى اليوم، وعلى الرغم من النظريات المثالية الحالمة، فإن القوة هي الواقع في التعامل الدولي، اما الاخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما.

انطلاقاً من هذا الواقع ونتيجة الحروب التي لم تتوقف عبر التاريخ، قام منظرو السياسة الدولية بوضع النظريات لإقامة السلام العالمي، ونظام الامن الجماعي لردع المعتدي مهما كان قوياً او ضعيفاً، لتمكين المجتمع البشري من العيش بسلام وكرامة، وفق مبادئ واسس تلتزم باحترامها الدول كافة، وعلى قدم المساواة كبيرها وصغيرها، فهل تحقق ذلك فعلاً؟!

يعتبر منظرو السياسة الدولية ان اعلى منافع البشرية وخيرها يوجد في سيادة القانون: القانون الدولي، والقانون الخاص، وضرورة تطبيق القوانين التي اتفق عليها، ولكن الواقع التطبيقي، والممارسة الفعلية في العلاقات الدولية يسمح بطرح التساؤل: أي قانون؟ وقانون من؟ فالقانون ليس شيئاً مجرداً، كما لا يمكن فهمه بمعزل عن مكوناته السياسية التي أوجدته، ولا عن المصالح السياسية والاقتصادية التي يخدمها، ذلك ان القوانين الدولية والتنظيم الدولي، والنظام الدولي المنبثق عنها، انما هو تعبير عن ارادة، ورغبات، ومصالح القوى التي صاغت هذا القانون، ووضعت قواعده، وهو يعمل في الحقيقة، وبنسبة كبيرة من الواقع، لخدمتها، وتحقيق أهدافها.

هكذا فان هذا التنظيم الدولي لم يتم طفرة واحدة ، ولكنه- مثله في ذلك مثل كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى ، أخذ صورة التطور. واذا كان هذا التطور بطيئا غالبا الا أنه لا يزال مستمرا.

وعليه فان نظرة سريعة الى الفكر السياسي في القرون الماضية تظهر الملامح العامة التي نظر اليها بعض المفكرين لرؤيتهم للنظام العالمي الامثل والسبل الآيلة الى سعادة البشر ورفاه حياتهم وعلاقاتهم ، وان كان تضارب الافكار والمعتقدات شيئا ظاهرا وبارزا بين هذه الافكار الا ان كل

منهـا سعت جاهدة الى اظهار نفسها البديل الملائم والصحيـح للحياة الكريمة والرقي والازدهار الذي يحلم فيه جميع بنو البشر.

وبنـاء علـى ذلك سنتعرض في الفقرة التالية وفي أيجاز شديد لأهم ما يميز هذه الحقبة التاريخية خـلال عصورهـا المختلفة مركزين في بحثنا على الجوانب التاريخيـة لفكرة التنظيم الدولي أما الأحداث والتطورات القانونية فسيتم التنوية عنها في موضوع لاحق عند الحديث عن تطور القواعد القانونية الدولية في العصور الحديثة.

لقـد مر النظام العالمي بالعديد من التحـولات المتداخلة خلال العصور المختلفة التي قسمها علماء التاريـخ الى ثـلاث عصور رئيسيـة: العصر القديم د العصـور لوسطى د العصـر الحديث ،حيث تدرجـت ملامح النظام العالمي من الأنظمـة القبلية الى الأنظمة الامبراطورية ثم ظهور الدويلات والوحدات السياسية وصولاً الى الدولة القومية في العصر الحديث وكانت هم سمات النظم العالمي في هذه العصور فيما يلي :

١. ترجمة د.حسن صعب باسم:تكوين الدولة.بيروت١٩٦٦ دار العلم للملايين ص.٤٦٥ وما بعدها.

٢. د.محمـد عزيـز شكري:التنظيم الدولي العالمي بـين النظرية والواقع،الطبعـة الأول١٩٧٣.دار الفكر ص.٤٩ هامش رقم ٢.

اولا : فى العصر القديم ٥٥٠٠ ق م- ٥٠٠ م

تمتـد هـذه الحقبة من بداية التاريـخ المعروف وحتى سقوط الامبراطوريـة الرومانية عام ٤٧٦ م، ويذكـر المؤرخـون القدماء اكثر مـن دليل على وجود علاقـات دولية في العصـور القديمة تحكمها بعض القواعـد، كمعاهدات الصلح التي انهت الكثير من الحـروب، الا انها كانت ضيقة ولا تشمل الا الشعوب المتجاورة، التي كانت تشن الحروب على بعضها البعض، وما كان يتطلبه ذلك من عقد تحالفـات ومعاهدات صلح. لقد تمّ العثور على عدة نصوص لبعض المعاهدات القديمة، من بينها معاهدة للتحالف و التعاون وتسليم المجرمين السياسيين ابرمت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد (حوالي ١٢٩٢ ق.م.) بين "رمسيس الثاني" فرعون مصر و"خاتيسار" ملك الحثيين وأطلق عليها

"المعاهدة اللؤلؤة ".(١) كذلك معاهدات صداقة وعدم اعتداء بين بعض بلدان الشرق القديمة. كما تبيّن للباحثين في تاريخ الشرق القديم ان العلاقات بين الشعوب القديمة لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والقيام بالحرب او الغزو، بل ان هذه الشعوب عرفت الكثير من العلاقات السلمية المستقرة، وذلك من خلال اتفاق او معاهدة بين الاطراف صاحبة العلاقة، كما ان هذه الكيانات كانت تعرف كيفية القيام بالوساطة والتحكيم كوسيلة لحل المنازعات بينها سلمياً.

obeikandl.com

أولا : الشرق القديم

دول العراق :

وصل العرب القدامى بلاد ما بين النهرين في فترة مبكرة من الألف الرابع قبل الميلاد وشرعوا في أعمار وبناء مجتمعاتهم بناء تنظيمياً متميزاً ، يعتبر بحق صورة مبكرة للدولة التي مثلتها د آنذاك د الدولة الآكادية ، لما عرفت به من نظم راسخ وجيش قوي مكن لها من بسط سيادتها على رقعة جغرافية عظيمة. (٢) وقد كانت الفترة السابقة على بناء الدولة الموحدة من قبل سرغون الأول د حافلة بعدد من دويلات المدن ، ولعلها أول دول د المدن لتي عرفها التريخ ، الذي حفظ لنا معاهدة الصلح بين دولة د مدينة «لكش» ودولة د مدينة «أأوما» العراقيتين في عام ٣١٠٠ قبل الميلاد. (٣)

١- علي صادق ابو الهيف.القانون الدولي العام.منشأة المعارف بالاسكندرية مصر ، الطبعة الحدية عشرة ١٩٧٥

٢- د.عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى لقديم،الجزء الأول مصر والعراق،مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠،ص.٤٧٨ وم بعد

٣- د.عصام العطية،القانون الدولي العام ،مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ الطبعة الثانية ص.١٥٣

وبعد أن دالت الدولة الآكادية ، تعاقبت من بعدها دول ، لعل أكثرها صيتاً الدولة البابلية الأولى التي أرسى دعائمها د في عام ٢٤٦٠ قبل الميلاد ، أول ملوكها «سأموابي» ثم تخذ خليفته « سامو ليلا « بابل عاصمة لها. وقد بسطت تلك الدولة نفوذها على كامل أرض العرق والشام ، وغدت بابل عاصمة البر الغربي لآسيا كلها ، فلا يثبت أمير على امارته الا من بعد أن يشخص اليها ، وبلغت أوج مجدها في عهد « حمورابي» سادس ملوكها، وصاحب أقدم مدونة تشريعية عرفها التاريخ.(١)

وقد تضمنت مدونة « حموربي» ٢٨٢ مادة ، وقد وجدت منقوشة بالحرف المسماري على مسلة من الحجر الأسود الصلب ، تم أكتشافها في عام ١٩٠١ م، وقد شملت تلك المواد على تنظيم راق للأحول الشخصية والعقود المدنية والتجارية ووسائل الاثبات والمسائل الجنائية وسوها.

وخلـف مـن بعد « حموربي» خلـف لم يحفظ للدولة سيادتهـا ولا وحدتها ، فدالـت الدولة البابلية الأولى ، وتقلبـت الأمـور في بلاد الرافدين كثيراً ، قبل أن تنهض دولة عربية قوية أخرى هي الدولة الآشوريـة ، التـي ازدهـرت لما أشتهرت به من قـوة وتنظيم مكن لها من بسـط سيادتها على كامل التراب البابلي ، غير أن ظروفاً تضافرت وعجلت بأنهيارها أمام الدولة الفارسية بقيادة كورش في عام ٥٣٨ قبل الميلاد. (٢)

دولة مصر القديمة:

دولـة مصـر القديمة والتـي تطوي في جنباتهـا ثلاث ألاف عـام كانت تضم ثـلاث دول :القديمة والوسطـى والحديثـة ، تعاقبت على الحكم فيهـا ثلاثون أسرة حاكمة ، وقد تركـت ورائها شواهد شاخصـة تحفـل بثروة ضخمة مـن المصادر التاريخية سـواء تلك المنقوشة على جـدران القصور والمعابد ، أو المدونة على أوراق البردي في مختلف عصورها.(٣)

أن الدولة المصرية القديمة، لما تمتعت به من قوة ورقي ، قد بلغت مكانة رفيعة أعطتها دوراً فاعلاً بـين الدول القائمة أنذك ، ولا سيمـا في عهد رمسيس الثاني الذي أنهى عهداً طويلاً من النزاع مع الحيثيـين بسابقـة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية في العـالم القديم ، هي المعاهدت لتي وقعها مع ملك الحثيين Hittites لتنهي حالة الحرب بينهما ، بل لتقودهم الى التعاون والتحالف سوياً ، كما تضمنت مبادئ هامة أخرى ، وقد وقعت عام ١٢٩٢ ق.م. وسميت" اللؤلؤ".(٤)

دولة الشام القديمة:

أهـم ما تميزت بـه ، قيامها على نظام الدولـة دالمدنية قبل اليونان ومدنهـا د وأن كان بعضها قد اتسـع ليغدو مملكـة مترامية الأطراف كمملكة تدمر.(٥). وقد أشتهر الفينقيون ، وهم من العرب الكنعانيـين سكان بلاد الشام القدماء ، وكانوا يسمـون أنفسهم بهذا الأسم الأخير ، أطلقه عليهم اليونانيـون وهـو مشتـق من الكلمـة اليونانية phoinix بمعنـى النخلة ، أو من الجـذر Phoinos بمعنـى الأحمر بسبب اللـون الأرجواني الأصيل بالبلاد ، أو بسبب لـون بشرتهم البرونزية ،اذا ما قيست بلون البشرة اليونانية. (٦)

وقـد أشتهـر الفينقيون طوال التاريخ القـديم بشجاعتهم في ارتياد عالم البحـار ، وتأسيس ركائز استراتيجية ، مكنت لهم من السيادة على البحر الأبيض المتوسط ، كانت أهمها على وجه الاطلاق " قرطاجة " التي انتقلت اليها لسيادة الفينيقية ، بعد أنكسار الدولة الكنعانية الأم على يد نبوخذ نصر د الملك الآشوري دما بين (٦٠٤ د ٥٦١) قبل الميلاد.

١-جرجـي زيـدان ،ا لعـرب قبل الاسـلام دار الهلال، ص.٥٥ ، وأيضـا : د. شفيق الجراح ، المؤسسات الحقوقيـة في بابل ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٨٧. ص. ٣٦

٢-انظر : جرجي زيدان ، مرجع سابق ، ص. ٥٨ وما بعدها

٣-لمزيد من التفاصيل أنظر:

.١٠ p.١٩٨٣ :SMITH ;H.S;&Hall ;R.M; Ancient centers of Egyptian Civilizations;The Kensal press;UK

٤-Voir.NGUYEN Quc Dind et autre، Droit intrnational public. L.G.D.J. paris ،٣eme edition ١٩٨٧. p.٣٦.

٥-أنظر : جرجي زيدان ، العرب قبل الاسلام مرجع سابق ، ص.٦٥ وما بعدها

٦-ج.كونتنـو. الحضـارة الفينيقيـة ، ترجمـة د. محمـد عبـد الهادي شعـيرة ، مراجعة د. طـه حسـين ، الهيئة المصريـة العامة للكتاب،١٩٩٧ ص.٤٤.

obeikandl.com

والواقع أن الدولة الكنعانية لم تنته نهائياً د آنذلك د بل يمكن القول بأنها خضعت لنوع من الانتداب أو الحماية ، بدليل أن الملك الأشوري اكتفى بازحة الملك «بابل « واحلال آخر من أنصاره محله، ثم تحولت بعد ذلك الى النظام الجمهوري برئاسة قاض يلقب « بالسوفيت»(١)

دولة المغرب العربي:

قد يبدو غريباً أن تسقط الدولة « الفينقية» في المشرق ، ثم تعود الى الحياة في المغرب ، بذلك الفرع العنيد « قرطاجة» التي تأسست حولي عام ٨١٤ ق. م. د قبل أن تؤسس روما بما يناهز الستة عقود في عام ٧٥٦ ق.م. وحافظت على ارتباطها الوثيق بالوطن الأم ، الى أن وقعت تحت السيادة الآشورية ، فآلت اليها المكانة الدولية التي كانت تشغلها في الدولة الأم ، بما في ذلك السيدة على الركائز الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط ، فكان لابد من الاصطدام مع اليونانيين ، ثم مع الرومان الذين أرادو فرض سيادتهم على العالم ، وكانت الحروب الفونية (أي الفينقية) بين روما وقرطاجة أطول الحروب في التاريخ.(٢)

وتنقسم الحروب الفونية الى ثلاث مراحل ابتدأت عم ٢٦٨ ق.م. ، وأشهرها الحرب الثانية (٢١٩-٢٠٢ ق.م.)، وفيها عبر القائد القرطاجي الشهير هانيبغل الى أسبانيا ، عبر بلاد الغال وانتصر على الرومان في موقعة كان في عام ٢١٦ ق.م. ثم أجتاز جبال الألب ، وكان على مشارف روما عندم علم بهزيمة شقيقه أزدروبال ، فاضطر للتراجع والدفاع عن الوطن ، وكن لانكسار في موقعة زاما. وانتهت تلك الحروب.(٣)

اليونان القديمة:

استوطن الاغريق شبه الجزيرة اليونانية حوالي ١٥٠٠ ق.م. ، وقد عرفت المدن اليونانية قبل توحيدها على يد (فيليب المقدوني) نظام الحياد وحرمة السفراء وافتداء أسرى الحرب والتحكيم فيما بينها.(٤) الا أنها في علاقتها مع الشعوب الأخرى ، كانت الحروب وتقوم بالفتوحات انطلاقا من اعتقادها بالتفوق على باقي البشر ، وفي ذلك يقول أرسطو : « لا يجوز لمدينة يونانية أن تمارس سياسة لغزو والفتح ضد مدينة يونانية أخرى، لأن اليونانيين أحراراً في الطبيعة « (٥)

ويقول أيضاً في كتابه « السياسة» : ان المدن اليونانية لها الحق بأن تتقدم معاً لفتح أراضي الشعوب البربريـة ، وهـذا الحـق يصبح واجباً ، بمجـرد أن يصبح مستنـداً لى قوة عسكريـة تعطي الأمل بالنصـر» (٦) ، ولقـد تحقق ذاك لأمل على يدي الاسكندر تلميذ أرسطو ، الذي أنشأ امبراطورية كـبرى ، بيـد نتهت بموته عام ٣٢٣ ق.م. واقتسم قـواده الثلاثة (أنتيغون د بطليموس د سلوقس) امبراطوريته الواسعة.(٧)

وتميزت الدولة اليونانية القديمة د التي كرسها الفكر الغربي أصلا من الأصول الرئيسة لمنظومتة الفكريـة د بنهوضهـا على تراتيبية طبقيـة ، أرست بدورها ركائز المعضلـة السياسية الكبرى التي واجهـت الفكـر الاغريقي آنـذك ، وهي ضمان المكان الملائـم لكل طبقة في المـكان الصالح لها في المجتمـع. ولاشك أن الأساس التميزي لممارسة حقـوق المواطنة يقدح في الاعتبار القائل بصدقية « ديمقراطية الاغريق».

١-أنظر : ج. كونتو ، مرجع سابق ، ص.٤٣٤

٢-أنظر: ه. ج. ويلز، مزجز تريخ العالم، ترجمة: د.عبد العزيز توفيق جاويد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ ومابعدها

٣-أنظر : ج. كونتو ، المرجع السابق ، ص ١١٢

٤-د. غضبـان مـبروك ، المجتمع الدولي : الأصـول والتطور والأشخاص ، ديوان المطبوعات الجامعيـة الجزائر ، الجزائر، ١٩٩٤ ، ص ٣٤

٥-نظر : د. غضبان مبروك ، المرجع السابق ص ٣٤ د ٣٥

٦-د. بن عامر تونسي ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ١٩٨٨ ، ص ١٢

٧-أ نظر : ج. كونتو ، مرجع سابق ، ص ٩٩

openkandil.com

وفي المقابل عرفت العلاقات بين المدن اليونانية ، والتي بلغت أوجها مع الديمقراطية الأثينية ، قدرا كبير من الاستقرار ، مرده الخصائص المشتركة للمجتمع الهيليني من عرق وثقافة وحضارة ودين ، والتـي كانت تجمع هذه المدن في رباط روحي واحد ، يعـززه شعور واضح بالعداء لغير اليونانيين. ولهـذا ازدهرت العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين المـدن اليونانية ، وأمكن الحديث عن «قانون دولي اقليمي هيليني «.(١) لحكم العلاقات فيما بين المدن المذكورة.

وقـد أسهم تطور التجـارة الدولية في ذلك الوقت ، في عقد مجموعة من الاتفاقات الثنائية لحماية أشخاصـ وأموال التجار الأجانب. وابتدعت اليونـان مؤسسة البروكسيني Proxenie التي يعدها البعض أساسـ الحماية القنصلية التي نعرفهـا الآن ، والتي يقوم أحد وجهـاء المدينة بمقتضاها بحمايـة أشخاص الأجانب وأموالهم. كما ابتدعت التحكيـم لتسوية المنازعات بين المدن اليونانية. وقد تم حصاء ما مجموعه ١١٠ تحكيمات خلال خمسة قرون تنتهي مع الغزو المكدوني في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد.

وكثـيراً ما انتهت حالـة التهديد بالحرب بين المدن اليونانية بفترات سلـم تم ترتيبها في معاهدات دوليـة معروفة (مثل معاهدت سلام الثلاثين عاما بـين سبارطة وأثينا عام ٤٤٦ ق.م. ، ومعاهدت سلام الخمسين عاما فيما بينهما عام ٤٣١ ق.م.). وعرفت اليونان القديمة بعض قوانين وأعراف الحـرب : قاعـدة أعلان الحـرب ، و " أنسنة " الحـروب عن طريق المعاملـة الانسانية للأسرى ، وحرمـة المعابد الدينية في بلاد العـدو ، وحرمة رجال الدين. كما عرفت محاولات اولية لاقامة نوع مـن التنظيمـات الدولية التي تقـدم على اسس دينية ، حيث يجتمع ممثلـون عن المدن اليونانية في جمعيات خاصة Ampyctionies لادارة المعابد الدينية بشكل مشترك. وعرفت محاولات لاقامة أحـلاف عسكريـة للدفاع المشـترك Sympachies (انشئ أشهرها عـام ٤٧٦ ق.م. وثانيها بعد حوالي قرن من الزمان عام ٣٧٨ ق.م.) ولكن هذه المحاولات الأولية للتنظيم لم تعمر طويلا بسبب النزعة الأثينية للسيطرة على المدن اليونانية الأخرى. والسمة البارزة للقواعد التي عرفتها اليونان القديمـة هي الطابع الديني في زمن لم يكن فيه الفصل بين القانون والأخلاق والعدل والدين بهذا الوضع الذي نعرفه اليوم. (٢)

عصر الرومان:

لم يختلف الرومان كثيراً عن الاغريق في نظرتهم الى ما عداهم من الشعوب وتميزت علاقاتهم بها بسلسلة متواصلة من الحروب انطلاقاً من سياسة روما العليا في السيطرة على العالم، وضم اكبر عدد ممكن من الأقاليم الى الامبراطورية، وهذا ما حدث بالفعل، فقط اخضعت روما العالم المتمدن القديم بكامله تقريباً، وكانت معاهدات الصلح التي ابرمت مع هذه الشعوب والدول المغلوبة تمليها ارادة الغالب وتفسر وفق رغباته، أي الحق للأقوى!

أسهمت روما حين كانت تسيطر على العالم القديم اسهاما لاينكر في تطور القانون الدولي. فقد كانت روما أول «دولة» في العالم تضع مجموعة من القواعد الداخلية التي تحكم علاقتها مع الدول الأخرى. وكان هناك مثلا قانون روماني للسلام والحرب Jus Fetial. وهذا القانون ذو صبغة دينية أساسا ، اذ يعد بتطبيقه وتفسيره الى رجال الدين من الرهبان Fetiales الذين هم في نفس الوقت سفراء روما ، وبهذه الصفة كانوا يتمتعون بالحصانة الشخصية. ويختص هؤلاء بالبت في اخلال أي أمة أجنبية بالتزاماتها نحو روما ، وفي الاعتراف لها في هذه الحالة بالحق في شن حرب " عادلة "بعد القيام بمجموعة من الطقوس الشكلية. وبهذا يكون القانون الروماني قد فرق بين الحرب العادلة والحرب الظالمة.ولكن هذه التفرقة أنما تستند الى قاعدة رومانية لا الى قاعدة دولية. وبمعنى اخر لم يكن القانون الروماني للسلم والحرب قانونا دوليا بالمعنى الدقيق ، وأنما هو قانون داخلي تضعه روما ،من جانب واحد ، وتلزم نفسها به في مواجهة العالم الخارجي.

وقد قامت علاقات دولية بين روما والعالم الخارجي. وكثيراً ما تضمنت معاهدات الصداقة Amicitia والضيافة Hospitium والتحالف Foedus التي عقدتها روما بنودا لتسوية المنازعات بالتحكيم. وكذلك تبادلت الامبراطورية الرومانية السفراء مع الممالك الأخرى واعترفت بالحصانة للسفراء الموفدين اليها.

١-د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي ، الجزء الأول ، الجماعة الدولية ص.٥٤

٢-د.محمد يوسف علوان ، القانون الدولي العام المقدمة والمصادر، عمان ، دار وائل الطبعة الثالثة ٢٠٠٣ ص.٣٨ وما بعدها.

وأوجـدت روما مجموعـة كبيرة من القواعـد القانونية التي تحكم علاقـات المواطنين الرومان مع الأجانـب الذين تعقـد دولهم معهدات صداقة مع روما. وتندرج هـذه المجموعة من القواعد ضمن القانـون الـذي أطلق عليه الرومان أسـم قانون الشعوب Jus gentium الـذي لم يكن من القانون الـدولي في شيئ ، وانما هو قانـون روماني خاص بالمعاملات بين الرعايـا الأجانب بعضهم ببعض أو بينهـم وبين المواطنين الرومان. وبمعنى آخر فهو مجموعة مـن القواعد القانونية الداخلية التي أوجدتها روما بعد ازدهار العلاقات التجارية بينها وبين الشعوب الأخرى ، وبعد أستقطاب " المدينة الخالدة " لأعداد كبيرة من الأجانب لكي تصبح " عاصمة العالم ". وهو ينظم أنشطة الأجانب في روما ولا علاقة له بأنشطة الدول. ولكنه لا يمكن مع ذلك انكار الدور الذي لعبه قانون الشعوب على الصعيد العالمي. فهو ينطلق من فكرة أساسية مفادها لزوم وجود قانون عالمي مشترك للأنسانية. وهـو يوضح من جهة أخرى أن للأجانب مجموعة مـن الحقوق الدنيا التي تحميها القوانين المحلية لدولة الأقامة (حق تكوين العائلة ، الذمة المالية ، حق المتاجرة). (١)

هـذا عن القانون الـذي يحكم علاقات الرومان مـع الشعوب الأجنبية. أمـا العلاقات بين الرعايا الرومـان أنفسهم فيحكمها القانون المـدني Jus civile. كما احتل القانون الطبيعي Jus naturae مكانة متميزة في القانون الروماني.

وقد تأثر الفقهاء الرومان بالفلسفة الرواقية Stoicisme التي نادت منذ القرن الثالث قبل الميلاد عـبر زعيم هذه المدرسـة المفكر زينون ZENON ، الذي دعا الى مدينـة عالمية يكون فيها جميع البشـر متساوون ، ومواطنـون اخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للاشياء على قاعدة القانون الطبيعي الذي يتسق ويتألف مع القواعد والمبادئ الاساسية للعدل والعقل ، فهم يقولون (ان لله أب لجميع الناس ، فنحن جميعاً أخوة ، ويجب علينا ألا نقول :انني أثيني وأنني روماني ،بل يجب علينا أن نقـول "انـني مواطن في العالم"). (٢). وتعتبر الرواقية ان القانون الطبيعي هو فوق القوانين الوضعيـة وانه يسمـو عليها. ولهذا نرى الفقيـه الروماني المعروف شيشـرون CICERON يقول بوجود قانون طبيعي أزلي ينطبق على جميع الناس و "قواعد منطق " مشتركة بين جميع البشر.

وكما كان الامر مع الرواقية لجهة تطويع القانون الطبيعي لخدمة افكرها ومعتقداتها ، اتت مرحلة

الامبراطورية الرومانية لتبرر حتلالها وفرض شرعيتها على الشعوب عبر القانون الطبيعي كذلك ، وفي الواقع استلهمت قانون الشعوب Jus Gentium لهذا الغرض با عتبار قانونا عالميا من وجهة نظرهـا. (٣) وواقعا لقـد تلاشت الدول في شخصية الامبراطورية الرومانية في تلك الفترة ، وقد ساعدة هذا التلاشي ظهور المسيحية واتخاذها كديانة رسمية في القرن الرابع ، وقد سعت الكنيسة الرومانيـة انذاك الى التبشـير بالرسالة المسيحية للعالم على مبادئ السـلام بين الشعوب واقامة العلاقات التي تخدم هذه التوجهت على قاعدة الخضوع لله ،الا أن فكرة المدينة العالمية اقتصرت علـى العالم المسيحي ليس الا ، ولم يطـل الزمن حتى انتشرت الحروب في القرون الوسطى وتبين ان حكـم الشعوب بالقانون الـذي فرضته الامبراطورية الرومانية بالقوة غـير قادر على استيعاب مصالـح الشعـوب وتطلعاتها، الامر الـذي ادى الى تفكك الامبراطوريـة الرومانية الى اقطاعيات تحكمها الامراء واصحاب السلالات العريقة في اوربا.

الصين

بعـد وفـاة الامبراطـور شي هوانج تي أشهـر أباطرة الصـين ، والية ينسب سـور الصين الذي تم انجازه في سنة ٣٠٠ ق.م. يبلغ طوله النهائي ٢٢٥٠ كم ؛ ويتراوح ارتفاعة مابين ٦د٩ م وعرضه مابـين ٣د٤ م وهو يعبر عن ثقـة الصينيين الكاملة بالأسوار. انقضى عهـد أسرة تسئن ، فخلفتها في حكـم الصـين أسرة هان ، وازدهـرت في عهدها ،بل أصبحـت أفضل نظـام سياسي في العالم تمدنـاً وتنظيمـاً انذاك ، ثم تدهورت الأوضاع الى أن جاءت للحكـم أسرة تانج ، لا سيما في عصر الامبراطور تايسونج الذي وصل الى الحكم عام ٦٢٧ ميلادي. (٤)

١- انظر محمد يوسف علوان.مرجع سابق ص.٣٩

٢- د.محمد حسن الأبياري. المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص.٢٥

٣- حـول الفلسفـة الرواقية :أميل برهييه ، الفلسفة الهلنسية والرواقية ، ترجمة جـورج طرابيشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ج٢ ،بيروت،١٩٨٢ ، ص.٣٤ وما يليها

٤- ه.ج.ويلـز موجـز تاريـخ العالم ، ترجمة د. عبد العزيز توفيـق جاويد ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، الطبعة الثنية ،١٩٩٩ ، ص.١٤٠

وقد قدم فلاسفة الصين تصورت جديرة بالاعتبار فيما يتعلق بالتنظيم الدولي والعلاقات الدولية ، اذ أن كونفوشيوس CONFUCIUS آمن بوجود قانون مشترك للعالم بأسره وعلى ضوء ذلك بنى نظريته في العلاقات الاجتماعية والدولية.(١) أما الفيلسوف لاوتزو Laottsu فقد دعا الى الحد من الحروب وبحث في العقوبات الدولية التي يمكن ايقاعها بالمخالفين.

أن أثر الفلسفة الصينية التقليدية د لما تمثله الصين عالمياً د لا ينكر ، فقد تضمنت أيضاً مدرسة الشرائع ؛ التي دعت للقوة والسلطة الشمولية ، ومدرسة الأسماء الجدلية ، التي بالغت بتعريف الأسماء ، سيما وأن بعضها ظل حياً حتى مطلع القرن العشرين.(٢)

الهند

اقدم الوثائق عن الهند يرجع تاريخها الى الفترة التي تقع ما بين ١٢٠٠ د ٨٠٠٠ ق.م. ، وهي تكشف عن مدينة بدائية تدل على وجود امارات صغيرة يحكمها ملوك ضعاف. بيد انه ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد ، وصلت مدينة الهند الى مرحلة متقدمة ن وحدث تطور هام في الديانة والأفكار الفلسفية لدى البراهمة ن تجلى فيما استحدثه بوذا بالمطالبة بالغاء الطبقات ، فكان مذهبه ثورة اجتماعية على النظم القديمة.(٣) ولكن أثر هذه الفلسفة لم يدم طويلاً ، لأن نظام الطبقات عاد الى الظهور د بعد اضمحلال أثر الفلسفة البوذية - وما زال قائماً حتى الأن في الهند.

أما قوانين مانو Lois de Manu تم وضعها حوالي ١٠٠٠ قبل الميلاد ، فقد بحثت في جوانب عدة ، اذ أمر مانو بتحريم تعطيل الحقول الزراعية وقطع الاشجار في الحرب ، بل أوجب على المحارب ألا يقتل عدواً استسلم ولا أسير حرب ، ولا عدواً نائماً أو أعزل ولا شخصاً مسالماً غير محارب.... وفي المجال الدبلوماسي يقول مانو.. أن من يرفع يده في وجه السفير يتعرض للهلاك والابادة وذلك لأن السفير مصان من قبل الألهة. (٤)

والحقيقة أن تاريخ الهند في مجمل التاريخ العالمي ، يعد صورة نموذجية للحياد بوجهيه السلبي والايجابي ، وهو الدور الذي أضطلعت بأدائه ايجابياً لمدة وجيزة من الزمان ، عادت بعدها الى

الحياد السلبي ، ومع ذلك ، فالهند تبقى دكما قال غوستاف لوبون : " خلاصة ناطقة لجميع أدوار التاريخ وصورة صادقة للأطوار المتأرجحة بين الهمجية الأولى والحضارة الحديثة.(٥)

obeikandl.com

١- أنظر. د.بن عامر تونسي.مرجع سابق. ص.١٥٤ وما بعدها

٢- د. عبد الغفار مكاوي ، جذور الاستبداد ، عالم المعرفة ، العدد ١٩٢ ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ ،الكويت،ص١٢٢.ولتفصيل أكثر في معرفة الحضارة الصينية الأولى، وما لحق بها حتى اصطدامها بالغرب ، ثم الوصول الى مرحلة الثورة وانتصارها ، أنظر ول.ديورانت ، "المدنيات المفقودة والرأي الغربي في مهد الحضارات الأول، قصة الحضارة " الجزء الرابع ، المجلد الأول ص١٩ وص ٢١٨ وما بعده

٣- أنظر : ول ديورانت ، المرجع السابق ، الجزء الثالث من المجلد الأول "الهند وجيرانها " ص ٧٣ وما بعدها

٤- أنظر : د.بن عامر تونسي ، مرجع سابق ، ص ١٠د١١

٥- في أحوال الهند القديمة وتطورها التاريخي ، أنظر د. غوستاف لوبون ، حضارة الهند ، نقله الى العربية عادل زعتر ، الطبعة لأول ، ١٩٤٨ ، ص ٩ وما بعدها

ثانيا : فى العصور الوسطى من ٥٠٠ م - ١٥٠٠ م

ضاعت وحدة روما حين قسمها الامبراطور ثيودوس بين ولديه هونوريوس واركاديوس الى امبراطوريتين (امبراطورية الشرق وامبراطورية الغرب). ويؤرخ لبداية القرون الوسطى عادة بسقوط الامبراطورية الغربية على يد البرابرة عام ٤٧٦ م. مع ما اسفر عنه ذلك من قيام العديد من الممالك والامارات على أنقاضها. أما نهاية القرون الوسطى فيؤرخ لها بسقوط الامبراطورية الشرقية على يد محمد الفاتح عام ١٤٥٣ م.

بعد انحسار الحضارة والامبراطورية الرومانية سيطرت الترعة المسيحية في الغرب والاسلامية في الشرق وظهور الدويلات والوحدات السياسية ، وكذلك ظهور الاقطاع وبداية الراسمالية وتداخل عصر النهضة الأوربية بين هذه العصور والعصور الحديثة.

أصبح التجمع الغربي تحت رأيه الكنيسة الكاثوليكية وتحت رعاية البابا قائماً ، في ظل هيمنة الكنيسة الكاثوليكية وخضوع الملوك والأمراء لسلطة عليا واحدة متمثلة في البابا وفي الامبراطور :اعتمادا على نظرية " السيفين " ، التي تستند الى قول المسيح د عليه السلام " ان لله خلق سيفين لقيادة العالم أحدهما روحي والآخر زمني - وأولهما للبابا والآخر للأباطرة ".(١)

وفي سنة ٨٠٠ ميلادي ، قبل الملك شارلمان الذي توجه البابا ليون الثالث سيطرة الكنيسة والبابا حين أعاد انشاء الامبراطورية الجرمانية المقدسة " الكارولنجية " (٢) التي شملت معظم البلاد الأوربية ،واعتبرها الألمان والفرنسيون توحيداً لأوربا ، وقد بارك البابا قيامها ، ونظر اليها رجال الكنيسة على أنها الآلية المناسبة لقيام امبراطورية تشمل أوربا كلها ، سيما وان أباطرتها قد رسخوا من حمايتهم للكنيسة الكاثوليكية حتى أصبح نفوذها متغلغلاً في شؤن الحياة الأوربية بكافة نواحيها.

تأثير المسيحية:

أوجد انتشار المسيحية في اوروبا رابطة دينية قوية بين معتنقيها. كما ادى الزتبشير بمبادئها والدعوة الى التآخي والمساواة بين الشعوب والأفراد ونبذ الحروب الى بروز نمط جديد في الفكر

الكـوني قائم على السلام، وإلى بروز فكرة الحـرب العادلة التي كانت ترمي الى تقييد اللجوء الى الحرب، وتلطيف عملياتها، فلم تعد مباحة الا عند الضرورة ولسبب عادل، وبعد استنفار الوسائل السلمية لرفع الظلم.

كذلـك تمّ وضـع نظامين مهمـين هما «السـلام الالهي» ويقضي بحيـاد الأماكـن المقدسة، ورجال الديـن، والاطفال، والعجـزة، و«الهدنة الالهية» (Trève Dieu) التي تمنع الحرب في أيام محددة من الاسبوع كالسبت والاثنين وأيام الأعياد. كان لانتشار المسيحية تأثير في التوفيق بين دول اوروبا وقيام أسرة دولية مسيحية تخضع لسلطة البابا، وقد ساعد على توطيد هذه الفكرة ظهور الاسلام وتهديده بانتزاع السيادة على العالم من المسيحية.

وبلـغ نفـوذ الكنيسة أوجه في عهد الباب بونيفاس الثامن Boniface ١٢٩٤ - ١٣٠٣ م.، ثم جاءت الحـروب الصليبيـة فتحآ جديـداً أعلى من شأن البابويـة ، أثر النداء الشهير الـذي أطلقه البابا أوربان الثاني من مجمع كلير مونت بباريس.(٣) اذ قال فيه : " فلينطلق المسيحيون بالغرب لنجدة الشـرق. فيـؤدون مـا أمر لله به أن يعمـل "، ولكن أهم انجـازات تلك الحروب أنهـا وحدة العالم المسيحي ، وجعلت من تلك الوحدة أمراً مسلماً به ، وأصبحت المشكلة هي في اقرار السيادة لروما. (٤).

١- د. سعد عبد الفتاح عاشور ، أوربا العصور الوسطى ،الجزء الأول ، "التاريخ السياسي" الطبعة السابعة مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٩٤ ص. ٣٩٤

٢- كارلس ديفز ، شارلمان ،نقله الى العربية د. السيد الباز العريني ، مكتبة النهضة المصرية، ص.١٦٧

٣- أنظر ، د. بن عامر تونسي ، مرجع سابق ، ص.٣٠د٣١

٤- ستيفن رنيسمان ، تاريخ الحروب الصليبية الحرب الأولى وقيام مملكة القدس د نقله الى العربية ،د.السيد الباز العريني ، دار الثقافة ،بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ ، ص. ١٥٣ د

طلب امبراطور القسطنطينية اليكسوس كومينوس يد المعونة من البابا أربان الثاني د لمقاومة المسلمين د رغم القطيعة بين الكنيستين الشرقية والغربية.

ومنذ البداية كان هناك توافق بين اسقاط الأندلس وغزو المشرق ، فليس مصادفة أن يكون سقوط طليطلة سنة ١٠٨٥ ، ثم يعقبه سقوط القدس في سنة ١٠٩٩ ،الا أن الحروب الصليبية أنتهت فعلاً الى ارتدادها عن دار الاسلام ، وأرسل فرديناد ملك قشتالة رسالة بشرى الى البابا ، ونال حظاً عظيماً مع شريكته ايزابيل ملكة الأرغون بان أصبحا على رأس قائمة الملوك حماة المسيحية. (١) ، وأسبغ عليها البابا لقب العاهلين الكاثوليكيين ،لذلك أصبح عام ١٤٩٢ دعام سقوط غرناطة دنقطة تحول هامة نحو قيام الامبراطورية الاسبانية التي لمع نجمها على يد كارلوس الخامس حفيد فرديناند ،(٢) وأول خمسة ملوك حكموا بأسم آل هابسبورغ.

بعد طرد العرب من الأندلس - بموجب معاهدت السلام التي سلمت غرناطة - في كانون الثاني / يناير ١٤٩٢ ، وفي العالم نفسه بدأت رحلات اكتشاف العالم الجديد ، اذ غادر في ١٣ آب (أغسطس) البحار الجنوي كريستوف كولمبس قشتالة ، ثم اكتشف الشاطئ الشرقي لذاك العالم (سان سلفادور) في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) .في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . لقد أسهمت تلك الكشوف في تغير وجه العالم القديم ، واعادت التشكيل الستراتيجي للعالم من جديد ، بان غدا ذاك العالم الجديد بعداً ثالثاً للحضارة الأوربية. تدخلت الكنيسة لتوزيع الغنيمة بين الدول الأوربية ، وقام البابا الاسكندر السادس باصدار صكاً بابوياً لتقسيم الأراضي بين أسبانيا والبرتغال ، وقد أسس الفقه الكنسي مشروعية التدخل البابوي على اعتبار أن سكان العالم الجديد ينتمون الى عرق أدنى من الأسبان كما أنهم كفار ، مما يعطي للأسبان الحق في أحتلال أراضيهم.(٣) ، بينما أنكر جانب من الفقه ذلك ودعا الى ايجاد مبرراً صالحاً لدخول العالم الجديد ، اذ قال فيتوريا «انه ليس بوسع البابا أن يعطي ما ليس له ، وليس له أن يطالب باية سيادة زمنية على العالم « (٤).

ادى اعتزاز البابا بسلطته الروحية، الى التدخل في شؤون الدول والملوك. واعتباره المسيحية اساساً للعلاقات الدولية، أدى الى إقصاء الدول التي لا تدين بها، مما ولّد شعوراً لدى هذه الدول بضرورة التحرر من سلطة الكنيسة، فبدأت توحد قواها الداخلية مستعينة بظهور حركة النهضة العلمية

والاكتشافـات الجديدة في العـالم وبروز حركات الاصلاح الدينية في القـرن السادس عشر. أثرت حركـة الاصلاح الديني في أوروبـا، فانقسمت بين مؤيد للكنيسة، ومدافـع عنها، وعن مصالحها، ومعارضـ يعمل للاستقلال عن النفوذ الكنسي. وقـد تصادم الفريقان في حرب ضروس عمت كل اوروبا، فقد أسفر الانشقاق الديني عن انقسام أوربا الى معسكرين : المعسكر البروتستانتي معسكر الاستقـلال عن نفوذ الكنسـي الذي أكد على علو السلطة المدنية في الدولـة وأسهم بالتالي بتعزيز ووحـدة هذه الأخيرة ،ومعسكر الدول الموالية للكنيسة الـذي ضعفت فية الكنيسة تدريجياً ولم يعد بمقدورها أن تكون منافسا جديا للدولة. وهكذا بدأت حرب استمرت ثلاثين عاماً، وعرفت بحرب «الثلاثـين سنة» من عـام ١٦١٨ كحرب دينية في مبتداها ، ثم مالبثـت د بأشراك أمم أخرى فيها انطلاقـاً من عام ١٦٣٥ دأن أصبحت حرباً دولية أوربية ، وانتهت بمعاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨، والتي شكلت اتجاهاً جديداً في العلاقات الدولية، وتأطيراً لنظرية الامن الجماعي الاوروبي، والتي استقـت مبادئها من وحـي الأديان وكتابـات المفكرين، والفلاسفـة الذين تأثـروا بفلسفة اليونان المثالية خصوصاً افلاطون في كتاب «الجمهورية»، وتوماس مور في كتابه «اليوتوبيا» وغيرهما(٥).

١- عادل سعيد بشتاوي ،الأندلسيون المواركة، القاهرة، ١٩٨٣ ص.١٠٧

٢- اذا يقـول ماكيافيلـي متحدثاً عن فرديناند: «أرتفع من مركز أمير صغـير الى مكانة أعظم أمير في البـلاد النصرانية» أنظر ماكيافيلي ، الأمير، تعريب، محمدلطفي جمعة، الطبعة الثانية نمؤسسة النوري ، دمشق ، ١٩٩٠. ص.١٦١ د١٦٢

٣- د. أحمـد اسكندراني و د.محمـد ناصر أبو غزالة ،محاضرات في القانون الدولي العام،المدخل والمعاهدات الدولية،دار الفجر ، الطبعة الأول ،١٩٩٨ ، القاهرة ، ص٦٢

٤- كان فيتـوريـا « ١٤٨٠ د ١٥٤٦ « راهبـاً أسبانياً وأستاذاً لعلم أللاهوت في جامعة سلامانكا ، ويعـد من الرعيل المؤسس للقانون الـدولي، أنظـر المرجع السابق ، ص١٧ لامير نيقولو مكيافللـي، تعريب خيري حماد، مكتبة التحرير، بغـداد الطبعة التاسعة ١٩٨٨ – صـ ٢٤٣.يوتوبيا: هـي المكان المنشود لهناء البشر، وتعني باليونانية: ليس في مكان مـا. جعلها توماس مور (١٤٧٨-١٥٢) عنواناً لكتابه الذي صور فيه دولة مثلى تحقق السعادة للناس، وتمحو الشرور، وهي جزيرة خيالية.

القرون الوسطى الاسلامية واثرها على القانون الدولي:

فـإذا استعدنا ظهور الإسلام فى القرن السابع الميـلادى، أى قبل نشأة فكرة القانون الدولى بأحد عشر قرنا، نجده قد جاء للإنسانية كلها بآخر رسالة سماوية.

عندمـا ظهر الإسلام، كان العالم المعروف حينئذ يكاد يكون محصوراً فى إمبراطوريتين كبيرتين، لكنهما كانتا متهالكتين، هما إمبراطورية الفرس، وإمبراطورية الروم، بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربيـة التـى كان لها شـرف استقبال الديـن الجديد، وألـف- لأول مرة- بين قبائلهـا المتناثرة والمتناحـرة، فجعـل منها دولـة ذات كيان سياسى واضـح، وما لبثت هذه الدولـة، التى قامت على مبادئ الإسلام وتعاليمه، أن امتدت، واتسع نطاقها، حتى ورثت معظم المناطق التى كانت خاضعة لسلطان الإمبراطوريتين المتهالكتين.

إن الإسلام- كما نعلم-. وهو موجه للبشرية كلها، لذلك فإن النظام السياسى الذى أقامه المسلمون فى المدينة تحت قيادة الرسول (ص)، اتسم منذ اللحظات الأولى بطابع العالمية والدبلوماسية معاً. وقد تجلى ذلك واضحاً فى الرسائل التى بعث بها الرسول (ص)، إلى رؤساء العالم حينئذ: كسرى الفرس وقيصر الروم، ونجاشى الحبشة، ومقوقس مصر وغيرهم. ومن المعروف أن هذه الرسائل قـد حملها مبعوثـون دبلوماسيون على مستوى عال مـن الكفاءة. وأن بعض هـذه الرسائل كان لها أثرها الإيجابى، كما هو الحال فى مصر والحبشة، بينما قوبل بعضها الآخر بصورة غير متحضرة بالمرة، كما فعل كسرى حين مزق الرسالة.

كذلـك كان للّمعاهدات التـى وقعها الرسول (ص)، مـع القبائل العربية، أو اليهـود، نماذج عالية مـن السياسة الحكيمة التى تحفظ لجماعة المسلمين حقوقهـا، وترد عنهم كيد المعتدين. وفى هذا المجـال ينبغـى أن نتأمل معاملة الرسول- (صـ)- لمبعوثى أعدائه، وحاملـى رسائلهم، وممثليهم السياسيين، وهى معاملة يحق لنا أن نقول فيها إنها سديدة ومستقيمة، فالإسلام فوق ما يكفله لهم من صيانة وأمن على الأرواح، يمنحهم نوعاً من الحصانة الاجتماعية التى تضمن لهم حرية العودة إلى أوطانهم متى شاءوا، ولا يدع سبيلاً إلى احتجازهم فى بلاد المسلمين بحجة أنهم من الأعداء. يلـى ذلك طريقتـه عليه السلام، فـى الاستماع لهؤلاء المتفاوضـين، وحسن استعـداده للتفاهم أو

التعاقد معهم. والقرآن الكريم يحض الرسول (ص)، على قبول مبدأ الصلح، متى وجد من العدو ميلاً إليه:وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ((الأنفال: ٦١).

أمـا شروط الصلح وطرائقه، فقد رأينا فى هدنة الحديبية، كيف أن روح المسالمة، التى كانت تعمر قلـب رسـول الإسلام، قـد جعلته يضحى بكثير مـن التفاصيل المتعلقـة بألقابـه الأدبية،وبالسمعة الحربية لجيشه، وببعض الحقوق الفردية لأتباعه، على أن ذلك لا يعنى قبول كل اقتراح من جانب العـدو مهمـا كان شاذاً، أو ضاراً بحقـوق الأمة والأجيال المقبلة. ولعل أبسـط العقود السياسية هو التصريـح الـذى يصدر من جانب واحد،ولا يلـزم إلا الطرف الذى أصدره، كإعـلان دولة ما أنها تلّتـزم الأمـن والحماية لدولة أخرى. ونحن نجد من هذا النوع مثالاً واضحاً فى العهد الذى أعطاه الرسول (ص) لأهل سوريا ومن معهم فى أثناء غزوة تبوك. وضمن لهم فيه حرية انتقالهم، وأمن قوافلهم البرية والبحرية، بشرط ألا يثيروا شغباً على المسلمين.

لكـن المعاهـدة بالمعنى الصحيح تتطلب اتفاقاً وتبـادلاً للمنافع يقبله طرفا العقـد جميعا. وأقل ما يتحقق فى هذا النوع من العهود هو التعاقد الذى لا يتضمن إلا التزامات سلبية تنحصر فى امتناع كلا الطرفـين عن كل فعل ضـار بالآخر. وقد نقل لنا المؤرخون أمثلـة لمواثيق من هذا النوع عقدها الرسـول (ص)، والتزم فيهـا الطرفان- إما لمدة غيرمحصورة، وإمـا إلى أجل معلوم- ألا يهاجم أحدهمـا الآخـر، ولا يحالف عدوا لـه، ولا يساعد معتديا عليه. ومن ذلك علـى سبيل المثال: ميثاق الهدنة التى عقدها الرسول (ص)، مع قريش، فى السنة السادسة من الهجرة، لمدة عشرة أعوام. على أن الحقوق والواجبات المتبادلة إنما تبرز فى أكمل مظاهرها فى عهود الحلّف. ومن أمثلة ذلك تلّـك المحالفتـان اللتان تعهد بهما صلح الحديبية، حيث سمح لكلا الفريقين أن يختار حليفا له من بـين القبائل العربية، فاختارت قبيلة (خزاعة) أن تحالف محمـداً، واختارت قبيلة (بنى بكر) أن تحالف قريشاً.

وهنـاك مثال طريف لنوع من المواثيق لا نجده إلا فى العصر الحديث،وهو ذلك العهد الذى أعطاه الرسـول (ص) ، لنصـارى نجران باليمـن، يلّتزم لهم فيه بحريـة عقيدتهم ما دامـوا مسالمين، ويلتزمـون لـه بمساعدات مالية. وهو إن كان عهـداً محلياً أكثر منه عهداً دوليـاً، إلا أن فيه شرطاً يذكرنـا باتفـاق الإعارة أو التأجير الـذى عقدته الولايات المتحدة الأمريكية مـع بريطانيا، لتمويل الجيوش الإنجليزية فى الحرب العالمية الثانية.

ونخلص من إيراد هذه الأمثلة والنماذج إلى تقرير حقيقة ناصعة، وهى أن العالم الاسلامي على خلاف الحال في أوربا الصراع بين السلطتين الروحية والزمنية بل كان الخليفة يجمع في شخصه بين كلتا السلطتين. ولكن كما حدث في اوربا تماماً لم تعش وحدة الأمة التي عرفها العالم الاسلامي لمدة طويلة. فقد فقدت دولة الأسلام وحدتها منذ أواخر القرن الثامن الميلادي حينما قام عبد الرحمن الداخل بتاسيس الدولة الأموية في الأندلس عام ٧٥٦ م. وقامت بعد ذلك دول اسلامية في ديار الاسلام كدولة الأدارسة في المغرب عام ٧٨٨ م. ودولة الأغالبة عام ٨٠٠ م. والدولة الطولونية في مصر عام ٨٦٨ م. (١)

ولكن المسلمين ـ على خلاف الأوربين ـ رفضوا الاعتراف بشرعية التجزئة وعاشوا تاريخهم « ممزقين بين واقع مفروض يرفضونه و « مثال « يطمحون اليه فلا يصلون اليه «.(٢). فقد اعترفت الدول الأوربية بعضها ببعض مبكراً في أواخر القرون الوسطى ومطلع العصور الحديثة. أما في العالم الاسلامي فلزم انتظار نهاية العهد العثماني لكي تشرع الدول الاسلامية بالاعتراف رسمياً بعضها ببعض. ولم يكن لهذا الاعتراف أحياناً مضامينه الحقيقية. اذ أن أمل الوحدة التامة ـــ أو الحلم المنشود (المفقود) للوحدة العربية التامة وأيا كانت السبل لا يزال يسيطر على الأفئدة وحتى العقول في بعض أرجاء الوطن العربي.

ثالثا : فى العصر الحديث بداية من عام ١٥٠٠ م

كانت بداية استمرار عصر النهضة واستمرار الاقطاع ثم الأيديولوجية الرأسمالية والكشوفات الجغرافية التي تحولت الى استيطان استعماري ـ النزاعات الأوربية بسبب التنافس الاستعماري ـــ الثورة الصناعية واستعمار دول الشرق والأمريكتين وحلول السلام في أوربا بعد معاهدة فيينا وتقليم أظافر الثورة الفرنسية مع استمرار ظهور النزاعات الألمانية الفرنسية ثم الأوربية العثمانية وكانت نتيجتها الحربين العالميتين.

أن المفصل الاساس في تلك الحقبة يبدوا جليا فيما اقرته معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ التي جاءت بعد سلسلة من المنازعات والحروب الطاحنة التي اندلعت في عام ١٦١٨ بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية وتحولت تدريجياً الى حرب طاحنة للسيطرة على أوربا. فهي وان وضعت حدا ولو مرحليا لبعض القضايا الاوربية فقد أسست لنوع جديد من العلاقات القائمة على قاعدة التعاون

المشـترك بدلا من سياسة القوة والاخضاع والسيطـرة ، وعلى الرغم من أن جميع المشاركين فيها اوربيون وان جوهرها ومضمون احكامها كانت للقضايا الاوربية ، الا ان ما آلت اليه الامور بطبيعة الحـال امتداد مفاعيلها الى خـارج النطاق الجغرافي لاوربا لما لهذه الـدول الاخيرة من امتدادات استعمارية خارج القارة ،مما أسس عهد جديد للعلاقات الدولية وأول تدوين لقواعد القانون الدولي.

ينصـرف مصطلح "معاهدات وستفاليـا " الى معاهدتين تحديدا :الأولى معاهدة Osnabruck التـي أبرمت بين كل من ملك السويد وحلفائه ومن بينهم فرنسا من جهة وامبراطور وأمراء ألمانيا من جهة اخرى. أما الثانية فهي معاهدة Munster التي عقدت بين فرنسا وحلفائها ومنهم ملك السويـد من جهـة وامبراطور وأمراء ألمانيا مـن جهة أخرى. وكرست معاهـدت وستفاليا الهزيمة المزدوجة للامبراطور والبابا ، وولدت معها قانونا الدولة الحديث ذات السيادة.

أما الركائز الذي أقامته معاهدت وستفاليا للنظام الدولي الأوربي فهي :

١. انهاء الصراع الديني والاعتراف بالبروتستانتية ، الى جانب الكاثوليكية ، واقرار مبدأ "توطين الدين ،بارغام الرعية على اتباع دين حكامهما. (٣)

٢- اعتبـار مفهـوم السيادة مصطلحـاً دولياً ، تتميز به الدولة وصفة تدل علـى أهليتها القانونية. بل ان بعض الفقه الغربي يعتبر ان تلك المعاهدة هي التي أرست المفهوم الحديث لسيادة الدولة.

The Peace Of Westphalia Produced the Modern Sovereign State

" ١. أنظر، د. محمد يوسف علوان ، مرجع سابق ن ص٤٤-٤٥

" ٢. د. محسـن الشيشكلـي ، الوسيـط في القانون الدولي العـام ،الجزء الأول، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الحقوق ،١٩٧٣ ، ص٣٢٦

of religion by enforcing on the subject the religion of their sovereign. nationalization» the Sanctio» ٢-See;Friedmann.W.op.cit.p٢٠

٣- ارسـاء مبـادئ الاعتراف بالدولة الناشئة سيما وأنها جاءت في أعقاب أنهيار الامبراطورية الجرمانية المقدسة ، وما نجم عنها من دول جديدة.

٤- اقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤن الداخلية سواء أكانت سياسية أم دينية.

٥- انضمام روسيا الى الجماعة الدولية الأوربية.(١)

أما بالنسبة للقواعد القانونية الدولية ، أرست معاهدت وستفاليا.

" نظاماً للسفارات الدائمة وتنظيمى للشؤن القنصلية.

" القواعد لقدسية المعاهدات ، وتعيين الحدود الدولية والتخوم.

" الأسس لتدوين القواعد القانونية الناظمة للعلاقات الدولية.

مبدأ توازن القوى The balance of pozer

ان بساطة ووضوح فكرة التوازن في الظواهر الطبيعية ، تشجع على الاعتقاد بأن نظام توازن القوى ليس من اجتهاد فكر محدد... وقد عرفت الدول القديمة ظاهرة توازن القوى ، وكانت دول وادي الرافدين ومصر ، تتبع أساليب التوازن في علاقاتها ، وكذلك فعلت المدن اليونانية القديمة.(٢)

أما الرومان ، فقد تمكنوا ـ بعد أنكسار قرطاجة ، من نشر سلطانهم على رقعة واسعة من العالم انذاك، ولم يجدوا ضرورة للتوازن مع قوة خارجية ، بينما انشغل أمراء أوربا في عصورها الوسطى ، باعداد تراتيب على نمط نظام توازن القوى ، تحفظ عليهم اماراتهم وتخدم تطلعاتهم.(٣)

وأهم من هذا أن من ينهزم يعترف لمن كسب بحق فيما كسبه. ولما نشأت الدولة فى صورتها الحديثة فى منتصف القرن السادس عشر برزت فكرة سيادة كل دولة واستقلالها وبالتالى المساواة بين الدول. وكان يقصد بالدول حينئذ الدول المسيحية الكاثوليكية وحدها. ثم بدأت الدول المستقلة ذات السيادة فى الإلتقاء فى سلسلة مؤتمرات للإتفاق على أسلوب التعامل فيما بينها بدلا من الحروب.

أولها مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) الذى أقر مبدأ توازن القوى ومؤداه أن تقوم الدول معا بردع أية دولة تتوسع على حساب دول أخرى. وتبعتها سلسلة من الإتفاقات (أوترخت ١٧١٣ والحياد المسلح ١٧٨٠) آخرها " التحالف المقدس ١٨١٥ ، والتحالف الثلاثى ١٨٧٩ والتحالف الفرنسى الروسى ١٨٩٧.. الخ ، فقام لأول مرة نظام دولى عام بالنسبة للدول المنضوبة فيه. ورضائى أى بدون سلطة عليا تفرضه وتحميه ، وتأكدت به فى الوقت ذاته سيادة واستقلال الدول. ومع أن تركيا

الإسلامية دخلت هذا النظام (١٨٥٦) وبعدها اليابان غير المسيحية ، إلا أن لم يصبح عالميا. وظل الوضع هكذا حتى الحرب الأوروبية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) فبرزت فكرة تجنيب العالم مثل الدمار الشامل الذى عانته فى الحرب فأنشأت منظمة عالمية أسميت عصبة الأمم.

obeikandl.com

رابعا : السلطة السياسية والسيادة

أركان الدولة (عناصر الدولة)

يوجـد خلاف بين الدراسات والأبحـاث على عناصر الدولة الأساسيـة فمعظمهم يركز على ثلاثة أركان أساسية لأي دولة وهي :

أولا : السكان (الشعب) :

إن وجـود الشعـب في الدولـة يعد ركـن أساسيا لا غنى عنـه لقيام أية دولـة ، والشعب هو ركن أساسـي من أركان الدولة. فلا يعقل وجود دولة بـدون شعب لان الشعب هو الذي أنشئ الدولة. ولا يشـترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة ، فهنـاك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول أخرى لا يتجاوز تعدادها عن المليون فلا شرط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان ولكن يجـب أن يكـون هناك عدد كاف مـن الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بـين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة .

" سكان الدولة هم :

يقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم :

١- المواطنـون : وهـم أفراد أو الجماعة داخل الدولة التي لها جميـع الحقوق والواجبات ويمنحون ولائهم التام للدولة.

٢- المقيمون : وهم الأشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الأسباب ، دون أن تكون لهم جميع حقوق المواطنين وخاص التصويت.

٣- الأجانـب : وهـم رعايا الدول الأخرى ، وتكـون إقامتهم لفترة محددة تتجـدد دوريا إن تطلب الأمر ذلك. فان أقاموا في غايات العمل عليهم الحصول على إذن خاص.

ثانيا : الأرض (الإقليم) :

إذا وجـد الشعـب فلا بد له من الاستقـرار على إقليم ما ، يكون مستقرا للشعب ومصدرا رئيسا لـثروة الدولة ، وإقليم الدولة هو ذلك الجـزء من الكرة الأرضية الذي تباشر الدولة عليه سلطانها ، ولا يمارس عليه سلطان غير سلطانها.

ويتكـون إقليم الدولة من ثلاثة أجزاء ، جزء أرضـي ، وهو الجزء اليابس الذي تعينه حدود الدولة ، ويستعمل سطح الأرض وما دونه من طبقات إلى ما لا نهاية ، وما فوق ذلك السطح من مرتفعات كالجبـال والهضاب وجـزء مائي ، ويشمل المياه الموجـودة داخل حدود الدولة مـن أنهار وبحيرات ونصيـب من البحار العامة الملاصقة لإقليـم الدولة ، وتسمى المياه الإقليمية ، وجزء هوائي ويشمل طبقـات الهواء فوق الإقليمين الأرضي والمائي حسب ما هو محدد في أحكام القانون الدولي العام ، وقد يكون إقليم الدولة متصلا بشكل واحد وهو الغالب ، أو منفصلا.

ثالثا : السلطة السياسية :

عـرف ماكس فيـبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠م) السلطة بأنهـا : ((السلطة هي الفرصـة المتاحة أمام الفرد أو الجماعـة لتنفيـذ مطالبهم في مجتمـع ما في مواجهة من يقفون حائلاً أمـام تحقيقها)) او هي ((المقدرة على فرض إرادة فردٍ ما على سلوك الآخرين)) .

أمـا بالنسبـة للسلطة السياسية في حد ذاتها فقد وردت لها تعريفات مختلفة ، ويمكن من خلال النظـر في جوانبها وعناصرها المشتركة الوصول إلى أنها جميعا ترمي إلى بيان مقصود واحد وان اختلفت العبارات المستخدمة في هذا المعنى، أو ركز كل واحد منها على نقاط معينة:

١. من وجهة نظر جون لوك:

السلطة السياسية هي عبارة عن الحق في سن القوانين وعقوبات الإعدام وسائر العقوبات الأخرى بهـدف تنظيـم وحفظ الأموال وتسخـير القوة الاجتماعيـة لتنفيذ هذه الغاية ولصـد الاعتداءات الأجنبية .

٢. رأي جان وليم لابير:

السلطة السياسية نوع من السلطة الاجتماعية المختلفة عما يُسمى بالمجتمعات المدنية.

٣. رأي احد الكتاب المعاصرين:

متى ما امتد نطاق ممارسة القوة إلى خارج الإطار الفردي والخاص، وشمل فئة، أو شمل شعبا بأكمله، وكان مشفوعاً بحق استخدام الضغط والقوة، فهذا هو ما يُسمى بالسلطة السياسية، وهي حق للشخص الحاكم على المجتمع .

ويبدو أن من الممكن الجمع بين التعاريف المذكورة أعلاه، والقول:

إن السلطة السياسية هي عبارة عن نوع من الاقتدار المجعول لجهة عليا، ويتسع نطاقها إلى ما هو ابعد من الفصائل والمجموعات الخاصة والصغيرة وتلقي بظلالها على المجتمع برمته، ومن جملة التأثيرات الناجمة عنها، حق وضع القوانين والمقررات الاجتماعية، وتطبيق القانون ومعاقبة من لا يخضع للقانون، بهدف حماية الحقوق ودرء الاعتداءات الخارجية. وعلى المجتمع كله إطاعة مثل هذه السلطة .

التميز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها

في القديم كانت هناك فترة سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة وهذه الفترة جاءت نتيجة ترابط السلطة السياسية بفكرة الحاكم. إلا انه ومع تقدم الجماعات بدأت هذه الفكرة (الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم) بالانهيار ، وبدأت ظهور فكرة جديدة وهي فكرة السلطة المجردة عن شخصية الحاكم ونتج عن هذه الفكرة الفصل بين السلطة والممارس وهو الحاكم.

" مميزات السلطة :

تمتاز السلطة السياسية في أي دولة بأنها أصلية أي أنها لا تنبع من سلطات أخرى ، وإنما السلطات الأخرى هي التي تنبع منها ، وإن السلطة السياسية داخل الدولة تمتاز أيضا بأنها سلطة ذات

اختصاص عام أي أنها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة ، بعكس السلطات الأخرى ، التي تهتم بتنظيم جانب معين من حياة الأشخاص. وتمتاز السلطة أيضا أنها تميز الدولة عن الأمة فالدولة يجب لقيامها وجود سلطة أما الأمة لا يوجد لقيامها سلطة سياسية.

إضافة إلى أن أندري هوريو يميز سلطة الدولة بأنها :

- سلطة مركزية وحيدة : أي أنها سلطة لا توجد بينها وبين المواطنين سلطات وسيطة و ليست الوحدات المحلية إلا سلطات إدارية فقط كالبلدية ، كما لا تخضع إلى سلطات تعلوها و لا توجد سلطات منافسة لها على الإقليم.

- سلطة مدنية : هذا لا يعني أن السلطة الحاكمة قد لا تكون عسكرية في بعض الأحيان ، فقد تبدا عسكرية ثم تنتهي مدنية.

- سلطة إكراه مادي : يكمن جوهر القوة العامة للدولة في هذا الاحتكار للقوة المادية من قوى مسلحة و قوى بوليسية التي بدونها لا تكون الدولة إلا شكلا فارغا من مضمونه.

obeikandl.com

خصائص الدولة

أولا : الشخصية المعنوية

الشخصـــ المعنوي هو شخصـــ قانوني يمتاز على الآدميين بأنه قادر علـــى اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامـــات. ويترتـــب على الاعتراف للدولـــة بالشخصية القانونية إضافـــة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات ، الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم).

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة يعني وحدة الدولة واستقلاليتها وهذا لا يعني الاستقلالية فقط عن الأفراد المحكومين بل الاستقلالية أيضا عن الحكام وبالتالي زوال فكرة شخصية الدولة. وظهور السلطة المجردة النظامية.

إن التطـــور في الأنظمـــة السياسيـــة وما يصاحب هذا التطور من تغيـــير في القائمين على السلطة لا يغير من وحدة شخصية الدولة ، التي تفسر في النهاية استمرارها وبقائها ككائن مستقل.

« نتائج الشخصية المعنوية للدولة :

١- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها.

٢- إن المعاهـــدات والاتفاقيـــات التي أبرمتهـــا الدولة، تبقى نافذة مهما تغير شـــكل الدولة أو نظام الحكم فيها

٣- تبقى التشريعات سارية في حالة تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها ما لم تعدل هذه التشريعات أو تلغ.

٤- إن الالتزامات المالية تبقى نافذة بغض النظر عن أي تغيير يلق بالدولة.

٥- حقوق الدولة والتزاماتها تبقى قائمة ببقاء الدولة بغض النظر عن أي تغيير يلحق بشكل الدولة.

ثانيا : السيادة

إن تمتـع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى. وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا. لذلك فسيادة الدولة تعنـي وببساطة أنها منبع السلطـات الأخرى. فالسيادة أصلية ولصيقـة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها مـن الجماعات السياسية الأخرى.والسيادة وحدة واحـدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لان هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنما تتقاسم الاختصاص.

« مظاهر السيادة :

١- المظهر الداخلي : وهو أن تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة. بحيث تكون هي السلطة الآمرة التي تتمتع بالقرار النهائي.

خصائص السيادة

١- مطلقة: بمعنى أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة فهي بذلك أعلى صفات الدولة ويكـون للدولـة بذلك السلطة علـى جميع المواطنين، ومـع ذلك فإنه مما لا شك فيـه توجد عوامل تؤثـر على ممارسة السيـادة يمكن اعتبارها، حدودا قانونية، فحتى الحاكـم المطلق لا بد أن يتأثر بالظروف التي تحيط به سواء كانت هذه الظروف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية كما يتأثر أيضا بطبيعته الإنسانية، كما يجب أن يراعى تقبل المواطنين للقوانين وإمكان إطاعتهم لها.

٢- شاملـة: أي أنهـا تطبـق على جميع المواطنـين في الدولة ومن يقيم في إقليمهـا باستثناء ما يرد في الاتفاقيـات والمعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين وموظفـي المنظمات الدولية ودور السفارات. وفي نفـس الوقـت فإنه ليس هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة وفرض الطاعة على المواطنين.

٣- لا يمكـن التنـازل عنها: بمعنـى أن الدولة لا تستطيـع أن تتنازل عنها وإلا فقـدت ذاتها، يقول روسو: «لما لم تكن السيادة سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها مما لا يمكن التنازل عنه، إن صاحب

السيـادة الـذي ليس سوى كائـن جماعي لا يمكن أن يمثلـه غيره؛ فالسلطة مما يمكـن نقله ولكن الإرادة لا يمكـن نقلهـا والواقـع أنـه إذا لم يكن من المتعـذرات أن تلتقـي إرادة خاصة في نقطة مع الإرادة العامة فإنه من المستحيل على الأقل أن يكون هذه الالتقاء ثابتا ومستمرا».

٤- دائمة: بمعنى أنها تدوم بدوام قيام الدولة والعكس صحيح، والتغير في الحكومة لا يعني فقدان أو زوال السيادة؛ فالحكومات تتغير ولكن الدولة تبقى وكذلك السيادة.

٢- المظهـر الخارجـي : يعنـي استقلالية الدولة وعـدم خضوعها لدولة أخـرى (السيادة بالمظهر الخارجي مرتبطة بالاستقلال).

٥- لا تتجـزأ: بمعنـى أنه لا يوجـد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحـدة لا يمكن تجزئتها. ويقول «روسـو» إن السيـادة لا تتجزأ؛ لأن الإرادة إمـا أن تكون عامة وإما ألا تكون كذلـك، فهي إما إرادة الشعـب في مجموعه وإما إرادة جزء منه فقط، وفي الحالة الأولى تكون الإرادة العامة المعلنة عملا مـن أعمـال السيادة ولها أن تسن القوانين، وفي الحالة الثانية ليست سوى إرادة خاصة أو عمل من أعمال الإدارة ولا تكون إلا مرسوما على أكثر تقدير».

مصدر السيادة وصاحبها

أهم النظريات التي قيلت في بيان صاحب السيادة :

أولا : النظرية الثيوقراطية :

ترجع هذه النظرية إلى أن السيادة لله وحده ، أي أن الحكم والقرار الأول والأخير لله وحده.

اختلفت التفاسير للنظرية الثيوقراطية فقسمت إلى ثلاث صور :

١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم :

هـذه النظرية تقول أن الله موجود على الأرض يعيش وسـط البشر ويحكمهم ، ويجب على الأفراد تقديـس الحاكـم وعدم أبدا أي اعتراض ، وبالتالي فالحاكم يعبد. (هذه النظرية كانت سائدة في

المماليك الفرعونية والإمبراطوريات القديمة).

٢- نظرية الحق الإلهي المباشر :

هـذه النظرية تقـول أن الحاكم يختـار وبشكل مباشر مـن الله (أي أن الاختيار بعيـدا عن إرادة الأفراد وانه أمر إلهي خارج عن إرادتهم. من خصائصها:

I- لا تجعل الحاكم إلها يعبد.

II- الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة.

III- لا يجوز للأفراد مسألة الحاكم عن أي شيء. (تبنت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة الزمنية كما استخدمها بعض ملوك أوروبا لتدعيم سلطانهم على الشعب).

٣- نظرية الحق الإلهي غير المباشر :

الحاكـم مـن البشر لكن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم و إنما بطريقة غير مباشرة ، بحيـث يوجه الأحداث و يرتبها على نحو يساعد النـاس على اختيار نظام الحكم الذي يرتضونه و الحاكم الذي يتقبلون الخضوع لسلطته.

" الانتقادات التي وجهت للنظرية الثيوقراطية :

١- نظرية مصطنعة فقط لخدمة مصالح معينة.

٢- نظرية لتبرير استبداد السلطة.

٣- بعضـ الفقه نادى بعـدم تسميتها بالنظرية الدينية على أساس أنهـا لا تستند في جوهرها إلى الدين.

ثانيا : نظرية سيادة الأمة :

بعضـ العلماء اخذ يقرب مفهوم سيـادة الأمة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبرهما تعبيران عن

obeikandi.com

فكـرة واحـدة ولكن من ناحيتين. حيـث أن الديمقراطية هي تعبير عن الشـكل السياسي أما مبدأ سيادة الأمة ، فهو عبارة عن التعبير القانوني.

أول مـا ظهرت فكرة السيادة ظهرت على لسـان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا والإمبراطور ، مؤكدين أن الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته ، وان هذه السلطـة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة. ومع قيـام الثورة الفرنسية بقيت فكرة سيادة الأمة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والسمو والأصالة ولكنها انتقلت من الملك إلى الأمة ، لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا التي لا تنافس.

إن مبـدأ سيـادة الأمة يعنـي أن الصفة الآمرة العليـا للدولة لا ترجع إلى فـرد أو أفراد معينين بل إلى وحـدة مجـردة ترمـز إلى جميع الأفراد أي الوحـدة التي تمثل المجموع بأفـراده وهيئاته وأنها بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم.

« النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الأمة :

١- النظام النيابي التقليدي.

٢- الانتخاب وظيفة وليس حقا.

٣- الأخذ بالاقتراع المقيد.

٤- النائب ممثل للأمة.

٥- التنكر لمفهوم الوكالة الإلزامية.

٦- الأخذ بنظام المجلسين.

٧- القانون تعبير عن إرادة الأمة.

- نقد مبدأ سيادة الأمة :

١- مبـدأ سيـادة الأمة يؤدي الاعتراف للأمـة بالشخصية المعنوية ، وبالتـالي إلى قيام شخصين معنويين يتشاركان على إقليم واحد وهما الدولة والأمة.

٢- قيل انه لا توجد حاجة في الوقت الحاضر للأخذ بنظرية سيادة الأمة.

٣- يؤدي مبدأ سيادة الأمة إلى السيادة المطلقة وهذا يؤدي إلى الاستبداد.

٤- قيل أن مبدأ سيادة الأمة لا يمثل نظاما معينا.

ثالثا : نظرية سيادة الشعب :

التطور الذي لحق بالمذهب الفردي ، والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ سيادة الأمة هي الأسباب الكافيـة لظهور أصوات تنادي في التمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظورا إليه في حقيقته وتكوينه ، لا بوصفة المجرد كوحدة متجانسة مستقلة عن الأفراد المكونين له.

تقـوم نظرية سيادة الشعب على أن السيـادة للجماعة بوصفها مكونة من عدد من الأفراد ، لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها.

وطبقـا لنظرية سيـادة الشعب تكون السيادة لـكل فرد في الجماعة ، حيث إنهـا تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم ومن ثم تنقسم وتتجزأ.

- الاختلاف بين مبدأ سيادة الأمة وسيادة الشعب

مبدأ سيادة الأمة سيادة الشعب

السيادة لمجوع الأفراد ينظر للمجموع من خلال الأفراد

وحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة السيادة للأفراد ، تنقسم السيادة بينهم

مستقلة عن الأفراد ذاتهم السيادة مجزأة ومنقسمة بين الأفراد

النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الشعب :

١- تجزئه السيادة بين الأفراد.

٢- الانتخاب حق لا وظيفة .

٣- الأخذ بالاقتراع العام.

٤- العودة لمفهوم الوكالة الإلزامية ونشأة الأحزاب السياسية.

٥- الأخذ بنظام التمثيل النسبي.

٦- القانون تعبير عن إرادة الأغلبية.

« نقد سيادة الشعب :

١- تجسيد علاقة التبعية بين النائب والناخب.

٢- إن الأخذ بمبدأ سيادة الشعب لن يحل المشكلة لأنه في الواقع يجزئ السيادة ويجعلها مقسمة بين أفراد الشعب.

يعتبر مفهوم السيادة أشمل من السلطة؛ فالسلطة» هي ممارسة السيادة (يطلق البعض على السيادة صفة السلطة العليا) أو أن حق السيادة هو مصدر حق السلطة، وكلمة «سيادة» اصطلاح قانوني يترجم كلمة فرنسية مشتقة من أصل لاتيني تعبر عن صفة لمن له السلطة لا يستمدها من غير ذاته ولا يشاركه فيها غيره، ولم تدخل هذه الكلمة لغة القانون إلا في القرن السادس عشر.

أما السلطة فهي «القدرة على فرض إرادة أخرى»، وتمثل الدولة السلطة القهرية التي تعلو على سلطة أي جماعة أخرى في المجتمع، والفرض يتم بإحدى وسيلتين، فهو إما أن يتم بوسائل القهر والعنف، وإما أن يتم بوسائل الإقناع الحر وضرب المثل وتقديم النموذج، وتزداد قوة السلطة دائما ويزداد استقرارها كلما زاد قبولها اختياريا عن طواعية. وقد تعددت أنواع السلطات فهناك السلطة التشريعية والسلطة الشخصية والسلطة التفويضية والسلطة السياسية والسلطة العامة والسلطة التنفيذية، ولا تزال السلطة السياسية هي أهم أنواع السلطة الحديثة.

---

١ ـ أنظر ، د. علي صادق ابو رغيف ، مرجع سابق، ص٤٠ـ٤١

٢ ـ د. كاظم هاشم نعمة ن العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ن ص٢٠٩ ، ولمزيد من التفصيل في مبدا توازن القوى ، أنظر. د. اسماعيل صبري عبد الله ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة الأكاديمية ن ١٩٩١ ، ص ٢٦٥

٣ ـ أنظر. ماكيافيلي ، كتاب الأمير ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ـ ١٢٨ ..... يعد ماكيافيلي ـ وهو لم يكن أميراً ـ أكثر من رصد ودبر لتلك التراتيب.

أن أوربـا عرفت السلام ، بقدر ما عرفت من الحـرب تقريباً ، وأنها مدينة بفترات السلام لتوازن القـوى، هـذه التسمية التي شاعت بعـد أن استعملها « روبرت ووليـول « الوزير الانجليزي الأول في خطـاب لـه أما مجلـس العموم بتاريخ ١٣ شبـاط « فبراير « ١٤٧٤ ، وكان مليكـه « هنري الثامن « ١٥٠٩ ، يفخـر بلقـب الحكم في أوربا The arbiter of Europe " وأمر أن ترسم له لوحة ، حاملاً بيده اليمنى ميزانا ، كفتاة في حالة توازن تام في احدهما فرنسا ، وفي الأخرى النمسا ، ويحمل بيده اليسرى وزناً ليلقي به... واتخذ شعاراً له " من أنصره يغلب Cui adhaereo proset «.(١)

الا أن فرنسـا كانـت السباقة في القيام بدور " حاملـة التوازن ". أما الولادة الحقيقة لهذا المبدأ ، فقـد كانـت في صلح " أوترخت " ، الذي جاء لتوطيد سـلام وأمن العالم المسيحي. اذ جاء النص فيها صريحاً " ليحفظ في أوربا التوازن.

Ad conserrandum in Europa equilibrium «.(٢) وقـد أقرتـه الـدول الأوربيـة وعاشت عصراً ذهبياً ، في ظل نظام توازن القوى، وقد أسهم في نجاحه تأدية بريطانيا دور الدولة " حاملة التـوازن ". الا أن الثـورة الفرنسية ، وما نجم عنها ، والنـزوع الى السيطرة ، وتحقيق الامتيازات هـوى بمبدأ " توازن القوى " فكان لا بد من اعادة رسـم خارطة أوربا السياسية ، والانتقال بذلك من حال الى حال....

الحلف المقدس The Holly Alliance

بدأت فرنسا بعد الثورة عام ١٧٨٩ م ، بمحاولاتها في اعادة رسم خارطة أوربا من خلال تصوراتها ، في تصديـر الثـورة التي تجـاوزت شعاراتها فرنسا الى محتلـف دول أوربا ، وخاصـة بعد وصول نابليـون بونابرت الى سدة الحكـم وأطماعه ، اضافة الى طموحات الثورة ، بيـد أن أوربا خالفتها الرأي والهوى فتحالفت ضدها ، وانتهت بسقوط نابليون ، (٣)

فجـاءت معاهدة الحلف المقدس في ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ م ، حيث ترجع فكـرة هذا الحلف الى عام ١٨٠٤ م ، عندمـا اقـترح قيصر روسيا " اسكنـدر الأول " انشاء عصبة تضم الدول الأوربية ، بعد التخلص من نابليون د تلتزم بالمبادئ المسيحية في العلاقات الدولية ؛ لذلك جاءت المعاهدة المنشئة

لهـذا الحلـف ، مطبوعة بطابع مسيحي واضح ، أشير في ديباجتها الى عزم الدول الأطراف فيها ، الى الالتزام بالمبادئ السامية للمسيحية ، باعتبارها الديانة المقدسة والأبدية.(٤)

بيد أن الاغراق في المثالية الدينية د التي تنطوي عليها تعاليم السيد المسيح عليه السلام د لم تأتلف والواقعية السياسيـة السائدة في العلاقات الدولية ، ودفعت بالكثيرين الى التشكيك بقدرة الحلف المقدس علـى النجاح في تحقيق اتحاد أوربـي آمن. الا أن الاخفاق الذي واجـه هذا الحلف اعادة الـدول الأوربية مرة ثانية في التفكير عن تحالف جديد يظمن الى البحث عن تحالف أقوى ، فظهر هذا التحالف الأوربي الجديد.

---

١. د. اديب نصور ، ميزان الدول ، منشورات جامعة قار يونس د بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ١٩ – ٢٠

٢. أوترخـت Utrecht سلسـة من المعاهدات استمرت مفاوضاتها ما بين نيسان (أبريل) ١٧١٣ م ، و أيلول (سبتمبر) ١٧١٤ م ، أعقبـت وراثـة العرش الاسباني بـين أل هابسبورغ و أل بوربون ، التي أستمرت ١٣ عاماً من ١٧٠١ حتى ١٧١٤. للمزيد أنظر : د. أديب نصور ، مرجع سابق ، ص ١١٨ د ١١٩

٣. See:SUTHERTAND ،Menzies ،the Doumfall of Napoleon ; in the worlds great event S op.cit.vol ٦.١٩٥pp-١٧٧.

٤. ثمة رأي بان الطابع الديني الواضح لهذا المشروع ، انما يعود الى الأثر العميق للبارونة الروسية " جوليانا دي كرودن Juliana de Kruden (١٧٦٤ د ١٨٢٤) علـى القيصـر اسكندر الأول ، سيما انها كانت معروفة بنزعتها المتطرفة في التصوف ، انظر : د. محمد سامي عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٢٣

obeikandl.com

الوفاق الأوربي :

فكـرة ناضجة تختلف عن الحلف المقدس الذي جاء بطابع ديني للشعوب والدول المسيحية في أوربا ، وانمـا طرحة فكرة التعاون في أدارة شؤون القـارة الأوربية تقوم بها الدول الكبرى بالتشاور فيما بينها بالطرق الدبلوماسية وكذلك المؤتمرات الدولية (أوربية) ، وأعطاء هذه المهمة للدول العظمى أي دول مثـل (روسيـا ، النمسـا ، بريطانيـا وبروسيـا) ، وكان هـذا عـام ١٨١٥ حيـث انضمت فرنسا أيضاً ، وفي هذا الأطار عقدة أربعة مؤتمرات ما بين عام ١٨١٥ وحتى عام ١٨٢٢ ، وفي هذه المؤتمـرات تبين التباين بين هذه الدول الكبرى رغـم السيطرة التامة على شؤون القارة طيلة قرن مـن الزمـن (١٨١٥ ـ ١٩١٤) . حيث أن خـلال هذه الفترة الزمنية تكرسـت أهم مبادئ القانون الدولي التقليدي ، وفي نفس الوقت أرست جذورها في التنظيم الدولي المعاصر.

ملامح المتغيرات الدولية فى القرن التاسع وبداية عصر جديد

أن التفاعـلات والتوازنـات على ساحة علاقـات القوى الرئيسية في القـارة الأوربية أدى الى عجز الوفـاق الأوربـي عن الاستمـرار في أداء دوره ، حيث سار العمل السياسـي داخل هذه المجموعة (الأوربيـة) ، علـى سياسات ارتجالية في اليات العمل الدولي الجماعي ، في الوقت الذي اتسع حجم العلاقـات الدولية وكذلك النمـو السكاني الذي شمل كافة انحاء المعمورة ، وكذلك الحرب الغربية الأولى التـي عجز الوفـاق في منع أندلاعها ، كل هذه الأسباب ادت الى بـدء أنحصار و انتهاء دور الوفاق في السياسة الأوربية.

وكمـا الامر بعـد كل جولة من الحـروب التي تؤدي الى تحالفـات وموازين جديـدة ، كانت هزيمة نابليـون مناسبة هامة لاعادة صياغة الواقع الاوربي من جديد على قواعد واسس تراعي المتغيرات الحاصلة على الارض. حيث تداعت الدول المنتصرة الى عقد مؤتمر فينا في سبتمبر ١٨١٤ وستمر الى شهر يونيه عام ١٨١٥ وتضمنت هذه المعاهدة عدة مسائل أهمها:

١. اعـادة تنظيـم توازن القوى في أوربـا ، التي عصفت بها حروب نابليون وأقـرار مبدأ المشروعية الملكيـة ، أي احترام الملـك الشرعي على اقليمه ، وطبق هذا المبدأ بأثـر رجعي لاعادته بيوت الملك

القديمة الى عروشها كما حصل في النمسا وبروسيا وأسبانيا. وأصبحت السويد والنرويج دولة اتحادية اتحاد حقيقي ، وألحقت بلجيكيا بالأراضي المنخفضة هولندا ، ازالة بولندا عن خارطة الجغرافية د السياسية لاوربا وتوزيعها بين روسيا وبروسيا والنمسا ، وتقرر وضع سويسرا في حياد دائم.

٢. اقرار مبدأ التدخل للقضاء على الحركات الثورية ، التي يمكن أن تنهض في أحد البلاد الأوربية ، كما حدث وتدخلت القوى الكبرى في أخماد الثورات التحررية في ايطاليا (١٨٢٠) أسبانيا (١٨٢٣) الانتفاضة الرومانية ضد السيطرة التركية (١٨٢١) كما اخمدوا أيضا ثورات ما بين عامي (١٨٣٠ د١٨٤٨) في العديد من الدول الأوربية الصغرى.

٣. التنافس الاستعماري بين الأمبراطوريات الاستعمارية الناشئة فرنسا و انجلترا ، اذ بلغت مساحة المستعمرات البريطانية ٣٣،٥ مليون كيلو متر مربع أي ما يعادل ربع مساحة الكرة الأرضية ، وبلغت مساحة المستعمرات الفرنسية ١٠ مليون كيلو متر مربع.(١)

٤. تراجع الدولة العثمانية عن دورها الفاعل في المجتمع الدولي ، لتغدو رجلآ مريضآ ، لا يحتاج الاجهاز عليه كبير العناء فعندما تقرر ضم تركيا الى المجتمع الدولي في معاهدة باريس ١٨٥٦ ، اذ تقيدت الدولة العثمانية بمجموعة من المعاهدات والالتزامات الدولية ، التي كانت بداية النهاية للدولة العثمانية. (٢)

٥. سيادة مبادئ القانون الأوربي العام ، أو ما اصطلح على تسميته بالقانون الدولي التقليدي الذي يتناول بالتنظيم والتنسيق مصالح القوى الأوربية ، لن الجماعة الدولية لا تضم الا جماعة الشعوب الأوربية المسيحية المتمدنة.

١- أنظر ، د. غضبان مبروك ، مرجع سابق ن ص ٩١

٢- أنظر ، د. ابراهيم أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ٢٦. د. محي الدين محمد محمود قاسم ، مرجع سابق ، ص ٣١١ د٣١٢

كانت أوربا تعتبر أهم قارة وكانت أفريقيا وآسيا مجالا للتوسع الاستعماري والتجاري والديني ، حيث كانت الدول الأوربية (القوى العظمى) ، أكثر أهمية من الدول الصغرى لأن نطاق مصالحهم كان أكبر ومسؤلياتهم أعظم فضلا عن كثرة مالديهم من مال وسلاح. حيث قامة هذه القوى بمسؤلية جماعية عن سلوك القوى الصغرى وبنفس الوقت عملت على توطيد السلام بينهم ، حيث تأسست اداراة دبلوماسية محترفة في كل الدول الأوربية ، أضافة الى مبدأ المفاوضات السرية والمتصلة.

المجتمع الدولي في القرن التاسع عشر هو أساسا دول أوربية قليلة العدد (خمس عشرة دولة في عام ١٨١٥). أما الدول غير الأوربية فهي مستبعدة من دائرة المجتمع الدولي ، ويمكن للدول الأوربية أن تغزوها وتستولي عليها وقتما تشاء. ولكن الدائرة الجغرافية للقانون الدولي توسعت تدريجيا ، وذلك بعد دخول الامبراطورية العثمانية واليابان والصين وسيام وفارس وجمهوريات أمريكا اللاتينية في مجتمع الأمم ، ومشاركاتها في المؤتمرات الدولية العديدة التي انعقدت خلال القرن.

وبناء على مبادرة من نقولا الثاني قيصر روسيا ، انعقدت مؤتمرات دولية في باريس وبرلين ولاهاي في عامي ١٨٩٩ د ١٩٠٧ ، وكان أخرها مؤتمر لندن عام ١٩١٢ د ١٩١٣ بعد الحرب البلقانية الثانية. وقد أعد المؤتمر الأول ثلاث اتفاقيات دولية ، قننت الأولى منها تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية (المساعي الحميدة ، الوساطة ، التوفيق ، التحقيق ، التحكيم). كما تضمنت الاتفاقية النص على انشاء " المحكمة الدائمة للتحكيم " التي هي ليس لها من صفتي المحكمة والدوام غير الاسم. فهي ليست محكمة مكونة من عدد من القضاة. وما هي الا قائمة بأسماء أشخاص يمكن للدول المتنازعة أن تختار من بينهم هيئة التحكيم.

ولاشك أن مؤتمري لاهاي يمثلان أهمية خاصة بالنسبة للتنظيم الدولي وذلك لأسباب عديدة منها :-

أولا : أن هذا النوع من المؤتمرات كان ينعقد في وقت السلم وهو مايعني ظهور نوع من الدبلوماسية الجماعية في وقت السلم وعدم قصرها على وقت الحرب أو لتصفية المشاكل الناجمة عن الحرب.

ثانياً : أن قاعدة هذا النوع من المؤتمرات كانت أكثر اتساعاً من غيرها حيث لم تعد قاصرة على الدول الأوربية بل ساهمت فيها دول غير أوربية.

ثالثاً : أن هذه المؤتمرات كانت دورية أو على الأقل شبه دوريه حيث كان المؤتمر الأول عام ١٨٩٩ م والثاني عام ١٩٠٧ م والثالث كان مقرراً له عام ١٩١٥ م ، ولاشك أن اقرار الدورية في ذاته يعتبر تقدماً ملموساً ، كما أنه اعتراف بفائدة هذه المؤتمرات.

رابعاً : أن هذين المؤتمرين حاولا ايجاد وسيلة لحل المنازعات بدلا من الحروب وهو مايظهر من الاهتمام الشديد بالقانون الدولي. وتمثل ذلك في التعرض لمسألة تقنين قواعد هذا القانون وبالذات انتقاء وارتقاء وصياغة قواعد واجراءات حل المنازعات حلا سلميا ، ولو قدر لهذا التطور الاستمرار لكان ذلك مؤثر ليس فقط على تنظيم الجماعة الدولية بل أيضاً على ايجاد وسائل هذا التنظيم وفي مقدمتها المنظمات الدولية.

النظام الدولى اثناء الحرب العالمية الاولى متعدد الاقطاب بإشراف عصبة الامم

ترتب على الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ د ١٩١٩ وما نتج عنها من آثار جسيمة سواء كان ذلك بالنسبة للأنفس او بالنسبة للأموال ادراك ضرورة ايجاد وسيلة تمتاز بالتنظيم والدوام وتكون قادرة على الحيلولة دون تكرار الحروب بواسطة ما يكون لها من احتصاصات تمنع الالتجاء الى القوة لحل المشاكل الدولية وتوفير امكانية حل هذه المشاكل بالطرق السلمية.

كانت دافعا كبيرا لعدد من المفكرين والساسة للبحث عن الوسائل والهياكل التنظيمية الدولية الكفيلة بتحقيق سلام عالمي دائم والحيلولة دون قيام حرب دولية جديدة، وظهرت أثناء هذه الحرب أفكار ومنظمات شعبية؛ وهو ما هيأ الأجواء لظهور "عصبة الأمم"، وهي المنظمة التي دعا إليها الرئيس الأمريكي تودور ولسون في خطابه الشهير أمام الكونجرس في (٨ يناير ١٩١٨م) حول مبادئه الأربعة عشر؛ فقد دعا إلى إنشاء رابطة بين الأمم من خلال معاهدة دولية خاصة بهدف تقديم ضمانات متبادلة تتعلق بالاستقلال السياسي، وسلامة أراضي كافة الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء، وأصر ولسون في مؤتمر الصلح الذي عقد بعد الحرب أن يكون ميثاق "عصبة الأمم" جزءا لا يتجزأ من "معاهدة فرساي" التي وقعت في (٢٨ يوليو ١٩١٩)، وبذلك نشأت العصبة وبدأ وجودها الفعلي والقانوني في (١٠ يناير ١٩٢٠م)، ورغم الدور الأمريكي في

إنشائها فإن الولايات المتحدة لم تصبح شريكا فيها؛ نظرا لرفض الكونجرس الانضمام إليها.

كان قيام "العصبة" قفزة نوعية كبرى في مجال التنظيم الدولي؛ لأنها المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يتم فيها إنشاء منظمة سياسية ذات طابع عالمي، ومزودة بأجهزة دائمة، حيث أوجدت العصبة آليات لتحقيق الأمن الجماعي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، ونزع السلاح.

وقد استطاعت "العصبة" أن تتغلب على إحدى المعضلات الرئيسية التي وقفت على الدوام عقبة في طريق التنظيم الدولي؛ وهي: كيفية التوفيق بين المساواة القانونية بين الدول، وبين عدم المساواة الفعلية بينها. وذلك من خلال إنشاء فرعين للعصبة، أحدهما: عام تتمثل فيه كافة الدول على قدم المساواة وفقا لقاعدة "صوت واحد لكل دولة"، والآخر: محدود العضوية، تشغل فيه الدول الكبرى (بريطانيا ، ايطاليا ، فرنسا واليابان) وحدها مقاعد دائمة فيه، وهو ما يشبه "مجلس الأمن" في الأمم المتحدة، لكن كان عدد أعضائه تسعة أعضاء فقط.

وقد أصبحت "جنيف" مقرا لعصبة الأمم، وكان أول أمين لها هو البريطاني "أريك دراموند"، وكان عدد دول "العصبة" عند نشأتها (٢٠) دولة، وأخذ هذا العدد في التأرجح بين الزيادة والنقص، وكانت ذروته عام ١٩٣٧م حيث وصلت العضوية فيها إلى (٥٨) دولة، لكن فشل "العصبة" في منع نشوب أدى إلى انهيارها.

ميثاق العصبة. ضم الميثاق ٢٦ مادة ، مواد تلزم الدول الأعضاء بالمحافظة على استقلال وأرض جميع الأعضاء ضد الاعتداء. وقد اتفقت الدول الأعضاء على إحالة أية نزاعات يمكن أن تؤدي إلى الحرب إما إلى التحكيم (وهو قرار صادر عن طرف ثالث) أو إلى تحقيق يجريه مجلس العصبة. وقد تعاهدت على عدم شن حرب على أي من الدول الأعضاء التي توافق على توصيات مجلس التحكيم أو مجلس العصبة. وإذا شن أي من هذه الدول حربًا خلافًا لأي من هذه المواد، فقد اتفقت الدول الأعضاء على تطبيق العقوبات الاقتصادية، مثل وقف التعامل التجاري مع الدولة المعتدية. وإذا طلب منها مجلس العصبة، فسوف تقوم باستخدام القوة العسكرية ضد تلك الدولة.

المجلس. الجهة الرئيسية للحفاظ على السلام. وقد تراوح حجمه بين ثمانية أعضاء و ١٤ عضوًا

خـلال تاريخ العصبـة. كان للدول الأعضاء الأكثر قوة في العصبة مقاعـد دائمة في المجلس؛ حيث كانت فرنسـا وألمانيا، وإنجلترا والاتحاد السوفييتي (السابـق) تتمتع بمقاعد دائمة خلال سنوات عضويتهم في العصبة. أما بقية المقاعد فكانت بالتناوب بين الدول الصغيرة في العصبة.

الجمعيـة. تتألـف من جميع الدول الأعضاء، لكل دولة عضو صـوتٌ واحدٌ. وكانت الجمعية تراقب ميزانيـة العصبـة، وتوافـق على قبـول أعضاء جـدد، وتنتخب أعضـاء المجلس المؤقتين، وتجري التعديـلات علـى الميثـاق. وبالنسبة لهـذه الأمور فـإن بإمكان الجمعيـة اتخاذ قـرار بغالبية ثلثي الأصوات.

الأمانة. توفّر الجهاز الإداري، وهناك أمين يرشحه المجلس وتوافق عليه الجمعية، ويرأس جهازًا مـن الموظفين يبلغ عددهم ٦٠٠ موظف. يساعد هؤلاء الموظفون في عمل العصبة في حفظ السلام، ويوفـرون الموظفين لمهام الدراسات الخاصة بنزع السلاح وشـؤون المستعمرات. كانت الأمانة توفّر الموظفين لمختلف المنظمات الدولية التي تؤسسها العصبة لتعزيز التعاون في مجال التجارة الدولية، والتمويل، والنقل، والاتصالات والصحة والعلوم.

عمل العصبة كان ويلسون وبقية السياسيين الذين أسسوا العصبة، يأملون أنها ستقود الأمم إلى الامتنـاع عـن طلب الحماية عن طريق حلفـاء خاصين. وكانوا يحبّذون بدلاً مـن ذلك إقامة نظام للأمـن الجماعي، يتـم فيه ضمان أمن كل دولة من الدول الأعضـاء بحماية الجميع. ومن أجل أن ينجـح الأمن الجماعي كان من الضروري أن تسارع جميع الـدول الأعضاء، وخاصة الأقوى بينها، إلى نجدة أي دولة عضو تواجه اعتداء. لم يكن المجلس ولا الجمعية ليستطيعا إجبار الأعضاء على تقـديم العون للدولة التي يقع الاعتداء عليها؛ إذ إن هذا العمل يجب أن يكون طوعيًا، وكان على كل دولة أن تعتقد أن تهديد أمن أي دولة، حتى ولوكانت دولة صغيرة نائية، هو تهديد لأمنها.

الخلاف بين الدول الأعضاء. لم تتفق الدول الأقوى على أن الأمن الجماعي هو الهدف الرئيسي للعصبة، فقد رأت فرنسا في العصبة أداة رئيسية للمحافظة على التسوية الإقليمية المفروضة على ألمانيـا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد استـاء الألمان من العصبة؛ لأنهم شعروا أن هذا هو الهدف

الحقيقـي. أما القادة البريطانيون فقد اعتبروها ملتقى للأمم القوية، لكي تتشاور في حال حدوث تهديـد للسـلام. لكنهم لم يكونوا يريدون الالتزام مقدَّمًا بفعل أي شيء نتيجة لمثل هذه المحادثات. واعتقـد الاتحاد السوفييتي أن العصبة كانت خدعة استعمارية؛ لأنها كانت تعلم أن الحرب حتمية بـين الـدول الرأسمالية. أمـا اليابان وإيطاليـا فقد أظهرتـا ازدراءهما للأمـن الجماعي، وذلك بمهاجمتهما الدول الأعضاء.

أخفاق العصبة وأسبابه.

- أنتهـى أمر عصبة الأمم بالفشل في عدة مجالات تتمثل في سلسلة الانسحاب المتوالي للدول من العصبـة حيث بلغ عدد الدول المنسحبـة ٢٠ دولة وهو ما يقارب من ثلث اعضائها حيث انسحبت اليابان من العصبة عام ١٩٣٣م، لأنها رفضت الاعتراف باستيلائها على منشوريا. أما ألمانيا التي تم قبـول عضويتها في العصبة عام ١٩٢٦م، فقد انسحبت عام ١٩٣٣م ، لأن العصبة لم تغير قيود التسليـح المفروضـة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وقـد انسحبت إيطاليا من العصبة عام ١٩٣٧م لتنضـم إلى اليابـان وألمانيا في التحالف ضد الاتحاد السوفييتـي الذي انضم إلى العصبة عام ١٩٣٤م، وطرد عام ١٩٣٩م لمهاجمته فنلندا.

- أخفقت العصبة بصورة واضحة، عندما هاجمت إيطاليا إثيوبيا في أكتوبر عام ١٩٣٥م، وأعلن المجلـس أن إيطاليـا خرقـت الميثاق. وقد ألـزم هذا الإجراء الـدول الأعضـاء في العصبة بتطبيق العقوبـات الاقتصاديـة وبدراسة استخدام القوة ضد إيطاليا. وافقت الـدول الأعضاء في العصبة بتطبيـق العقوبات الاقتصادية، بوقف جميـع الواردات من إيطاليا ومنع إرسـال الأموال والمعدات العسكريـة إليهـا. لكن الولايات المتحـدة واليابان وألمانيـا لم تكن أعضاء في العصبـة ولذلك فإن جماعـة القوة الساحقـة التي كان ويلسون يفكّـر في استخدامها ضد المعتـدي انخفضت إلى ثلاث دول هـي فرنسـا وإنجلترا والاتحاد السوفييتي، أما بقية الدول الأعضاء في العصبة فلم تكن تملك القـوة الكافية للتأثير في السياسة الإيطاليـة. وحتى في هذه الحالة كانت فرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفييتـي تملك القدرة على إيقـاف الهجوم الإيطالي لو أنها كانت يـدًا واحدة وتملك التصميم علـى فعـل ذلك. لكن إنجلترا وفرنسـا لم تكونا راغبتين في استخدام القـوة أو اتخاذ إجراءات قد

تـؤدّي إلى الحرب، حتى إنهما أخفقتـا في استخدام الإجراءات الاقتصادية، مثل فرض حظر على النفـط، الأمر الذي كان سيلحق ضررًا بالغًا بجهود الحـرب الإيطالية. وبحلول مايو عام ١٩٣٦م، كانت إيطاليا قد استولت على إثيوبيا. وقد ألغت العصبة عقوباتها في شهر يوليو.

- كانـت السياسـة الفرنسية السبـب الرئيسي وراء فشـل عصبة الأمم. ولعـل إنجلترا والاتحاد السوفييتـي كانتا ستتخذان إجـراءات أقوى ضد إيطاليا لو أن فرنسـا أيدتهما. ولكن فرنسا كانت تخشـى قيـام حرب أخرى مـع ألمانيا، وكانت تريد مـن إيطاليا أن تكون حليفتهـا، ولم يكن معقولاً بالنسبة للزعماء الفرنسيين أن يخسروا صداقة إيطاليا لمجرد حماية استقلال إثيوبيا.

- أخـذت عصبة الأمم بنظام المركزية الجامد ، أي انها حصرت كافة السلطات والاختصاصات في شخـص معنوي واحد وهو العصبة نفسها دون مشاركة من تنظيمات دولية أخرى اقليمية كانت او فنية ، وقد اخذت العصبة بهذا النظام المركزي ، لاتبغي منه توحيدا الأساليب الحكم في العالم ، ولا تعزيـزا لهيبـة السلطة العامة ، وانما لتفادي المخالفات والتكتلات التي قد تنشأ خارج نطاقها ن وقد تكون خطرا على كيانها.

- اعتمـاد التصويـت بالاجمـاع بدلا من اتبـاع رأي الاغلبية ، وكذلك التفـات الأعضاء المهمين لمصالحهم الوطنية وعدم الاكتراث لبقية العالم.

وهكـذا كان التنظيـم الـدولى الذي قـرره عهد العصبة هشـا بحيث لم يكن في الامـكان الحيلولة دون انـدلاع الحرب العالميـة الثانية ، وهذه الحرب هي التي قضت علـى العصبة واقعياً وان كانت نهاية العصبة قانونا يمكن اعتبارها يوم ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ انهاء الدورة الواحدة والعشرين للجمعية العامة أو يوم ٣١ يولية عام ١٩٤٧ وهو تاريخ قفل حساباتها في البنوك وتحويل أرصدتها لحساب الأمم المتحدة. وهكذا اختفت العصبة من الوجود بعد أن ظهرت في ١٠ من يناير سنة ١٩٢٠.

النظام الدولى اثناء الحرب العالمية الثانية والثنائية القطبية فى ظل الامم المتحدة

على الرغم من فشل عصبة الأمم وعدم تحقيقها لأهم أهدافها وهو حفظ السلم والأمن الدوليين

حيث قامة الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ ، واستمرت ست سنوات ، انتهت كسابقاتها بهزيمة المعتدي واستسلامه دون قيد ولا شرط. الا أن رجال القانون والحكام ظلوا مقدرين لأهمية اقامة تنظيم دولي ، وقد ظهر ذلك أثناء الحرب وفي أعقابها الى ان شهد العالم في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ميلاد منظمة دولية جديدة ودخولها ميدان العمل وهي منظمة الأمم المتحدة.

الاعلانات والتصريحات الفردية

فكرة أنشاء منظمة دولية جديدة انتشرت اثناء وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكان من أوائل الدعاة لهذه الفكرة الكثير من المفكرين والساسة والتجمعات الخاصة في العديد من الدول وبالذات الدول المتحالفة ، وقد أسرع بعض حكام هذه الدول في التقاط الفكرة وأظهروا تحمسا لها ، فقد أعلن فرنكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة اقامة تنظيم دولي جديد قادر على منع الحروب وحل المنازعات بالطرق السلمية ، حيث بعث برسالة الى الكونجرس الأمريكي د مجلس الشيوخ والنواب في ٦ من يناير ١٩٤١ وكذلك الخطاب الذي القاه في ١٥ من ديسمبر ١٩٤١.

وقد تعددت اعلانات المسئولين البريطانيين عن ضرورة ايجاد تعاون دولي يهدف الى انهاء الحرب وارساء قواعد السلام في العالم. ومن أهم الوثائق المتعلقة بذلك الخطاب الذي القاه رئيس انجلترا ونستون تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني في ٢١ مارس سنة ١٩٤٣.

التصريحات الثنائية (تصريح الاطلنطى)

في ١٤ أغسطيس سنة ١٩٤١ ، وبينما كانت المانيا تظفر بانتصار تلو انتصار ، اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشل على ظهر البارجة " برنس أوف ويلز " وأصدرا بيانا رسميا عرف باسم (تصريح الأطلنطي) ، تضمن بعض المبادئ المشتركة للسياسة الوطنية في دولتيهما والتي يبنون عليها آمالهم في مستقبل أفضل للعالم وهي :

١. أن الدولتين لاتبحثان عن أي توسع أقليمي وغير اقليمي.

٢. لاترغب الدولتان في حدوث أية تعديلات اقليمية لاتكون متفقة مع اماني الشعوب المعنية المعبر عنها بحرية.

٣. تحترم الدولتان حق كل شعب في اختيار شكل حكومته ، وتؤيد عودة حقوق السيادة والاختيار الحر للحكومات الى كل الشعوب التي حرمت بالقوة من هذه الحقوق.

٤. تبذل الدولتان جهودهما - مع مراعاة الالتزامات السابقة - لكي تمكن كل الدول - صغيرها وكبيرها وكذلك المنتصرية والمنهزمة - من الوصول الى المواد الأولية في العالم والمعاملات التجارية الضرورية الازدهار الاقتصادي.

٥. ترغب الدولتان في تحقيق التعاون التام بين جميع الأمم في حقل الاقتصاد لضمان تحسين وضع العمل والتقدم الاقتصادي والضمان الاجتماعي لها جميعاً.

٦. أن مثل هذا السلام يسمح لكل الأفراد باستخدام البحار بدون معوقات.

٧. تأمل الدولتان - بعد الخلاص نهائيا من الاستبداد النازي - اقامة سلام يسمح لجميع الأمم أن تعيش بأمن وسلام داخل حدودها ويضمن لجميع الأفراد من جميع الشعوب العيش متحررين من الخوف والحاجة.

٨. تؤمن الدولتان لأسباب روحية وعملية أن على جميع أمم العالم أن تتنازل نهائيا عن استخدام القوة. وان يتم انشاء تنظيم دولي جديد بعد انتهاء الاعمال الحربية القائمة. (١) وقد انضم الى هذا التصريح الموقع في ١٢ يونيه ١٩٤١ الاتحاد السوفيتي.

وعلى أثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول ، وأجتمعت أول مرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان من مبادئها قصر أعمالها على مشكلات ما بعد الحرب. ومن العقبات التي اعترضت طريق الجنه بادئ الأمر النقاش الذي دار حول العلاقات الدولية فيما بعد الحرب ، التنظيم على اساس دولي عالمي ـــ أم على أساس دولي أقليمي ، أي بمعنى هل يتولى الاشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولي واحد ، ام عدة تنظيمات اقليمية. (٢)

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهة النظر الثانية ، وقد سجل مستر تشرشل آراءه في رسالة أقترح فيها تقسيم العالم الى ثلاث كتل.

أولاً : الكتلة الأوربية ، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادئ عصبة الأمم المتحدة ، ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية ، ويكون من اعضائها (الدول الأوربية ودول الشرق الأوسط والولايات المتحدة.

ثانياً : الكتلة الأمريكية ، وتشمل الاحدى وعشرين جمهورية أمريكية مضافة الى كندا وبهذا يكون الكومنولث البريطاني ممثلا فيها.

ثالثاً : الكتلة الشرقية ، وتشمل الدول الاسيوية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي.

أما الرئيس روزفلت فانه يؤيد النزعة الاقليمية التي ناد بها المستر تشرشل. ولكنه يرى أن المحافظة على السلام والأمن يجب أن تكون من اختصاص التنظيم الدولي العام ، أي من اختصاص الدول الأربع الكبرى. حيث كان متفائلا يعتقد أن التحالف العسكري القائم أثناء الحرب سيبقى قائماً بعدها ، وكما أنه توقع انتصار هذا التحالف في الحرب ، فكذلك كان يرجو له الانتصار في معركة السلام.(٣)

---

١ - أنظر : د. براهيم أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ١٤٣

٢ - د. بطرس بطرس غالي ، د. محمود خيري عيس ، مدخل في علم السياسة ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة السابعة ١٩٨٩ ، ص ٤١٨

٣ - وكان من رأي الرئيس روزفلت أيضا ان تدعيم السلم يقتضي تنظيم العلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية الدولية ، وذلك عن طريق انشاء وكالات امنية خاصة مستقلة بعضها عن البعض وليس لها علاقة بالكتل الاقليمية أو التنظيم الدولي ، فكل منها لها دور تؤديه في ميدانها الخاص.

obeikandl.com

ولم تجد هذه النزعة الاقليمية قبولا عند لجنة شئون ما بعد الحرب ، وانتقد هذا المشروع السيد سمنر ولز فذكر أنه أغفل أمرين اساسيين : أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لايدوم بعد انتهائها ، فالسياسات الوطنية والأطماع تتغير ، والزعماء يتبدلون ، والخصومة والتنافس بين المتحالفين قد يحلان محل الصفاء والتعاون. وثانيهما : أن سائر الدول الأخرى من متوسطة وصغرى أو محايدة لاترضى أن تخضع لنظام ديكتاتوري تفرضه عليها الدول الأربع الكبرى ، لأنها لم تحارب ديكتاتورية المحور لتخضع لديكتاتورية جديدة يمثلها هذا التحالف المقترح. حيث تحركة لجنة شئون مابعد الحرب باقناع الرئيس روزفلت والمسؤليين من الانجليز بضرورة اقامة تنظيم دولي عالمي. ومن الحجج التي قدمتها للاقناع بوجهة نظرها ،

أولا: أنها لا تنكر صلاحية التنظيمات الاقليمية لفض المنازعات التي تقع بين أعضائها ، غير أنها ترى أنه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمي اعلى مرتبة منها يستطيع الاشراف عليها وتنسيق الأعمال بينها.

ثانياً : ترى اللجنة أن أي تنظيم عالمي مهما كان قويا يعجز عن الاشراف على ثلاث كتل اقليمية ، ولا يستطيع فض المنازعات التي لابد أن تقع بينها. بخلاف ما اذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات اقليمية، لأن قوته تمكنه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه.

ثالثا : تنظيم العالم اقتصاديا واجتماعيا بواسطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن البعض لايتم الا بقيام تنظيم دولي عام يكفل تنسيق أعمالها ، ويجنبها شر التضارب والتنافس والتطاول.(١)

تلك هي بعض الحجج التي قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع مؤيدي النزعة الاقليمية بنبذها ، وقد نجحة في مسعاها ، وظهرة آثار هذا النجاح في مؤتمر موسكو (أكتوبر ١٩٤٣) ، فعلى أثر انعقاده تم للنزعة العالمية التغلب نهائيا على النزعة الاقليمية.(١)

---

١ - تدعيما لهذا الرأي تقدم أعضاء هذه اللجنة بحجة أخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة ، وهي أنه حين يطلب من الرأي العام الأمريكي ممثلا في برلمانه ان يوافق على انضمام بلاده الى أربعة تنظيمات د هي : الكتلة الامريكية ، والكتلة الأوربية ، والكتلة الشرقية ، واخيرى التنظيم الدولي العام د فأن أنصار العزلة سيحاربون هذا الوضع وينادون بالحياد أو الاكتفاء بالانضمام الى الكتلة الامريكية وحدها ، ويجدون عندئذ تأييدا واسعا من الرأي العام ، وفي مأساة معاهدة فرساي عبرة لمن يريدون أن تنظم بلادهم الى أربعة تنظيمات دولية.

التصريحات متعددة الاطراف

في أثناء الحرب وفي الفترة التي اعقبتها صدرت عدة تصريحات من بعض دول العالم تؤكد ضرورة تقرير نظام يحفظ السلم ويمنع الحروب. ومن ضمن المشروعات متعددة الأطراف " التصريح المشترك للمساعدة المتبادلة ومقاومة العدوان " الموقع في ١٢ يونيه ١٩٤١ بين كل من انجلترا وكندا واستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا وبلجيكيا والحكومة التشيكية المؤقتة والحكومة اليونانية والهولندية والبولونية واليوغسلافية وحكومة لكسمبورج وممثلي رئيس الفرنسيين الأحرار الجنرال ديجول. حيث تضمن هذا التصريح في مادته الثالثة " أن الأساس الوحيد والمتين لسلام دائم هو التعاون التلقائي للشعوب الحرة في عالم يزول فيه التهديد بالعدوان ويطمئن فيه الجميع على أمنهم الاقتصادي والاجتماعي وأنه لديهم النية في العمل لتحقيق هذه الأغراض معاً ومع الشعوب الحرة الأخرى سواء وقت الحرب أو السلم ". وكانت أهم هذه التصريحات :

أولا : تصريح الأمم المتحدة

صدر هذا التصريح بمدينة واشنطن ولذلك يطلق عليه البعض تصريح واشنطن ويعتبر هذا التصريح أول تصريح تضمن اقتراح اسم الأمم المتحدة United Nations ولذلك حتى وصفه صراحة بتصريح الأمم المتحدة (١) وقد تم التوقيع عليه في أول يناير ١٩٤٢ من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وممثلي اثنتين وعشرين دولة أخرى. ولم تنضم فرنسا اليه الا في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢ وقد تضمن هذا التصريح عدة مبادئ أساسية من أهمها :

نشر سومر ولرس SUMMER wellers وزير خارجية الولايات المتحدة مشروعاً للنظام الدولي الجديد في كتابه The Time For decision ويظهر أن تصريح الأمم المتحدة قد تأثر بطريق أو آخر بما جاء في هذا الكتاب الذي تضمن ضرورة انشاء منظمة دولية دائمة. هذه المنظمة تقوم على مبادئ واهداف واضحة وتزود بسلطات ملائمة وأجهزة مناسبة وامكانيات مادية بقدر ما يعهد اليها بة من مهام. وتضمن كذلك اقامة مجلس تنفيذي مؤقت من ١١ عضواً اربعة منهم يمثلون الدول الكبرى والسبعة الآخرون يمثلون مناطق العالم. ويقوم هذا المجلس باعداد النظام

الدائـم لحفـظ السلم والمـن الدوليين عن طريـق الآمم المتحدة. وقد وافقت لجنـة ما بعد الحرب بـوزارة الخارجيـة الأمريكية على ما جاء بهذا الكتاب وأعدت مشروعآ بذلك أحالته في عام ١٩٤٤ الى الاتحاد السوفيتي وبريطانيا. أنظر الدكتور حسن الجبلي :مبادئ الأمم المتحدة. مرجع سابق. صفحة ٢٠ وما بعدها ويتعين ملاحظة أن هذا المشروع كان مغايراً للمشروع الانجليزي الذي أرسله تشرشل الى روزفلت في فبراير ١٩٤٣ والذي تضمن انشاء منظمة واحدة "عالمية الاتجاه" وثلاث منظمات أقليمية. والمنظمة العالمية أو (المجلس العالمي) كما أطلق عليها المشروع الانجليزي تكون عضويتهـا قاصرة علـى الولايات المتحدة وبريطانيـا وروسيا والصين مع عـدم الاخلال بحق هذه الدول في الانضمام الى المنظمات أو المجالس الأقليمية التي ترى أن لها مصلحة في الانضمام اليها. هـذه المنظمـات أو المجالس التي تضمنها المشروع كانت ثلاث موزعة على "مناطق" العالم بحيث تكـون واحدة لأوربا وأخـرى للشرق وثالثة لنصف الكرة الغربي. وقد قبـل روزفلت من حيث المبدأ هـذا المشروع ثم أحاله الى مستشاريه ولكن هؤلاء تمكنوا من اقناع روزفلت بخطورة هذا المشروع، أولا أن وجود منظمات اقليمية يثير الخلافات ليس فقط بين الدول ولكن بين أقاليم بأكملها وبذلك تتسـع دائرة الحروب بدلا من انحصارها بالاضافة الى مـا قد ينشأ عن ذلك من قفل الأسواق في مناطـق كاملة. ثانياً ان اعطاء الدول الكبرى حق الانضمام الى المنظمات الاقليمية قد يترتب عليه طلبهـا الانضمام الى منظمة الدول الأمريكية وهو أمر حساس للولايات المتحدة. وثالثآ أن عضوية الولايـات المتحـدة لبعض المنظمات الأقليمية التي تراها ممثلة لمصلحـة مباشرة لها قد يجعلها في وضع حساس بالنسبة للدول الأخرى وكذلك بالنسبة للمنظمة والمجلس العالمي.

١. اعلان الدول الموقعة عن عدم رغبتها في أي توسيع اقليمي أو غير اقليمي.

٢. أن كل تغير اقليمي يتعين مراعاته لرغبة سكان الأقليم محل التغير.

٣. اعلان مبدأ حق الشعوب في اختيار شكل حكوماتها.

٤. ضرورة تحقيق المساواة في المسائل التجارية وكذلك بالنسبة للحصول على المواد الأولية.

٥. تحقيق التعاون الكامل في المسائل الاقتصادية.

٦. تنظيم السلام الدولي بطريقة تسمح بحفظ الأمن داخل اقليم الدول.

٧. تحقيق السلام الدولي يقتضي ضمان حرية البحار.

٨. ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة وكذلك نزع سلاح الدولة مصدر التهديد.

ثانياً : تصريح موسكو

اجتمع في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٣ بمدينة موسكو ممثلو كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وانجلترى والصين للنظر في الأهداف التي يتعين الدعوة اليها بعد انتهاء الحرب. وقد صدر في ٣٠ أكتوبر تصريح الدول الأربع عن الأمن العالمي. حيث كان هذا التصريح ذو طبيعة مزدوجة اذ تضمن من ناحية نوعا من التحالف العسكري حيث أكد ممثلي الدول الأربع عزمهم على التعاون لتحقيق السلم ونزع سلاح الأعداء واتخاذ كل مايلزم لتحقيق ذلك. ومن ناحية أخرى تضمن الالتزام بالتعاون السلمي وعدم استخدام قواتهم بعد الحرب في أراضي دولة أخرى تلا تنفيذاً للتصريح المذكور ، كما تضمن أنهم سيتشاورون فيما بينهم وكذلك مع الدول الأخرى لتقرير نظام عام للتسليح. ولعل أهم ما جاء بهذا التصريح بشأن التنظيم الدولي ما تعلق بضرورة قيام هيئة عالمية واحدة لصيانة السلام والأمن الدولي ، قائمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام ، والعضوية فيها مفتوحة لكل الدول كبيرها وصغيرها.

ثالثاً: تصريح طهران

اجتمع كل من روزفلت وستالين وتشرشل بمدينة طهران في الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ديسمبر ١٩٤٣ لدراسة موضوعات كثيرة كان من أهمها الخطط النهائية للهجوم على المانيا وايطاليا وجنوب فرنسا وكذلك دور تركيا في الحرب وأيضاً تحديد حدود دولة بولندا ورغبة الروس في الحصول على موانئ بحرية في المضايق وكذلك في الشرق الأقصى والاتفاق على وضع ايران بعد الحرب. على أن أهم ماء جاء في تصريح طهران في أول ديسمبر ١٩٤٣ ما يتعلق بالتنظيم الدولي هو تقدير المؤتمرين تجاه شعوب العالم وضرورة اقامة نظام للسلام الدولي ترضاه غالبية شعوب

العالم يجنب الأجيال المقبلة ويلآت الحروب ويؤكد سبل التعاون الايجابي بين أسرة عالمية للشعوب الديمقراطية.

رابعآ : مشروع دمبارتون أوكس

وهـو خلاصة المشروع الذي قدمة مستر سمنر ولز وزيـر الخارجية الامريكية ، ووافقت عليه لجنة شئون ما بعد الحرب بعد تعديلات قليلة وارسلته معدلا الى انجلترا والاتحاد السوفيتي في ١٨ يولية سنـة ١٩٤٤ ، وأتفقـت الـدول الثـلاث على عقد مؤتمر لبحث تفصيلات هذا المشروع ، وقـد تم انعقـاد هـذا المؤتمر في ٢١ مـن أغسطس الى ٢٨ مـن سبتمبر عـام ١٩٤٤ في دمبارتون اوكس Dumborten Oaks (أحد ضواحي واشنطن) وكان بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتـي وانجلـترا ، والاجتماع الثـاني بدأ في ٢٦ سبتمـبر الى٧ أكتوبـر ١٩٤٤ وكان بين كل من الولايات المتحدة وانجلترا والصين، وكللت بحوث هذه المؤتمرات بالنجاح ، وفي ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ صـدر ما يعـرف باسم (مشروع دمبارتـون اوكس) الذي اتخـذ فيما بعد أساسـآ للمناقشات في مؤتمـر سان فرنسيسكو. ولم يتضمن هذا المشروع صياغـة قانونية دقيقة للتنظيم الدولي الجديد بل يتضمن الأسس العامة التي اتفقت عليها الدول الأربع كاساس لهذا التنظيم والتي سوف تعرض على حكومات الدول الأخرى. فهو اذن مشروع يشتمل على ما اتفقت عليه الدول الاربع فيما بينها.

وكان أهم ماجاء بهذا المشروع :

أولا د قيـام تنظيـم دولي يعرف بأسم " الأمم المتحـدة " ، يكون من أهدافه : حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيق التعاون الدولي ، ويعمل على تحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الآتية :

١ – المساواة بين الدول ٢ – حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية ٣ – فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية

٤– عـدم استعمـال القوة في العلاقات الدوليـة ٥ – الامتناع عن مساعدة أية دولة يتخذ أزائها عمل من أعمال القمع.

ثانياً د تنشأ الفروع الاتية للتنظيم الدولي :

١- جمعيـة عامـة من مندوبي جميـع الدول ، وظيفتهـا النظر في المبادئ العامـة للتعاون في حفظ السلم.

٢- مجلـس أمـن يتألف من الدول العظمـى ، وهي : الولايات المتحدة الامريكيـة والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، والصين ، وفرنسا في الوقت المناسب ، وستة أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العموميـة ، ويختص هذا المجلس بالنظر في كل مشكلة دوليـة يكون استمرارها مهددا للسلم ، وله حق استعمال القوة مع أي دولة تهدد السلم.

٣- محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الأمم.

٤- أمانة عامة تشمل أمينا عاما وعددا من الموظفين.

ثالثـاً د حتى يتـم اقامة التنظيم الدولي الجديد تتشاور الدول التـي أشتركت في تصريح موسكو ، ووقعتـه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنـة ١٩٤٤ ، للقيام نيابة عن التنظيم المزمع أنشـاؤه بالاعمال القهرية التـي تلزم لحفظ السـلام والأمن الدولي. من ناحية أخرى يتعين ادراك عدم اتفاق مندوبي الدول الأربع على أمرين هامين.

الأمر الأول : خاص بنظام التصويت Veto في مجلس الأمن ، كان رأي الاتحاد السوفيتي اطلاق حـق الدول الكبرى في استعمال حق الاعتراض Veto على حين رأت الولايات المتحدة أن استعمال هـذا الحـق لايكون بصورة مطلقـة. بمعنى هذا عدم جـواز استعمال هذا الحق مـن احدى الدول الكبرى اذا كانت المسألة المعروضة تمسها مباشرة.

الأمـر الثـاني : الزام الدول الأعضاء بوضع قوات عسكرية تحـت تصرف مجلس الأمن. والدوافع وراء هـذا المقـترح هو ما قيل من أن فشل عصبة الأمم يرجـع الى عدم وجود قوات عسكرية تحت تصرفهـا ، وكان علـى الـدول الأربع الاتفاق على هذين الأمرين ، وهو مـا حدث في مؤتمر يالتا مع تأكيد قرب انتهاء الحرب على المانيا.

المؤتمرات الدولية (الثلاثة) فى اعقاب الحرب وانشاء المنظمة الدولية

اولاً : مؤتمر يالتا Yalta

في مدينة يالتا Yalta بمنطقة Crimee على البحر الأسود بالاتحاد السوفيتي أجتمع في الفترة من ٤ الى ١١ فبراير ١٩٤٥ الزعماء الثلاثة : الرئيس روزفلت ، ومستر تشرشل ، والماريشال ستالين ، وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث في مواضيع هامة هي : (١) الاتفاق على اقامة منظمة دولية ، (٢) الاتفاق على مسألة حق الفيتو ، (٣) الاتفاق حول دعوة جمعية للامم المتحدة لصياغة ميثاق الهيئة المقترح ، (٤) الاتفاق على توجيه الدعوة لمشرعي الأمم المتحدة لوضع نظام محكمة عدل دولية على نمط المحكمة الدائمة للعدل الدولى.

الأمر الأول : فقد جاء في قرارات المؤتمر "لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والأمن. ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء أو لازالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي الى الحرب ، وذلك بالتعاون الوثيق والمستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلام".

الأمر الثاني : الخاص بالتصويت في مجلس الأمن فقد تم اتفاق المؤتمرين الثلاث على الأخذ بوجهة النظر الروسية بحيث يكون استعمال حق الاعتراض أو الفيتو مطلقاً من كل قيد أي دون تفرقة بين المسائل التي تتعلق بالدولة التي تستعمله وبين المسائل التي لا تتعلق بها.

الأمر الثالث : فقد اعلن المؤتمرون – بعد الموافقة على اقتراح الولايات المتحدة بشأن اقامة نظام الوصاية – دعوة جمعية للامم المتحدة تجتمع في صورة مؤتمر بمدينة سان فرنسيسكو يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لوضع ميثاق المنظمة الجديدة على اساس ما تم الاتفاق عليه في يالتا وكذلك على أساس الخطوط الرئيسية التي تضمنها مشروع دمبارتون اوكس ،وعلى أن تشترك فرنسا والصين في توجيه هذه الدعوة ولكن فرنسا اعتذرت على أن تكون دولة داعية – بسبب عدم دعوتها الى مؤتمر دمبارتون أوكس – مع قبولها الاشتراك في هذا المؤتمر.

الأمر الرابع : الاتفاق المتعلق بمشروع نظام محكمة عدل دولية ، فقد اجتمع بمدينة واشنطن ممثلو اربـع وأربعين دولـة في الفترة من ٩ الى ٢٠ أبريـل ١٩٤٥ لبحث الأسس التي يتعـين أن تقوم عليها المحكمة المقترحة وقد انتهى هؤلاء الى صياغة مشروع نظام أساس المحكمة مع ضم التقرير الذي قدمه الوفد المصري الى أعمال اللجنة ، حيث كان بحث قانونياً حول الشريعة الاسلامية.

ثانياً : مؤتمر بوتسدام Potsdam

عقد هذا المؤتمر في بوتسدام في الفترة من ١٧ يولية الى ٢ أغسطس ١٩٤٥ ويعد هذا المؤتمر من اهم المؤتمـرات لانه عقد بين حدثين كبيرين هما: استسلام المانيا وقبيل استسلام اليابان، وحضره كل من تشرشل وستالين و الرئيس الاميركي الجديد ترومان بعد موت روزفلت في ١٩٤٥/٤/٢. ووضع هـذا المؤتمـر المبادىء التي يجب ان تكون الاساس في اي عملية صلـح مع المانيا. وتتضمن المبادىء نـزع السلاح الالماني، القضاء على النازية، نشر المبادىء الديمقراطية وتطبيق نظام اللامركزية. وقـد عقدت اجتماعات كثيرة بعـد استسلام اليابـان وانتهاء الحرب العالميـة الثانية تمخضت في تقسيم الدول المنتصرة للغنائم فيما بينها، وحصلت الولايات المتحدة الاميركية على الجزء الاكبر من الحصة ويليها الاتحاد السوفيتي ثم بريطانيا فرنسا. وامتازت الولايات المتحدة، بانها الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كقوة عسكرية عظيمة واقتصاد قوي، وانها لم تعان من الدمار والخراب الذي لحق ببريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وغيرها من الدول الاوروبية. ولهـذا تمكنـت من بناء علائق خاصة مع الدول الاوروبية الغربية والهيمنة عليها من خلال طرحها لمشروع «مارشال» لاعادة بناء اوروبا..

ومن جانب آخر فقد هيمن الاتحاد السوفيتي على دول الجزء الشرقي من اوروبا وبدأ بتطبيق الاشتراكيـة كمرحلة اولى لتطبيق الشيوعية فيها.. ومن هنا برز معسكرين متناقضين في المتبنيات والوسائل هما:

١. معسكر شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي مع دول اوروبية شرقية.

٢. معسكر غربي تقوده الولايات المتحدة الاميركية مع دول اوروبية غربية.

وبـدأ مـع اتضـاح عالم المعسكرين صراعـاً جديداً، ولكنه قديم البدايـات. ظاهر الصراع هو ايديولوجي، حيث يدعو المعسكر الشرقي إلى الاشتراكية، والمعسكر الغربي إلى الرأسمالية.. وواقع الصراع هو حول مناطق النفوذ في العالم وحرب المصالح الاقتصادية..

وبعـد انتهـاء الحرب العالميـة الثانية عام ١٩٤٥، نشبت بـين المنتصرين من المعسكرين حرب كبيرة ولكنها لم تكن عبر الدبابات والطائرات أو الاسلحة الاخرى، وانما عبر الصراع الايديولوجي المتبطن الصراع على المصالح ومناطق النفوذ.. وسميت هذه الحرب بـ «الحرب الباردة».

وبـبروز الحـرب البـاردة، ظهر نظـام دولي آخر، حيث بعد ان كانـت دول اوروبا والمستعمرات مقسمـة بين بريطانيا وفرنسا خلال حوالي ربع قرن تحول النفـوذ إلى المعسكرين المنتصرين بعد الحرب العالمية الثانية..

ويمكـن اعتبـار نشـوء منظمة الامم المتحـدة في عام ١٩٤٥ انتصاراً مهمـاً على صعيد صياغة قوانـين حقوق الإنسان واتفـاق الدول على اسس التعاون والترابط فيما بينها، وايجاد العلائق فيما يخص الوضع الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبلورة حالة التفاهم بين الدول في المشتركات والمصالح.. ونقل الصراع العسكري الخطير إلى صراع سياسي في اروقة الامم المتحدة، ولكن هذا الانتصار لم يتمكن من القضاء على محورية التحرك الدولي لصالح القوى العظمى.

ويحكم منظمة الامم المتحدة مجلس يسمى بـ «مجلس الامن الدولي» ويسيطر عليه خمسة دول تمتـاز بحق النقض «الفيتو» وهذه الدول هي الولايات المتحـدة الاميركية، المملكة المتحدة، فرنسا، الاتحاد السوفيتي والصين.

ثالثاً : مؤتمر سان فرنسيسكو

اجتمـع في ٢٥ أبريـل ١٩٤٥ بمدينـة سـان فرنسيسكـو مؤتمـر دولي ضم خمسين دولـة هي الدول الداعيـة الأربع وهي الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين والدول المدعوة والتـي وقعت تصريح الأمم المتحدة وأعلنـت الحرب على دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥. وكانت الـدول الداعية والمدعـوة متساوية من حيث المركز القانوني ، فلكل دولـة صوت واحد في المداولات

وقرارات المؤتمر ، ومع ذلك كان للدول الداعية أثر كبير في توجيه المقترحات ، وادارة المناقشات ، واصـدار التوصيات ، وفق رغباتهـا. ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة ،وانها هي التـي وضعت الشروط الواجـب توافرها في الدول المدعوة ، كما انها هـي التي أعدت جدول أعمال المؤتمر ، والمقترحات المعروض للبحث. وقد تمت الموافقه على جميع مواد الميثاق وعددها ١١١ مادة في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ ، وبذلك أعلن ميثاق الأمم المتحدة.

وقد دخلت هذه الوثائق دور التنفيذ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث تم ايداع تصديق الدول الخمس الكـبرى وغالبية الـدول الموقعة على الميثاق لدى حكومة الولايات المتحـدة الأمريكية تطبيقاً للمادة ٣/١١٠ من الميثاق « الفصل التاسع عشر :في التصديق والتوقيع « حيث نصت هذه المادة على

« يصبح هذا الميثاق معمول به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكيـة السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـدا الشمالية والولايات المتحدة الامريكيـة وأغلبية الـدول الأخرى الموقعة علية وتعد حكومة الولايـات المتحدة الامريكية بروتوكولا خاصاً بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق «.

صـوت ٨٩ مقابـل ٢ عضو في مجلس الشيـوخ الامريكي. على تصديق ميثـاق الامم المتحدة في ٢٨ يوليـو عـام ١٩٤٥ .في ديسمبر عام ١٩٤٥ طلب مجلس الشيوخ ومجلـس النواب الامريكي بالاجماع مـن الأمم المتحدة أن يكـون مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة. قبلـت الأمم المتحدة الطلب وتم بناء المقر في مدينة نيويورك. بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بجانب النهر الشرقي على أرض اشتريت ب ٨,٥ مليون دولار تبرعا من الابن جون دي روكيفيلر ، فتح مقر الأمم المتحدة رسميا في ٩ يناير عام ١٩٥١. تحت اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة منحت بعض الامتيازات والحصانات الدبلوماسية بينمـا يقع المقر الرئيسـي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك ، في ٢٥ أكتوبر صادقة الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة على القرار ٢٧٥٨ الذي ينص على استبدال حكومة جمهورية الصين الشعبية كالحاكـم القانوني والممثل الشرعي للصين في الامم المتحدة وكأحد الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن.

أجهزة الأمم المتحدة بين الشرعية والواقعية والاخفاقات

نصت المادة السابعة من الميثاق على أن

١. تنشا الهيئات الآتية فروعا رئيسية للأمم المتحدة : جمعية عامة ، مجلس أمن، مجلس اقتصادي واجتماعي ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية ، وأمانة.

٢. يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة نشائه من فروع ثانوية أخرى.

ويبين من هذا النص وجود ست أجهزة تعمل الأمم المتحدة من خلالها بقصد تحقيق أهدافها. ومن المعروف أن مشروع دمبارتون أوكس كان يتضمن خمسة أجهزة فقط ولكن مؤتمر سان فرنسيسكو قرر تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية د انشاء جهاز سادس يحل محل نظام الانتداب القديم والذي كان قائماً في عهد عصبة الأمم. وهو مجلس الوصاية الدولي.

- وإذا كان التنظيم الدولى للعلاقات الدولية قد توافر له سند قوى تمثل فى هيئة الأمم المتحدة، وفروعها الرئيسية المتمثلة فى الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والإجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة- فإن هذه الفروع لم تنجح حتى الآن فى تحقيق المبدأ الذى أعلنته فى ميثاقها، وهو « مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء. ويكفى أن أشير هنا إلى أن نظام التصويت فى مجلس الأمن (المادة ٢٧) يمنح كل دولة من الدول العظمى (جمهورية الصين ، وفرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا الاتحادية) حق تعطيل أى قرار يتفق عليه سائر أعضاء مجلس الأمن فى المسائل الموضوعية بمجرد التصويت بالاعتراض عليه. وحق الاعتراض هذا يشمل أيضاً موضوع أى تعديل على أحكام الميثاق فى المستقبل، كما يشمل دخول مثل هذا التعديل فى دور التنفيذ بواسطة إجراء التصديق.

نصت المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة (في التصويت)

١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

٢- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأجرائية بموافقة تسعة أعضائه.

٣- تصـدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة اصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

بيان استخدام سلطة حق الاعتراض «Veto" منذ قيام الأمم المتحدة (١)

اسـم الدولـة ١٩٤٦ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ٠٠ المجموع

الاتحاد السوفيتي ٨٠ ١٥ ١٣ ١٣ ٢ ٣ ـــ ـــ ١٢٦

الولايات المتحدة ـــ ـــ ١ ٢١ ٦٠ ـــ ٣ ـــ ٨٥

بريطانيا ـــ ٢ ٣ ١٣ ١٥ ـــ ـــ ـــ ٣٣

الصين ١ ـــ ـــ ٥ ١٦ ـــ ١ ـــ ٢٣

فرنسا ٢ ٢ ـــ ٧ ٧ ـــ ـــ ـــ ١٨٧

المجموع ٨٣ ١٩ ١٧ ٥٩ ١٠١ ٢ ٤ ـــ ٢٨٥

لم يـرد لفـظ (فيتو) في قانـون الأمم المتحدة بل ورد لفظ (حق الاعتراضـ) وهو في واقع الأمر حـق (اجهاض) للقرار وليس مجرد اعتراض. اذ يكفـي اعتراض أي من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن يتم رفض القرار وعدم تمريره نهائياً. حتى وان كان مقبولاً للدول الأربعة عشر الأخرى.

تبين الارقام الاحصائية تواتر استخدام سلطة حق الاعتراض (الفيتو) بمعدلات مخيفة ، وخاصة في مراحل الحرب الباردة بين القطبين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، وقد تميزت هـذه المرحلة من العلاقات المتوترة الى التفاهم وانتهاءاً بالتعاون الذي سبق مرحلة انهيار الحرب الباردة وزوال نظام القطبية الثنائية الى النظام الآحادي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية.

obeikandl.com

منـذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٩٧ استخدم حـق الاعتراض ٢٨٥ مرة : منها ٢١٦ فردياً و ١٥٦ مرة ثنائيـاً و١٣ مرة ثلاثيـاً. وكان الاتحاد السوفيتي السابق ، العضو الدائـم الأول الذي يستخدم حق الاعتراض في ١٦-٢- ١٩٤٦ لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ، وكانت المناسبة قضية عربية. (٢) ، اذ استعمله ثمانين مرة خلال السنوات العشرة ، منها (٥١) مرة بشأن طلبات انضمام الأعضاء الجدد الى الأمم المتحدة.

TAVERNIER. PAUL ،Questions Juridiques،.Lannee des National Unies ٢٤-١٢-١٩٩٤/٢٣-١٢-١٩٩٥،A.F.D.L،XLI،P،٥٤٠-٥٤١. - وأصـل القضيـة أن سوريـا ولبنان تقدما بشكوى الى مجلس الأمن في شباط ١٩٤٦ لعدم انسحاب القوات الأجنبية " بريطانية وفرنسيـة " مـن اقليميهما بعد انتهاء الحرب. فقـدم الى مجلس الأمن مشـروع القرار الأمريكي الـذي يعبر عن ثقة المجلس في أن الجيوش الأجنبية سـوف تنسحب من سوريا ولبنان ، حالما يكون ممكنـاً ، بالمفاوضات بين الأطـراف. وتقدم المندوب السوفيتي باقـتراح لتعديل المشروع الأمريكي مؤداها أن يوصي المجلس بالانسحاب الفوري بدلا من " حالما يكون ممكناً ، ولما لم تقبل " استخدم حـق الاعتراض لأول مـرة. أنظر : نبيل محمد نور الدين بشر ، مدئ ملائمة سلطات مجلس الأمن للتطور المعاصر للمجتمع الدولي ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ١٩٧٧ ، ص ٧٩-٨١.

أمـا الولايات المتحـدة ، صاحبة ثاني أعلى نصيب في استخدام حـق الاعتراض ، برصيد قدره ٨٥ مـرة ، ذهبـت ٣٠ مـرة لتدعيم سياسة " الدولـة الإسرائيلية " ضد الحقـوق العربية ، و ٨ مرات لحمايـة نشاطهـا في منطقة الكاريبـي وأمريكيا الوسطـى ، و ٢٠ مرة لأجل جنـوب أفريقيا ، و١٦ مـرة لحيلولـة دون انتخاب " سالم أحمد سالم " أميناً عاماً للمنظمة الدولية في عام ١٩٨١ ، ومرة واحدة لحرمان الدكتور بطرس بطرس غالي من اعادة انتخابه أميناً عاماً لمرة ثانية في عام ١٩٩٦. أمـا في المرتبة الثالثة بريطانيا برصيد وقدره ٣٣ مرة. وكانت المرة الأولى حينما تعاضدت وفرنسا لاحبـاط مشروع قـرار عن الوضع في المنطقة العربيـة عام ١٩٥٥. أما المركـز الرابع فقد كان من نصيب الصين برصيد وقدره ٢٣ مرة. كانت أولها في عام ١٩٥٥ لحيلولة دون انضمام منغوليا الى الأمم النتحـدة ، و ١٩ مـرة بشأن انتخاب الأمين العام ، ومنهـا ١٦ مرت ضد اعادة ترشيح كورت

فالدهـايم في عـام ١٩٨١. أما المركز الخامس والأخير ، فقد احتلتـه فرنسا برصيد ١٨ مرة فقط. كانت أولها حول المسألة الاسبانية " The Spamish Question ، وختصت جنوب أفريقيا بعشرة مرات.

والواقـع أن هـذا الحق يمكن أن يشل استعماله وجود المنظمة ذاتـه ويحكم عليها بالانهيار واقعياً. و أن اعتراض الـدول الأخـرى – التي أطلق عليها « الـدول الصغرى » على وجـود حق الاعتراض أو الفيتـو ، أثـير عن احتمـال أن يترتب على استعمال هـذا الحق من التضحيـة بمصالح الدول « الصغرى » لصالح الدول « الكبرى ». فقد أعلن مندوب انجلترا في المؤتمر أن الدول الكبرى لايمكن أن تخضـع لرغبـة الأغلبية في مجلس الأمن. أي بمعنى أنه هذا الحـق أذا تعارضت رغبة للمنظمة الدولية مع رغبة دولة « كبرى » فان المنظمة لا تستطيع تنفيذ قراراتها. وفي محاولة لارضاء الدول الصغـرى تقرر النص على الحق في الدعوة لاعادة النظر في الميثاق بالاغلبية دون امكان استعمال الاعتراض ضد هذه الأغلبية.

– واحـكام تعديـل ميثاق الأمم المتحدة تضمنتها المـواد ١٠٨ ، ١٠٩ من الميثاق ، فقد نصت المادة ١٠٨ ، علـى أن التعديلات التي تدخل على هذا الميثـاق تسرى على جميع أعضاء الأمم المتحدة اذا صـدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثاثـا اعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الامن الدائمين ،وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة ويتضح من هذا النص كيـف أن سريـان التعديل يتوقف على قبول من الدول الخمسة الدائمـة بالمجلس حتى ولو كان هذا التعديـل جائزا على أغلبية أعضاء المنظمة ، وبالتالي نرى الى أي مدى يتعارض نص المادتين ١٠٨ و ١٠٩ من الميثاق حيث يجوز طبقا للمادة ١٠٩ الدعوة الى مؤتمر التعديل بأغلبية الأعضاء واجراء التعديـل بنفـس الأغلبية ومع ذلك فان مثل هـذا التعديل لايصبح نافـذا الااذا وافقت علية الدول الخمسـ ذات المقاعـد الدائمة بمجلس الأمن. ومن هنا نتبين كيف أن هذا التنظيم الدولي لايعطي لأغلبية دول العالم مايعطيه لدولة من الدول التي تمكنت من الفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن.

– اخفقـت الأمم المتحـدة في اخمـاد الحرب الباردة التـي دارت بين واشنطـن وموسكو واصاب شرها العالم بأجمعه ، وادى الى تهميش كل القواعد الواعدة للمنافسة معهما ، وبالتالي ظلت جميع

الاطـراف الاخرى دولا تابعة بصرف النظر عن قوتهـا وقدرتها التي تبدو لا يستهان بها (كنموذج اليابـان والمانيا وايطاليـا ومجموعة الدول الاوربية كفرنسا وبريطانيـا شركاء الحلفاء بالحرب). ولم يقتصـر اخفاقهـا على عجزها عن وقف تلك الحرب الباردة ، بل لم تستطع أيضاً أن تكون هي نفسهـا بمنأى عـن هذه الحرب وانما انغمست بهـا ، ولم تتردد الولايات المتحـدة في جعل المنظمة الدوليـة اداة لتأييـد دبلوماسيتهـا ، فلم يكن غريبـا أن تصدر أغلبية القـرارات والتوصيات وفقا لسياسة الولايات المتحدة.

- اخفقت الأمم المتحدة في نزع الأسلحة العادية وتحريم الاسلحة الذرية والنووية ، وأقاف السباق المحمـوم على التسليح والذي يعتبر بوجه من الاوجه عدم ايمان الدول بهذا النظام وعدم الائتمان لـه ، الامـر الـذي ادى الى استنـزاف المداخيل الضخمة للعديـد من الدول والذي اثـر بدوره على التنميـة الاقتصاديـة - الاجتماعية لمعظـم الدول ان كانـت في المحور الاشتراكـي او الرأسمالي ، وكذلـك في دول العالم الثالث. مما تسبب بانواع جديـد من اختلالات التوازنات الاقليمية وبالتالي ظهور الحروب مجددا التي غالبا ماتركت آثار على مستوى النظام العالمي.

- اخفقـت الأمم المتحـدة في تكويـن جيش دولي يخضع لها ويفرض العقوبات علـى الدول التي تخالف مبادئ الأمم المتحدة واهدافها طبقا لنص المادة ١/ ٤٣ من الميثاق (يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحـدة في سبيـل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمـن بناء على طلبـه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقـات خاصة ما يلزم من القـوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور). بل الأمر بيقه مقتصراً علـى قوات لحفظ السلام أو قوات للطوارئ الدولية أو قوات يتم تشكيلها بعد موافقة المجلس تحت قيادة الأمم المتحدة.

- اخفقـت الأمم المتحـدة في عدم وضـع قواعد قانونية ثابتـة واضحة تخضع لها الـدول ، فلجنة القانـون الدولي التابعة للجمعية العامة لـلأمم المتحدة لم تحقق أهدافها ، ومحكمة العدل الدولية لم تلجأ اليها الدول لفض منازعاتها ، بل مازالت ولايتها اختيارية ، وأن القضاء الدولي يواجه عدة صعوبات منها :

١- قلة عدد المحاكم الدولية الدائمة قياساً بالمحاكم القضائية الوطنية.

٢- انعدام وجود قاعدة عامة تفرض على الدول الالتزام بالاتجاء الى الحل القضائي حيث لايزال اللجـوء الى القضـاء الدولي اختيارياً ويتطلب اتفاقات مسبقة أو لاحقة بهذا الشأن تمشياً مع مبدأ سيادة الدولة.

٣- ولايـة القضـاء الدولي لاتزال قاصـرة على الخصومـات القانونية ولا تمتـد الى الخصومات السياسيـة ، وهـذه كلها أمور تضعف من قدرة وأهمية السلطة القضائية الدولية ، والقضاء الدولي يصـدر أحكامه اما في صـورة قرارات بأغلبية الآراء أو في صوررة آراء استشارية تطلبها المنظمات الدوليـة أو الـدول ، في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي العام حيـث تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين (٣٦/٢) من النظام الأساسي لكل من محكمة العدل الدولية الدائمة ومحكمة العدل الدولية على أن « للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي لها أن تصرح في أي وقت بأنهـا بذات تصريحها هذا وبدون الحاجة الى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميـع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

أ- تفسير معاهدة من المعاهدات الدولية.

ب- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.

ت- تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا ثبتت تعد خرقاً لالتزام دولي.

ث- نـوع التعويـض المترتب علـى خرق التزام دولي ومدى هـذا التعويض. أما بشـأن ما يأخذ على القضـاء والقانون الدولي بشـأن نقص أو عدم وجود جزاءات مادية خاصـة مع أن الجزاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة القانون.

- اخفقت الأمم المتحدة بوضعها الشروط التي يتعين توافرها في الدول التي تريد الأنضمام الى المنظمه بقولها

١- العضويـة في « الأمم المتحـدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسـلام ، والتي يأخذ نفسها بالالتزامـات التـي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قـادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه.

٢- قبـول أيـة دولة من هذه الدول في عضوية « الأمم المتحـدة « يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

(نصـ المادة الرابعة من الميثاق) ومن هذا النص يتضح أن الشروط التي يتعين توافرها في طالب الأنضمام الى الأمم المتحدة هي الشروط التالية :

١- أن يكـون طالـب الأنضمام دوله : الأمم المتحدة منظمة من الـدول ولذلك تعين أن يكون طالب الأنضمام الى المنظمة (دولة) غير أن الميثاق لم يحدد المقصود بالدولة ، فهل يعني الأخذ بتعريف القانـون الـدولي للدوله والذي يتضمن ضرورة توافر ثلاث عناصـر أساسية هي : الاقليم والشعب والسيادة.عندمـا تقدمت بعض الدول بطلبات الانظمـام الى الأمم المتحدة مثل منغوليا الخارجية والأردن وكوريـا ونيبال وغيرها. فقـد أعترضت انجلترا وبعض الدول على قبول منغوليا الخارجية استنـاداً الى أنهـا لاتتبادل التمثيل الدبلوماسي الا مع الصـين الشعبية وروسيا في سبتمبر ١٩٤٧ ، وكذلـك أعتراض الاتحاد السوفيتي على قبول الأردن بحجـة أنها ليست دولة مستقلة حيث تحتلها جيوش أجنبيه.

٢- أن تكـون هذه الدولـة محبة للسلام : منذ تصريح كل من موسكـو وطهران وهذا الشرط قائم كمـا تضمنـه مشروع دومبارتون أوكس الذي اعتبره الشرط الوحيـد ، ثم جاء الميثاق فاعتبره أحد الشروط الموضوعية لقبول الدول.واذ كان هذا الشرط يتطابق مع الباعث الأساسي لاقامة التنظيم الدولي وهو حفظ السلم والأمن الدوليين الا أنه في الواقع يحتمل تفسيرات لأنه غير محدد وبالتالي يصعب انعقاد الاتفاق على مدلوله. وفي أثناء مؤتمر سان فرنسيسكو أعيد التساؤل عن حب الدولة للسـلام فقيـل بأن يكـون هذا الحب قد دفعهـا (الى الحرب من أجل السـلام. وانطلاقاً من هذا عارضـت بعضـ الدول في سبتمـبر ١٩٤٧ قبول البرتغـال وايرلندا في المنظمة لأنهمـا قدمتا لدول

المحـور خدمات أثناء الحرب وأن هذه الـدول طالبة الانضمام الى المنظمة. والواقع أن شرط حب السـلام لا يمكن التحقيـق منه بيسر لأنه مستند على نية الحكومـات وضماءر ممثليها. وحيث أنه هـذه النية لايمكـن التحقيق منها بدقة الا عن طريـق تصرفات مادية ، لذلـك يعطي هذاالشرط مكانـاً كبيراً للاعتبارات السياسية ويسمح للجمعية العامة ومجلس الأمن بممارسة سلطة تقديرية واسعة تتأثر حتما بمصالح وأهواء الدول بالذات الدول الحمس الكبرى.(١)

٣- قبول الدولة الالتزامات الواردة في الميثاق : نصت على هذا المبدأ المادة ١/٤ من الميثاق وكذلك المـواد ٥٨ من اللائحة الداخلية للمجلس و ١٣٥ من اللائحة الداخلية للجمعية العامة. وهذا شرط طبيعي بالنسبة لمن يريد التمتع بالحقوق التي يقررها نظام معين اذ يتعين عليه الالتزام بما يفرضه هـذا النظـام من واجبات. وكذلك يقتضي هذا النص عدم جواز قبول دول ذات حياد قانوني دائم بسبب التعارض بين تنفيذ مقتضيات الأمن الجماعي وبين النظام القانوني لمثل هذه الدول.

١- أنظر : د. براهيم أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

٤- أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق : هذا الشرط السياسي يمكن أن تتجمـع بعض العناصر القانونية أو الواقعية لتحديده وبالتالي تجسيده في صوره واضحة ومن العناصر القانونية يمكن ابراز الآتي

أولا : أن القـدرة علـى تنفيـذ الالتزامات الواردة في الميثاق لا تتحقـق الا اذا كان اعلان الرغبة في الالتـزام بأحكام الميثاق قد تم وفقاً للاجراءات الدستورية السليمة لأن ذلك يمكنها من القدرة على التنفيذ.

ثانيـاً : أن يكـون لـدى الدولة الأهلية القانونيـة التي تمكنها من الوفـاء بالتزاماتها بما في ذلك تحقيـق الأمـن الجماعي ، وهذا ما لا لايتحقق الا كانت الدولـة متمتعة بقدر معين من الاستقلال ، كما عند عرض قبول منغوليا الخارجية في المنظمة

ثالثاً : أن القدرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق قد تتوافر في حالة الحياد الدائم حيث يترتـب علـى هذا الوضـع القانوني التزامات معينة لايمكن تنفيذهـا في نفس الوقت مع تنفيذ

التزامـات الميثاق. والمثال التقليدي لهذا هو حالـة الاتحاد السويسري بالرغم من تمتعها بوصف (الحيـاد الدائم)اذ قدرت بالنسبـة لهاتين الدولتين أن مايلتزما به مـن التزامات ناتجة عن حالة الحياد الدائم لا يمنع من طلبهما الانضمام الى المنظمة الدولية.

رابعـاً : أن تكـون الدولة الراغبة في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق : أن تكون الدولة راغبة في تنفيـذ الالتزامـات المنصوص عليها في الميثاق ، حيث أنه مثل شرط أن تكون محبة للسلام د شرط سياسـي وليس قانوني كما أن الاستـدلال عليه يكمن في معرفة نية الحكومات وضمائر من يمثلوها فـلا يكفي مجرد اعلان من الدولة الراغبة في الانضمام يتضمن هذه الرغبة في تنفيذ الالتزامات بحيـث يـترك تقدير تلك الرغبة الى عوامل الثقة أو الشك ، القاعدة العامة في كل الأمور القانونية – بـل في كل الشؤن الانسانية هي قاعدة حسـن النية بحيث يفترض في الدولة التي تريد الانضمام صـدق رغبتهـا في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق كما يرد في أعـلان الرغبة في الانضمام وفي التنفيـذ. أو أن تكـون الرغبـة في الانضمام الى المنظمة وليدة ايمان الدولـة بفائدة هذا الانضمام وليـس نتيجـة الاكراه. و مع كل هذا الجدل الواقع أن هناك سلطـة تقديرية واسعة للجمعية العامة ومجلـس الأمن في هـذا الشأن لا تتدخل فيها فقـط العوامل السابقة بل أيضـاً التيارات السياسية المحتلفة داخل المنظمة.

ولكـن مايتعين الاشارة اليه هو أن توافر هذه الشـروط لايترتب عليه تلقائياً القبول بل يتعين اتمام بعض الاجراءات حتى تتم قانوناً عملية القبول.

– اخفقت الأمم المتحدة بوضعها المعاير الأساسية التي يمكن للناس ، من دونها أن يعيشو بكرامة كبشـر ، فانه يحـق لهم أن يتمتعو بالحرية والامن ، وبمستويات معيشـة لائقة – فحقوق الانسان « غير قابلة للتجزؤ « لذا نرى ضعف الاهتمام من جانب القوى المهيمنة على القرار في مجلس الأمن ، وخاصة مايتعلق في :

١– عدم حماية السكان المدنيين ضد جرائم الإبادة الجماعية.

٢– عدم حماية السكان المدنيين ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٣- عدم تطوير وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- ضعف مراقبة إعمال الحقوق المدنية والسياسية في أغلب الدول النامية.

اجهزة الامم المتحدة بين الشرعية وتناقد السياسة الدولية

بلغت الأمم المتحدة الستين. وهي ولدت مع ميثاق سان فرانسيسكو الذي وقع في ٢٦ تموز ١٩٤٥ ، وأقرته ٥١ دولة يوم ذاك. وخلفت الأمم المتحدة عصبة الأمم (واسمها : مجتمع الآمم) المولودة في ١٩٢٠ ، غداة الحرب الآولى ، والمتوفية رسمياً ١٩٤٦.(١)

والمنظمتان ، الهيئة والعصبة ، هما بنتا الولايات المتحدة الامريكية. ورعى ولادة الامم المتحدة رئيسان أمريكيان ، فرانكلين د. روزفلت وخليفه هاري س.ترومان. وأراد الرئيسان ارساء السلام بواسطة الهيئة الدولية ، على أركان أربعة : انشاء ديمقراطية عالمية ، وادارة القوة المشروعة والقانونية في رعاية الدول القوية ، وحشد قوة عسكرية دولية ، واضطلاع الولايات المتحدة بدور قائد الاوركسترا غير الرسمي. (٢)

بل ان شعوب الأمم المتحدة ، التي كتب الميثاق باسمها ، تبحث الآن عن سبل جديدة لتحديد كيف تكون مجتمعآ موحدآ وان كان منقسمآ في العادات والمعتقدات والنفوذ والمصالح.

لقد نص ميثاق الامم المتحدة على الكثير من القيم والمعاير المشتركة ، وهي كما جاءت في ديباجة المواد والمبادئ ، ولاكنها بقيت حبر على ورق.

النص في ديباجة ميثاق الامم المتحدة :

" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا ، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف " ، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وأن نظم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي. (٣)

غـير أن تلك المبادئ أو القواعد في العلاقات بين الـدول ظلت نظرية فقط ، ومع ذلك ومن الزاوية الدبلوماسيـة والاستراتيجيـة بقـي النظام الـدولي فيما يتعلـق بالجوهر ثنائي القطـب : الاتحاد السوفيتـي والولايات المتحدة هما القوتـان الدوليتان الوحيدتان القادرتان على التدخل عسكريا في أي مكان من الكرة الأرضية ، والارخاء بثقايهما على المشاركة في اشعال او تسوية كل نزاع

فيليـب مـورو ديفـاج ، الأمم المتحـدة في اطوارهـا الأربعـة ، مركـز دراسـات امريـكا والغرب ، ٢٠٠٥/٩/٢٦

١- أنظر ، فيليب مورو ديفاج ، ، مرجع سابق ، مركز دراسات امريكا والغرب ، ٢٠٠٥/٩/٢٦

٢- « الأمم المتحدة « نيويورك. سان فرنسيسكو في يوم ٢٦/حزيران/١٩٤٥ «ميثاق الأمم المتحدة «

ظهـر نمـط جديد لتوازن القوى – للمرة الأولى عبر التاريخ – هـو نظام القطبية الثنائية ، وأوشك العـالم أن يصبـح نصفي كرة من الناحية السياسية ، اذ انتشرت الـدول الممزقة « منقسمة « التي أخضعهـا الاستقطـاب الثنائي لموجبات مصالحـه ، على محور عرضي في الشـرق ، ومحور طولي في الغـرب ، فهنـاك « كوريا الشمالية وكوريا الجنوبيـة « ، و « الصين الشعبية والصين الوطنية « ، ثـم « فيتنام الشماليـة والجنوبية « ، وفي الغرب كان الانشطار على مستـوى القارة بأكملها « أوربا الشرقيـة وأوربـا الغربية « ، أولاً ، ثم على مستوى الدولة « ألمانيـا الشرقية وألمانيا الغربية « ثانياً ، وصل التقسيم الى مستوى المدينة فكانت هناك « برلين الشرقية وبرلين الغربية «.(١)

وهكـذا انقسـم الحلـف المنشئ لـلأمم المتحـدة الى معسكريـن متناقضـين عقائديـاً ، وأصبح « للايديولوجيا « أثراً عميقاً في تسير العلاقات بينهما ، وجندت القدرات لأغراض الصراع العقائدي وقـد نهض النظام الجديـد لتوازن القوى على أساس غير مسبوق في تاريخ العالم ، ألا وهو السلاح الـذري أو نظـم أسلحة التدمـير الشامل « WMD " ، التـي تخطت الحصانـة التقليدية للحدود الدوليـة ، لمـا لها من قـدرات تدميرية قادرة علـى أقصاء التمايـز القانوني بين الـدول المتحاربة والمحايدة ، والخطوط الفاصلة ما بين الأهداف العسكرية والمدنية.(٢)

لقد تم أقصاء الآليات الدستورية لنظام الأمن الجماعي " Collective Security " التي أرساها

مؤتمـر " سان فرانسيسكو " وتضمنها الميثاق ، فبقيت المواد من ٤٣- ٤٨ حبراً على ورق ، وتزامن ذلك مع قيام منظمات الأمن الاقليمية :

منظمـة حلف شمال الأطلنطـي " NATO " التي تظم الولايات المتحـدة وكندا وبريطانيا وثلاثة عشـر دولة أوربية مـن بينها تركيا ، وتخصصت هـذه المنظمة في النشاط العسكـري لأعضائها ، من خـلال التنسيق والموائمة بين القيادات المحلية ، ومتطلبات التعبئة الاستراتيجية التي تقتضيها توازنات القوى ، وكانت مهمتها الرئيسية دفاعية " افتراضية " مؤداها ردع خطر أي هجوم سوفيتي محتمـل علـى أوربا الغربية ، أضافـة الى أشراك دولاً ممثلة ذات دعـوة اقتصادية أساساً ومهتمة بتنميـة مبادلاتها وتوسيع أسواقهـا ، ولا تخضع لنمو اجهزتها العسكريـة التي ما كانت مصالحها الحيوية مهدد ، وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية - التي كانت تحتكر السلاح النووي بحماية حلفائهـا الأوربيـين ، الذين قدمـوا القوى البشرية والمعـدات التقليدية والأراضـي اللازمة لاقامة قواعد الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة ، آلت بمقتضى الحال الى الولايات المتحدة.

وقـد نهضـ حلف الأطلنطي مستظـلاً بحق الدفاع الشرعـي الفردي والجماعي الـذي أقره ميثاق الحلـف ، الـذي وقع في واشنطن في ١٩٤٩/٤/٤ ترتيبـاً اقليمياً مشروعاً في ظل الأمم المتحدة ، أي أنـه جاء مغايراً ومخالفاً ولاغياً لمبدأ الأمن الجماعـي ، وداعياً بصورة وأخرى بمشروعية عسكرة العالم من خلال هذا التحالف العسكري الذي اطلقة العنان لسباق التسلح.

١- د. جمال حمدان ، أستراتيجية الاستعمار والتحرير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٣.

٢- شكلـت أسلحـة التدمـير الشامل " WMD " ، التـي تخطت الحصانة التقليديـة للحدود الدولية ، لما لها مـن قدرات تدميرية لأهداف مدنية وعسكرية ،لمزيد من التفاصيل :

.p٢٥،١٩٨٨.See:SALKOVSKY.O،Lnsane Squandering،p.p.Mosco

منظمة حلف وارسو « Warsaw pact Organization »

اعتمد الاتحاد السوفيتي أسلوب المعاهدات الثنائية مع حلفائه ، ونهضت تلك المعاهدات التي أبرمت مع كل من (المجر و ألبانيا وبلغاريا وبولندة وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية) خلال المدة من ١٩٤٣ - ١٩٤٥ على أساس من المساعدة المتبادلة ضد ألمانيا وحلفائها ابان الحرب. ولكن ازاء قيام الحلف الأطلنطي وضم الجزء الغربي من ألمانيا له ، تغيرة نظرة الحلف ورأى بأن المعاهدات الثنائية غير كافية ويجب تطويرها ، بحلف عسكري جماعي وأعادة تقويم الاستراتيجية الدفاعية في أوربا ، لذا عقد حلفاً جماعياً في العاصمة البولونية في ١٩٥٥/٥/١٩ باسم حلف وارسو نسبة الى العاصمة البولونية.

القطب الدولي الثالث " حركة دول عدم الانحياز "

اجتمع في سبتمبر ١٩٦١ بمدينة بلجراد مؤتمر دولي ضم خمسة وعشرين دولة وكان على رأس هذه الدول الداعية الى هذا المؤتمرهي جمهورية يوغسلافية والهند وجمهورية مصر العربية ، والدول المدعوة والتي وقعت " أعلان بلجراد " بحضور كل من الرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس الهندي نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر.(١)

"وفقا لفهمي، هناك فارق بين عدم الانحياز والحياد. الحياد تعبير يستخدم أثناء الحروب فقط، أما عدم الانحياز فيعني أنه ينبغي أن نقرر سياستنا وفقا لما نعتقده، لا وفقا لما يرضي هذه الدولة أو تلك".

هذه كانت كلمات الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في المؤتمر الأول لمنظمة عدم الانحياز ببلجراد عام ١٩٦١ التي عبرت عن رغبة عدد من الدول حديثة الاستقلال في التخلص من الارتباط بإحدى الكتلتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلنطي، والاتحاد السوفيتي وحلفائه في حلف وارسو.

فما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأت الحرب الباردة بين القوى الكبرى؛ حيث

بـرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية ونووية هائلـة، واتبعت سياسة الاحتواء لتطويق الاتحـاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية. وعلى الجانب الآخـر سعـى الاتحاد السوفيتي إلى تدعيم نفـوذه في أوروبا الشرقية بعدد مـن المعاهدات الثنائية والجماعيـة، فضـلا عـن تطوير قدراتـه النوويـة. ووسط هذا الجـو الملبد بالتوتـرات وعمليات الاستقطـاب للدول حديثة الاستقلال ظهـرت حركة عدم الانحياز كإحدى أهم الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب.

وقد كان عدد الدول المؤسسة لها ٢٥ دولة، هي مجموع الدول التي حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥ أول تجمع منظم لدول الحركة. وانعقد المؤتمر الأول للحركة في بلجراد عام ١٩٦١، وحضره ممثلو ٢٥ دولة، ثم توالى عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخيرفى القمة الرابعة عشر والتي عقدت فى هافانا- كوبـا، سبتمـبر٢٠٠٦ إلى حوالي ١١٦ دولة فضلا عن وجود ٢٤ مراقب دولي (١٧ دولة، ٧ منظمات دوليـة و إقليميـة لتصبـح بذلك حركـة عدم الانحياز "اكـبر تجمع دولي بعـد الأمم المتحدة. (٢)

١- كتاب: مؤتمر عدم الانحياز من ١-٦ سبتمبر ١٩٦١ - دار التعاون - مصر.

٢- أماني قنديل: " مصر و دول عدم الانحياز: من باندونج إلى هافانا ". (السياسة الدولية - عدد ٧٤ - أبريل ١٩٨٣). ص٦٨

obeikandl.com

ووصل عدد الأعضاء في الحركة إلى أكثر من ١١٦ دولة، فضلا عن ١٧ دولة و٧ منظمات كمراقبين. ولقد أوجدت حركة عدم الانحياز نمطا فريدا للأسلوب الإداري، وصل إلى الاتفاق على عدم وضع دستور أو مبادئ أو سكرتارية دائمة للحركة، ويعزى ذلك -من وجهة نظرهم- إلى أن الاختلاف في أيدلوجيات ومصالح هذا العدد الكبير من الدول يحول دون إيجاد بنية إدارية يقبلها جميع الأعضاء. ومن ثم فالإدارة دورية وشاملة تضم جميع الدول الأعضاء.

حيث تنتقل رئاسة الحركة إلى الدولة المضيفة للقمة، التي تستمر في رئاستها إلى أن يعقد مؤتمر القمة التالي؛ حيث تتولى الرئاسة من بعدها الدولة المضيفة له، وهكذا. وبذلك فقد وضع عبء البنية الإدارية على عاتق الدولة التي تتولى الرئاسة؛ حيث يتحتم عليها إنشاء قسم كامل في وزارة الخارجية لمعالجة القضايا الخاصة بالحركة، وبما أن دول عدم الانحياز تجتمع بانتظام في الأمم المتحدة؛ فإن سفير الدولة التي تتولى الرئاسة في الأمم المتحدة يقوم بعمله "كسفير لشئون دول عدم الانحياز لدى المنظمة الدولية".

لقد تصورت هذه الدول أن مبدأ عدم الانحياز سيضمن لها عدم إقحامها في دوامة الصراعات الدائرة بين التكتلات الدولية العملاقة؛ حيث إن ذلك الانخراط قد يحولها إلى مناطق نفوذ وأذيال للقوى الكبرى تتلاعب بها كما تشاء.

ومن جانب آخر تولد لدى هذه الدول الاقتناع التام بأن تجنبها لصراعات القوة بين الكتلة الشرقية والغربية سوف يدفع بها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز إمكانياتها بشكل لن يتوافر في حالة الانحياز إلى أحد الطرفين.

وعلى ذلك تشكلت أهم أهداف حركة عدم الانحياز كما بلورتها المؤتمرات الأولى للحركة في حرصها على التعايش السلمي بعيدا عن إبرام أحلاف عسكرية، سواء أكانت جماعية أو ثنائية، وخاصة تلك التي تشارك فيها الدول الكبرى، وهو ما يؤكده امتناع أعضاء المنظمة عن إعطاء قواعد عسكرية لدولة كبرى في صراعها مع دولة أخرى؛ لذلك أيدت الحركة نزع السلاح بعدما وصل سباق التسلح إلى مرحلة تهدد السلام العالمي. ولذلك فقد ساندت الحركة حركات التحرير الوطني ومحاربة الاستعمار بكافة أشكاله.

تباين رد فعل العملاقين من مبادئ وتوجهات حركة عدم الانحياز؛ فالاتحاد السوفيتي السابق عبَّر عن استجابة متعاطفة معها؛ وهو ما دفعه إلى إدخال تحويرات ضخمة على إستراتيجيته الدولية.. فمن مبدأ حتمية الحرب إلى التعايش السلمي، ومن رفض الحياد في السابق إلى تقبله ومؤازرته، ولكن استطاع الاتحاد السوفيتي أن يستغل الحركة؛ حيث تحركت الدبلوماسية السوفيتية في مسارين متوازيين: فمن جهة توسعت في بذل المساعدات الاقتصادية لتلك الدول بتسهيلات كبيرة، وتم ذلك تحت شعار أن لتلك المساعدات دورا أساسيا في تثبيت الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الدول وانتشالها من التبعية والتخلف. ومن جهة أخرى انضمت إلى الدول غير المنحازة في حملتها ضد الأحلاف والتكتلات العسكرية الغربية والمشاركة في إدانتها كأداة استعمارية تحاول الضغط على هذه الشعوب وإكراهها على اعتناق سياسات تضر باستقلالها ولا تخدم مصالحها.

ومن هنا جاء إسهام السوفييت النشط في المؤتمرات الأفرو آسيوية، وسعيهم الدءوب إلى بلورة إحساس عام بأن الأخطار التي كانت تُجابِه مجموعة الدول غير المنحازة قد شملت الاتحاد السوفيتي أيضا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت منذ البداية عن رد فعل معادٍ لهذه السياسات غير المنحازة، وقد نبع ذلك العداء من ميلها إلى تقسيم العالم ما بين مؤيد ومعارض لها، بل إنه في وقت من الأوقات وصم وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" حركةَ عدم الانحياز بالانتهازية واللا أخلاقية.

ولكن جاءت سياسات عدم الانحياز وسط مؤثرات وظروف دولية متغيرة أدت إلى إحداث تبديل واضح في مضمون هذه السياسات وتحوير أهداف الحركة.. ؛ فكثير من دول الحركة لم تستطع أن تنأى بنفسها عن صراعات القوة الدولية؛ وبالتالي فقد أصبحت متورطة - بقصد أو دون قصد- في اللعبة الدولية التي أرادت أن تتحاشاها، قد دفع هذه الدول إلى الاعتماد على مصدر دولي لتمويلها؛ وهو ما جعل ارتباط المصالح يبدو أوضح من معسكر إلى معسكر. بل إن حاجة دول الحركة إلى التسليح الدائم لضمان صمودها في عالم مضطرب جعلها تعتمد على إحدى الكتلتين في تسليحها.

كمـا كان الاختـلاف في طبيعة أنظمة الحكم في هذا العدد الكبير من الـدول وتباين مصالحها أن يحدث اختلاف في توجهات السياسة الخارجية لها، بالإضافة إلى أن الصراعات الإقليمية والمحلية في بعض الدول غير المنحازة أدت إلى استعانة بعض الأطراف بإحدى القوى الكبرى للانتصار على الطـرف الإقليمي أو المحلي الآخر، ومن ثـم أصبح يدين بالفضل لتلك القوة؛ فمثلا الهند اعتمدت بالكامـل على الدعـم العسكري الكامل من الاتحاد السوفيتي في حربهـا ضد باكستان عام ١٩٧١، وكذلـك فـإن اعتماد مصر علـى سلاح الاتحاد السوفيتـي بعد هزيمة يونيـو ١٩٦٧ في حربها ضد إسرائيـل.. وهـذا التوجه من بعض دول الحركة إلى القوى الكـبرى لم يجد نفس الاستجابات عند باقي الدول داخل المنظمة؛ وهو ما أدى بالتدريج إلى إظهار التناقض الصارخ في مواقف دولها.

ففـي مؤتمر هافانـا ١٩٧٩ طرحت كوبا اقتراحا صريحا يتمثل في الاعـتراف الرسمي بأن الاتحاد السوفيتـي هو الحليف الطبيعي والوحيد للحركة. وطلبـت من الأعضاء إقراره وتنفيذه!! وقد جُوبِهَ هذا الاقتراح بالمعارضة الشديدة.

وفـي مؤتمر نيودلهي ١٩٨١ لوزراء خارجية الحركة ظهرت خلافات جوهرية بين الأعضاء حول ما يجـب أن يكون عليه موقفها بشأن التواجـد السوفيتي في أفغانستان، والتواجد العسكري الفيتنامي في كمبوديـا، كمـا حدثت انقسامات شديدة حول الخلافات بين العـراق وإيران، وبين ليبيا وتشاد، وبين إثيوبيا والصومال.

أصبح السؤال أما الحركة الانحياز.. لمن.... وضد من.....

حركـة عدم الانحياز تتهاوى على أرض الواقع بفعل الصراعات الدولية، وتوازنات القوى، وصعوبة توحيد كلمة ما يقرب من ١١٦ دولة على رأي واحد، فضلا عن عدم وجود آلية لتنفيذ هذه القرارات، إلى أن جـاءت الضربة القاصمة للحركة بانتهاء الحرب البـاردة بانتصار المعسكر الغربي، وزوال المعسكـر الشرقـي، وتحول العالم إلى صياغة نظام دولي جديد، يقـوم على هيمنة القطب الواحد، وتمثله الولايات المتحدة الأمريكية.

أرتبـط عـدد كبير من أعضاء الحركـة بسياسات الدول الكـبرى، وهو يتخذ في عـدة أحيان شكل مواثيـق التحالف والقواعد العسكرية الأمريكية الهائلة في عدد ليس بقليل من دول الحركة، فضلا

عن عجز الحركة عن حل المنازعات السياسية للدول الأعضاء بها بعيدا عن تدخل الدول الكبرى.

ولقد أثبت المؤتمر الأخير لحركة عدم الانحياز أن زمن الحركة قد ولى؛ فالهوة بدت سحيقة بين مضمون البيان الختامي الذي جاء متوازناً في إدانة الحرب دون إغضاب أمريكا، وفي إرضاء أمريكا من خلال حض العراق على تنفيذ القرار ١٤٤١ وعدم عرقلة عمل المفتشين الدوليين، وبين التصريحات النارية في التنديد بالسياسة الأمريكية من قبل بعض الزعماء؛ كالكوبي فيدل كاسترو، والزيمبابوي روبرت موجابي؛ حيث سمعت منهما خلال جلسات القمة عبارات من نوع "بوش الطاغية" و"بلير الاستعماري الجديد" في معرض التنديد بالسياسات الأمريكية وبالتفوق الأمريكي في امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بينما اعتبر البيان الختامي أن أهم ما ينبغي فعله هو احترام العراق لقرار مجلس الأمن، كما أفلحت بعض الدول مثل الكويت وقطر في تجريد البيان من فقرة تضمنها مشروع البيان، نصت على ضرورة امتناع البلدان الأعضاء عن السماح باستخدام أراضيها في شن هجوم على العراق، ومع ذلك ولحفظ ماء وجه الحركة فقد نص البيان على ضرورة أن تتولى الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة الأمريكية مهمة تسوية الأزمة العراقية.

فإن إعادة بعث أهداف الحركة، وتفعيل أنشطتها، وإبراز مواقفها السياسية غير المنحازة للقوة الكبرى، ونصرة قضايا الدول النامية.. أصبح بحاجة إلى معجزة حقيقية، وإلا فإن الموت الإكلينيكي الذي أصاب حركة عم الانحياز أصبح بحاجة أكثر إلحاحا إلى رصاصة الرحمة. (١)

واخيراً يمكن القول أنه خلال الحرب الباردة كان المصدر الرئيسى لحظر المواجهة العالمية هو مناطق النفوذ وكانت سيادة الدول الصغرى تحدد طبقاً لقرار من الزعماء الاقوياء لمناطق النفوذ والسيطرة ، ويعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي نقطة ايجابية أما الوثيقة التي أقرت عام ١٩٧٥ فقد عملت كأداة للتفاوض والتغلب على نظام القطبين وكأداة للبحث عن سبل لعالم أفضل مبني على الاحترام الكامل لاستقلال وسيادة كل الدول وعلى أقامة حقوق الانسان والحريات الاساسية وأيضاً على نبذ القوة واقامة علاقات ديمقراطية بين الدول الأوربية ، وقد سعت دول عدم الانحياز الى نفس الهدف ولكن بنطاق واسع.

١- محمد مصطفى ، عندما تموت السياسة اكلينيكيا ، ٢٠٠٣/٤/٩ ، موقع صفوة الأمة على الأنترنيت.alsafwah.net

" ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء" الامم المتحدة "د استنادا الى نص المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ". وظهر للجميع حقيقة الضعف الذي تعاني منه هذه المنظمة التي اصبحة غير قادرة على تحقيق اهدافها ومبادئها الاساسية بحفظ الامن والسلم الدوليين ، وأصاب الجمود أول ما أصاب مجلس الأمن ، وذلك منذ اندلاع الحرب الكورية في ١٩٥٠ ، ودعوة الولايات المتحدة المجلس الى مساندتها في مقاومة الشمال وحليفه الصين ، فلجأ الاتحاد السوفيتي الى حقه في النقض " الفيتو " ، وترتب على هذا كف المنظمة الدولية عن التدخل في المنازعات التي يتورط فيها أحد القوتيين العظمتيين كطرف مباشر في الحروب العالم الثالث وهي خارج نطاق النفوذ كما حدث في الحربين (الفيتنامية والافغانية).

استمرار الحرب الباردة

الحرب الباردة مصطلح يُشار به إلى التنافس الحاد الذي كان قائمًا بين الدول الشيوعية والدول الغربية في الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وكان أحد طرفي التنافس هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (سابقًا) وحلفاؤه الذين عُرِفوا بالكتلة الشرقية. وفي الطرف المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الذين سمّوا بالكتلة الغربية. أما الصراع بين الجانبين فقد سمّي الحرب الباردة نظرًا لعدم اشتماله على حروب ساخنة ذات قيمة تُذكر.

استمرت الحرب الباردة حتى بعد موت ستالين عام ١٩٥٣م وساهمت الحرب الكورية في تطبيق الغرب لسياسة الحصار ضد الشيوعية في الشرق الأقصى. وفي عام ١٩٥٢م اختبرت الولايات المتحدة قنبلتها الهيدروجينية الأولى، وتبعها الاتحاد السوفييتي بعد عام واحد فقط. كما زاد تماسك الأحلاف العسكرية، فدخلت ألمانيا الغربية في حلف الناتو عام ١٩٥٥م. مقابل هذا وقع الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في شرقي أوروبا معاهدة وارسو للدفاع المشترك. وفى عام ١٩٥٤م وقعت الولايات المتحدة وسبع دول أخرى معاهدة جنوب شرقي آسيا للدفاع المشترك.

وفي عـام ١٩٥٦م، نادى الزعيـم السوفييتي نيكيتا خروتشوف بمبدأ التعايش السلمي وذلك يعني التنافس بدون حرب بين الشرق والغرب. لكن المحادثات بين خروتشوف والرئيس الأمريكي دوايت إيزنهـاور في عام ١٩٦٠م لم تفلح نظرًا لتصادف الاجتماعـات مع إسقاط طائرة تجسس أمريكية من طراز يو - ٢ في وقت كانت تُصوّر فيه الأراضي السوفييتية.

زادت حـدة التوتـر بين الشـرق والغرب بعد الثـورة المجرية عام ١٩٥٦م، وكذلـك أزمة الصواريخ الكوبيـة عـام ١٩٦٢م، وفي أعقاب الغزو السوفييتـي لتشيكوسلوفاكيا عـام ١٩٦٨م. كما أن تدخل الولايـات المتحدة في فيتنام في ستينيات القرن العشرين كاد يحوّل الحرب الباردة إلى حرب عامة ساخنة.

علـى أن الشـرق والغـرب عقدا عدة اتفاقيـات بينهما. ففي عـام ١٩٦٣م اتفقـت كل من الولايات المتحـدة والاتحاد السوفييتـي وبريطانيا على توقيع معاهدة تمنع اختبـار الأسلحة النووية في الجو أو في الفضـاء وكذلك تحت الماء. وأسـس الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خطًا هاتفيًا ساخنًا مباشرًا بينهما لتقليص احتمال نشوب حرب نووية بطريق الخطأ. وبحلول عام ١٩٧٠م، أدركت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أنه لا يمكن أن يكون هناك منتصر في حرب نووية شاملة. وحدثـت انشقاقات كثيرة بين أعضاء التحالف الواحد. فالصين تخاصمت مع الاتحاد السوفييتي. وفي شرق أوروبا سعت بعض الدول إلى الحصول على استقلال أكبر من السيطرة الروسية. كما أن فرنسـا سحبت قواتها من القيادة الموحدة لحلف الناتو. وزادت المجموعة الأوروبية من تجارتها مع الكتلة الشرقية، وشرعت اليابان في الاستقلال النسبي عن السياسة الأمريكية.

إلا أن وضـع برلـين قد سُوي عـام ١٩٧٢م حيث تم الاتفاق بين ألمانيا الشرقيـة وألمانيا الغربية على الانضمام إلى الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٣م، كما سُمح للصين بشغل مقعدها في الأمم المتحدة عام ١٩٧١م. وفي عام ١٩٧٩م تبادلت الصين والولايات المتحدة التمثيل الدبلوماسي.

وفي عام ١٩٧٢م وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اتفاقية الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (سولـت). علـى أن غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عـام ١٩٧٩م كاد أن يحيي الحرب الباردة

من جديد واستجابت الولايات المتحدة لهذا بزيادة إنفاقها العسكري. لكن اتفاقية تقليص الأسلحة الصاروخية التي وُقِّعت بين الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف والرئيس الأمريكي رونالد ريجان عام ١٩٨٧، خففت من حدة النزاع.

في عامي ١٩٨٨م و١٩٨٩م سحب الاتحاد السوفييتي قواته من أفغانستان، وبنهاية الثمانينيات أيضًا بدأ الاتحاد السوفييتي تخفيض قواته التقليدية في شرقي أوروبا. وفي داخل الاتحاد السوفييتي سمح جورباتشوف بمزيد من الديمقراطية وحرّية التعبير. وشَجّع مثل ذلك في أوروبا الشرقية. وفي عام ١٩٨٩م انتهى الحكم الشيوعي في عدد من بلدان أوروبا الشرقية. ومن ضمنها بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وتم تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا الشرقية والغربية في عام ١٩٩٠م. وتفكك الاتحاد السوفييتي إلى عدد من الدول المستقلة غير الشيوعية عام ١٩٩١م. وفي عام ١٩٩٢م أعلن الرئيسان الأمريكي جورج بوش الأب والروسي بوريس يلتسن رسمياً أن بلديهما وضعا حداً للعداوة الطويلة بينهما. ويعتقد كثير من الناس أن هذه الأحداث وضعت نهاية للحرب الباردة.

ملامح التغير فى النظام الدولى

شهد النظام العالمي في العقد لأخير من القرن العشرين ومع بداية القرن الواحد والعشرين حركة تغيير واسعة النطاق توحي ببدء ملامح نظام عالمي جديد تحكمه مجموعة متداخلة ومتشابكة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والقانونية والمؤسسية أي في كافة نواحي الحياة بشكل عام ، فأن جذور هذا النظام ترجع الى فترة طويلة من قبل وتعد نتيجة طبيعية للتطور التراكمي للنظام الذي يسبقه بأبعاده المختلفة.

كانت نهاية الحرب الباردة ، في ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، المنعطف الكبير الثالث في تاريخ القرن العشرين : كانت ايذانا بتحول درامي في الشؤون الدولية مثله مثل نهاية الحربين العالميتين الاولى والثانية. وقد نهارت عمليات عدة في هذا الانتقال السريع ، المفاجئ والسلمي من حيث الأساس ، نهاية سباق التسلح النووي الاستراتيجي الذي القى بظلاله على الانسانية جمعاء- كانت لحظته الأشد

دراميـة في البحر الكاريبي في أكتوبر ١٩٦٢ ، ونهاية الصراع بين القوى الكبرى ، الذي سيطر على العـالم طيلة اربعين عاما ، ونهايـة نزاع إيديولوجي سعى فيه نظامان اجتماعيان متزاحمان ، رغم كل الخطابية والانتهازية اللتان ارتبطا به ، الى بسط هيمنتهما على العالم ، وكانت ساحاته الشرق الاقصـى وجنـوب القارة الافريقية وامريـكا اللاتينية ، وصراعات اجتماعيـة حادة كلفت ملايين الارواح ، وانبثـاق عشريـن دولة جديـدة نتيجة تفـكك دول فدرالية متعددة القوميـات مثال على ذلـك (يوغسلافيا والاتحـاد السوفيتي وجمهورية تشيكوسلوفاكيـا) ، بالاقتران مع ازمة الانظمة الشيوعيـة ان اسبـاب الانهيـار كان ناجما في جـزء منه عن العولمـة ذاتها نتيجة ضغـط النموذج الرأسمـالي المتطـور الأنجح نسبيا علـى المجتمعات الاشتراكية السلطوية التـي كانت راكدة فكريا واقتصاديا.

أن قضيـة السـلام والأمن الدوليـين المسألة الأكثر أهميـة في العلاقات الدوليـة خاصة بعد اعادة رسـم الخريطـة الدولية عقب انهيـار الكتلة الاشتراكيـة ، فخلال السنـوات الاربعين من الحرب الباردة كانت خريطة العالم مستقرة نسبيا ، بلدان نالت استقلالها من السيطرة الكولونيالية ولكن باستثنـاء وحيد هو بنغلاديش ، ولم تحدث تعديلات في خريطة الدول. وسيكون من الخطأ بالقدر نفسه معاملة التجربة الشيوعية التي غطت اكثر من ثلث البشرية بوصفها مجرد خطأ أو انحراف ملايين البشر ثاروا وناضلوا وعملوا وماتوا من اجل بناء نظام بديل لأنهم وجدوا ان النظام القائم نظام لايطاق.

أن رأسماليـة الحداثة القائمة فعلا ، بما تتسم به من حـروب وقهر ولامساواة واستغلال،هي التي انجبـت الشيوعية كفكـرة وكتحد. وما لم تتعلم الرأسمالية ايضا من ذلك الفشل وبخاصة معالجة اللامسـاواة التي توجدها علـى الصعيد العالمي والتي هي الآن اشد وطأة منها قبل خمسين أو مائة عام ،فانها ستواجه في المستقبل تحديات اخرى، ايضا باهضة الكلفة وفاشلة في نهاية المطاف.

ملامح التغير بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

منحـت تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ادارة بوش ما كانت ستعثر عنه في جميع الأحوال من مبررات

لتطلـق من جديد عنان النفقات الحربية على نطاق يفوق مـا بعد حرب كوسوفو ، ولتنشر جهازها العسكـري علـى صعيد العالمـي في شبه القارة الهنديـة وأفريقيا وآسيا الوسطـى ومنطقة الخليج العربـي والفلبين وكولومبيـا. لا يمكن فصل هذه السياسة عن علاقات النهب الضاربة التي تقيمها الولايات المتحدة الامريكية ، والرأسمال المالي الذي يجد فيها سنده الرئيسي ، مع القسم الأعظم من بلدان العالم ومناطقه.

منذ ١١ سبتمبر وسلوك ادارة بوش يرسم استراتيجية امبرياليه في أبعادها العسكرية والاقتصادية علـى السواء. لقد تبدلـت طبعا أشكال السيطرة السياسية قياساً بمـا كانت عليه خلال الاستعمار ، كمـا تبدلـت بعض الأشـكال " الاقتصاديـة " لسيطـرة الرأسمالية قياسا على تلـك التي حللها الماركسيون في بداية القرن العشرين.

اذن استخدمت حادثة ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١ لاطلاق حملة حربية عالمية مقصودة على نمط حرب البليوبونيزية Peloponnesian)) اليونانية المأساوية الحمقاء وعلى نمط السوابق الفاشية الكلاسيكيـة كالتي ارتكبها قياصرة الرومان ، والامبراطور نابليون بونابرت ، وأدلف هتلر. وهكذا فـان ايديولوجية السرقة والنظرة الامبريالية لدى تشيني وجماعته الفاشيين من الصقور الجبناء تجمـع عقيدة برتراند رسل Bertrand Russel القائمة على الحرب النووية الوقائية ، مع النمط النيتشـوي والمستـورد مـن الايديولوجية الفاشية التي تبناها المفكرون الألمـان كارل شمث Carl Schmittومارتن هايدغر Martin Heidegger و ليو شتراس.

١- مجلـة الفكر السياسي ،مجلـة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق العدد ١٧/السنة الخامسة/٢٠٠٢ بقلم :ليندن لاروش ، ترجمة د. ابراهيم يحيى الشهابي، المقال « أبناء الشيطان »

obeikandi.com

الولايات المتحدة وبناء القوة

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها من بناء قوتها الذاتية ، وانطلقت بسرعة قياسية بحسب تعبير بول كيندي ، وساعدها في ذلك انعدام القيود الفعلية الاجتماعية والجغرافية ، وانعدام المخاطر الخارجية الكبيرة ، اضافة الى تدفق رأس المال الاستثماري وبخاصة الداخلي. لذا ضغطت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية وراء البحار ، وهكذا فان تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية،وبدأ تحديد الدور الأمريكي في اطار العلاقات الدولية.

انخرطت ادارة بوش والكونغرس في زيادة هائلة للميزانية العسكرية سنة ٢٠٠١ ، حيث بلغت الميزانية العسكرية ٣٠٧ مليار دولار ، وارتفعت ميزانية سنة ٢٠٠٢ الى ٣٣٩ مليار دولار ، واقترح الرئيس بوش في رسالته حول دولة الاتحاد (فبراير ٢٠٠٢) رفع ميزانية سنة ٢٠٠٣ الى ٣٧٩ مليار دولار ، كما اقترح مضاعفة النفقات المخصصة ل " الأمن الوطني " لتصل الى ٣٧,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣. أي زيادة للميزانية العسكرية بنسبة ٢٦٪ بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ ، وابتغاء بلوغ مستوى ٤٥١ مليار دولار سنة ٢٠٠٧ لأغراض عسكرية.

يعني قرار ادارة بوش خوض حرب ضد " محور الشر " ان الولايات المتحدة تهب نفسها فصاعدا حق التدخل في كل نقطة بالكوكب حيث تعتبر مصالحها مهددة. وستكون محاربة الارهاب ذريعة. والهدف سياسي في المقام الأول بالمعنى الأساسي للكلمة ، متمثل في استعمال القوة وتحطيم أعدائها المحتملين او الفعليين بالحرب... ان نظام الدفاع المضاد للصواريخ والاجراءات البليغة المتخذة منذ ١١ سبتمبر غير موجهين الى أيران وكوريا الشمالية وغيرها من " الدول المارقة " حسب التعبير الامريكي ، بل الى الصين التي لاتبدي الولايات المتحدة أدنى استعداد لقبول صعودها بصفتها قوة رأسمالية ، ولا حتى جهوية في العقود المقبلة. كما أن محاصرة روسيا غربا بتوسيع حلف شمال الأطلنطي ليشمل هنكاريا وبولونيا والجمهورية التشيكية سيتواصل بانضمام أعضاء جدد (جمهوريات البلطيق و أوكرانيا) ، كما يتمدد الانتشار العسكري والأحلاف شرقا في القوقاز و حضور العسكريين الأمريكيين في جورجيا. وتعمل الاستراتيجية الأمريكية الى زيادة هامة في

اختـلال موازين القوى ازاء البلـدان الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلنطي أو المرتبطة باتفاقيات أخرى مثل (اليابان وكوريا) ، أن ادارة بوش ترمي ازاء الحلفاء الى مفعول استعراضـي ، فمثلا تذكير الحكومات الأوربية بوزنها السياسي الفعلي" أي الضئيل" في الشؤون الدوليـة ، وتستنـد الادارة الأمريكية على موازين القـوى تلك لتعزيز مواقـع الرأسمال الأمريكي ، ويزداد سقوط المنظمات الدولية ، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة وحتى الأمم المتحدة تحت تبعية الادارة الأمريكية.

السياسة الخارجية الامريكية والعلاقات الدولية

أن النظـرة الأمريكيـة للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية تستند علـى المصلحة القومية العليا ، والتـي تتكـون من مرتكزات ثلاثـة : القوة د القيم والمعتقـدات الايدلوجيـة د الامكانات والموارد الهائلـة. لقـد ادى تحالف الساسة ورجال المال ورجال الديـن في أمريكا الى رسم الخلفية الفكرية الحاسمـة للمصلحـة القومية العليا للولايـات المتحدة ، التي أثـرت وبشكل مباشر علـى السياسة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية. يصرح بعض القادة الأمريكيين أن " على الولايات المتحدة أن تنشـر نفوذها التجـاري في أنحاء الأرض كلها والتصدي للأهـداف الامبريالية الأوربية.... ان مبـدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفضـ أي نفوذ آخر... الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها ، ولا يبدو أن له حدوداً . فعلى الولايات المتحدة الارتقاء الى مصاف القوى العظمى.. المعلن في طلبها بهيمنة أمريكية ممتدة الى ما بعد البحار..."

أن رغبـة رجـال الديـن والسياسة والمـال في الولايـات المتحدة تعكـس رغبة الهيمنـة الاقتصادية والعسكريـة وحتـى الدنيـة على العـالم ، فالمشروع الأمريكـي منذ وقت مبكر " بـات هو جذب كل البشريـة الى مجتمع مثـالي ، تشكل على الأرض الأمريكية ، وتحقيقـة أولاً بالتسامح ، ثم بالقوة عنـد الاقتضاء ، وأخيراً وهو الأفضل والاسهل كما يعتقدون بالتجارة ، ان مهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والاصلاح الاجتماعي ، وتراكم الثروة بشتى الطرق.

وعليه فان النظرة الامريكية نظرة " رسالية " و " فوقية " تجاه العالم الذي لم يزل يعيش الظلمة

بتبنـي قيمهـا وبالتجـارة طواعية أو بالقـوة اذا لزم الأمـر. ان الرسالة الأمريكيـة هي مصلحتها القوميـة ، وتحقيـق المصلحة القوميـة انما يحقق الرسالـة الأمريكية : القيـم / الدين / القوة / والتجارة ، انها استعادة للثلاثية الأوربية ". العسكر والتاجر والمبشر.

بيد أن الثلاثية الأوروبية كانت تعبر عن قوى اوروبية متعددة ومتنوعة في فكرها واتجاهاته واهدافها ، فيما الحالة الأمريكية فانها تعبير عن حالة قوة مطلعة ذات ابعاد امبراطورية خارج لعبة التوازن الـدولي ، وهـذا ما استقرت عليه بشكل عـام الرؤية الأمريكية للعالم على مـدى قرنين تقريباً. ان الامبراطوريات بحسـب وزير الخارجية الامريكي الأسبق هنري كيسنجر لا تهتم بأن تدير شئونها في اطـار نظـام دولي ؛ فهي تطمـح الى أن تكون هي ذاتها النظام الـدولي. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذي بدا فيه توسعها الدولي وحاولت تكريسه في مختلف حقبات النظام الدولي.

ملامح وشكل النظام الدولى الجديد

يـرى البعض في ملامـح النظام الدولي الجديـد أنه أصبح نظـام أحادي القطبيـة في حين ذهب آخـرون الى أنـه أصبح متعـدد الأقطاب تتوازن فيه خمسـ قوى على الأقل هـي : الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ، الصين وروسيا الاتحادية وذهب فريق ثالث الى القول بأن النظـام الراهـن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل بين سقـوط النظام القديم ثنائي القطبية وبـروز هياكل النظـام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد ، أما وجهة نظرنا وتقديرنا هو اتجاهه نحو التعامل " الكتلي " أي الى نظام الكتل ، أنه سيكون نظام متعدد التكتلات والمجموعات الكبرى وليسـ الأقطاب ، ان لم تعد الدولة مرتكزآ أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فان أنظمة الدول المستقلـة لن تجد لها مكاناً بـارزآ الآ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التـي تشكل أقوى قوة أقتصاديـة ، وكتلة دول الكومنولث المستقلة – رغم هشاشتها وضعفها ، وكذا مجموعـة الـدول الصناعية ، وما تتجه اليـه منظومة دول جنوب شرقي آسيـا من تكتل تبحث من خلاله عن مكان لها بين دول العالم الجديد وتبدو هذه الكتل من خلال التقاء المصالح الاقتصادية

في عالم تتنافس فيه المصالح ، بل تكاد تسير شؤون العلاقات الدولية المعاصرة بصورة شبه كاملة الا أن هـذه التكتـلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها الى أفق بعيد أرحب وأشمـل للتحـول بعد ذلك الى كتل سياسية كبرى. ولعل نموذج الوحـدة الأوربية واضح في هذا المر فالعصـر القـادم هو عصـر التكتـلات أو المجموعات السياسيـة الكبرى الذي تحتفـظ فيه الدول القطريـة بشخصيتهـا القانونيـة ومكانتها وسيادتهـا ، الا أنها تدور في فلك واسع هـو الكتلة التي تنتمي اليها.

في ظل هذه التحولات الكبرى نجد أن الأمة العربية والإسلامية تعيش واقعا مغيبا ومأساوي وممزق ، فحـين يتجه العـالم الى التكتلات نجـد الأمة العربية تـراوح مكانها في رؤيتهـا للتكتلات ، فبعد تجـارب مريرة كان دافعها العاطفـة والمزايدات والشعارات الجوفاء نحو وحـدة عربية شاملة وما تلي ذلك من تجارب نظرية وعملية فاشلة ، لم تجن منها الأمة الا الفشل والدمار وغياب الحريات وسيـادة الرأي الواحد والفكر الواحد والحزب الواحد والعشيرة الواحدة والعائلة الواحدة كما هي في دول الخليج ، وفي ظل ذلك تجسدت الدولة القطرية وأصبحت واقعآ قانونيا لابد من التعامل معه وحين نتحدث عن هذه الوحدة والتكتلات تقفز الى أذهاننا الصورة المقابلة وهي الدولة القطرية ، وكانت هذه المقابلة تعني التضاد والتصادم ولا تعني حلا ثالثآ أو بحثآ عن حل آخر.

فالرجـوع الى أصحـاب الـرأى الأول يبنون اعتقادهم علـى أساس أن الولايـات المتحدة الأمريكية أصبحـت القوة العظمى الوحيدة القـادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخـرى كمـا أن القـوى المرشحة لمنافستها ليست مؤهلـة لكي تلعب دور القطـب والمنافسة كما يرى أنصـار هـذا الرأي، أن ماحدث في حـرب الخليج الثانية يمثل نموذجآ لهـذه القدرة حيث تمكنت الولايـات المتحـدة الامريكية من حشد التأيد الـدولي في مجلس الأمن ثم شكلـت أتلافى عسكريآ ضخمـآ تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق بـل أنها نجحت في أظهار العمل العسكري ضـد العـراق على أنـه بداية لوضع أسـس نظام عالمي جديد وهـو المصطلح الـذي أطلقه الرئيس الأمريكـي " جـورج بوش " وبالتالي يبدو واضحآ لأنصار هـذه الرؤية تأثيرهم بما حدث في حرب الخليـج الثانيـة عام ١٩٩١ سواء من حيث التوظيف الأمريكـي لمفهوم النظام العالمي الجديد أو في

قـدرة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق وتنفيذ ما تريـد وبالتالي جعلوا من نتائج هذه الحرب السياسيـة العسكريـة – وطبقاً للنهج الأمريكـي – نتائج مشابهة لنتائج الحـرب العالمية الأولى أو الثانية حيث تغير بعد كل منهما النظام العالمي الى نظام جديد.

أمـا أصحـاب الـرأي الثاني " نظـام متعدد الأقطاب " فيبنـون رأيهم على ما يلـي أن النظام بعد الحـرب الباردة تنعـدم فيه امكانية سيطرة دولة على مجمل التفاعـلات الدولية ومن ثم فالنظام أقرب الى التعددية منه الى القطبية الواحدة مع التأكيد على اختلاف هيكل التعددية.

١- هنـاك فرق بـين القدرة بمعنى " عناصر القوة " وبين النفوذ بمعنـى القدرة على التأثير على سلـوك الآخريـن أنه في ظل ظاهـرة الاعتماد المتبادل فـان احتمال استخدام القـدرات العسكرية لتوجيـه التفاعـلات الدولية أصبح احتمـالا محدوداً بل هناك أنواعاً أخرى مـن القدرات يجب أن تتمتـع بهـا الدولـة اذا كان لهـا أن تسيطر علـى مجرى الأحـداث الدولية – اضافـة الى القدرات العسكرية – وهي القدرات التكنلوجية والاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية.

٢- ومـع ذلك فـان القوى الدولية الخمسه (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصـين وروسيـا) في النظام الدولي الحالي لاتوجد قوة واحـدة منهم تتفوق في جميع العناصر ، فالولايات المتحدة وان تفوقت في معظم العناصر الا أنها تعاني في المجال الاقتصادي من مشكلات كبـيرة وتدهـور في أدائهـا مقارنة بالاتحاد الأوروبـي واليابان ، كمـا أن الاتحـاد الأوروبي المتفوق اقتصاديـاً يعـاني من نقص في القـدرات العسكرية وأيضـاً القدرة على العمـل السياسي المستقل كمـا تبين ذلك خلال أزمات البلقـان المختلفة حيث عجزت الدول الأوروبيـة عن وقف الصراعات عسكريـاً في كل من البوسنـه وكوسوفا الا بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل. وايضاً اليابـان فرغم تقدمها الاقتصادي وتفوقها في مجالات شتى الا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظـام العالمي نتيجـة ضعفها العسكري وضعـف سيادتها وحضارتها في النظـام العالمي ، وما ينطبـق علـى اليابان ينطبق على الصين التي تتفوق بشرياً وحضارياً وذات قدرات عسكرية لا بأس بهـا الا أنها دولة ناميـة اقتصادياً وكذلك روسيا الاتحادية فرغم قوتهـا العسكرية الهائلة الا أنها لاتزال تصارع التخلف الاقتصادي ومشاكلها الداخلية واقتصادها الذي يعتمد بنائه على المعونات والخبرات الغربية والدولية.

٣- وأيضـاً لايمكن اعتبار النظام العالمي الراهن متعدد الاقطاب - بل متعدد التكتلات - حيث أنه يبدو واضحاً ومنذ أزمة الخليج الثانية عدم قدرة قطب واحد من القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحـدة على تحدي السياسـة الأمريكية ، وكما حدث في احتلال أفغانستـان والعراق التي أصابت الهيئات والفروع الرئيسية للأمم المتحدة بالشلل ، وأصاب الجمود مجلس الامن لأن يتخذ قرارات ضـد الهمجية والسياسة الغير دستورية للولايات المتحدة الامريكية ، رغم تعارض هذه الهيمنة مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لبعض القوى الأخرى وفي منطقة الخليج بالذات.

الأمـر الـذي يقودنا الى القول بـأن النظام العالمي الراهـن في مطلع الألفية الثالثـة وهو في بداية تكوينـه حتـى الآن هو نظام عالمي أحادي القطبية المتكتلة لأنه اذا أخذنا في الاعتبار باقي المؤثرات الاقتصادية والثقافية الى جانب القدرات العسكرية فان هذا القطب الأحادي عبارة عن كتلة دولية متكاملـة هي المنظومـة الرأسمالية التي تعبر عنهـا الولايات المتحدة الأمريكيـة واليابان والاتحاد الأوروبي.

فالـدول الرأسمالية في توجهاتها السياسية تمتلك مجتمعة نحو ٤٩,٥٪ من اجمالي الناتج العالمي وتستحـوذ الولايات المتحدة من هذا الناتج على ٢٦,٨٪ أو ما ٥٤٪ من ناتج دول تحالف الأطلنطي هـذا وتحكـم المنظومة الرأسماليـة شبكة من المنظمـات والمؤسسات الدولية مثـل منظمة التعاون الاقتصـادي والتنميـة - وكالـة الطاقة الدوليـة - البنك والصنـدوق الدوليـين - منتدى الدول الصناعيـة الكبرى وبالتالي فهي هيمنة قطب أو منظومة تحمل بداخلها التعددية ، ولكنها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتهـا المتبادلة وخاصة بصورة متفردة وذلك وفق ما أسماه كارل دويتس " المجتمع الدولي الأمن التعددي " (١)

١- د. محمد السيد سليم ، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة للنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٥٣